الفصل الثاني

محددات و انعكاسات السياسة الخارجية التركية على علاقاتها الشرق أوسطية

تمهيد:

إن السياسة الخارجية لأي دولة تحكمها عدة محددات ، تنقسم إلى محددات داخلية و أخرى خارجية، فالمحددات الداخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة ، و تتنوع هذه المحددات بدءا من الجغرافيا و دور الموقع الجغرافي في تحديد أهمية الدولة، إلى تنوع الموارد الطبيعية و توفرها الذي يعطي للدولة قوة اقتصادية في حال استخدامها بشكل جيد، ويعطيها قوة وثقة في النفس في السياسة الخارجية مما يجنبها المساومات التي تواجهها في حال الضعف، كما تلعب المحددات الشخصية والمجتمعية و السياسية الدور الهام في توجيه السياسة الخارجية ،أما المحددات الخارجية فهي في الأساس تتمحور حول النسق الدولي من خلال تعدد الوحدات الدولية و الذي من شأنه أن يربط هذه الوحدات ببعضها البعض أكثر، كلما زاد عدد هذه الوحدات ،كما أن تفاعل البنيان الدولي و ترابط الوحدات الدولية من خلال المؤسسات الدولية وما ينتج عنها من التزامات قانونية و أدبية ،كل ذلك يساهم في توجيه السياسة الخارجية للدول، و التي تنعكس على علاقاتها مع الدول التي لها علاقات معها سواء كانت هذه العلاقات علاقات تعاون و تحالف أو علاقات تنافس و صراع و المحددات السابقة الذكر هي التي تحدد طبيعة علاقة أي دولة مع الدول الأخرى في النسق الدولي.

المبحث الأول
طبيعة و بيئة النظام السياسي التركي

المطلب الأول
المقدرات الوطنية لتركيا

الفرع الأول
الموقع الجغرافي

في أي دراسة علمية للسياسية الخارجية، لا يمكن إهمال العامل الجغرافي،و في هذا الصدد يقول "نابليون بونابرت": أن الوضع الجغرافي هو الذي يملي السياسة".

كما أكد "موسوليني" على العامل الجغرافي ،عندما ألقى خطبته عام ١٩٢٤،و التي جاء فيها :"ما كانت السياسة الخارجية أمرا مبتكرا،ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية و التاريخية والاقتصادية.[١]

وعلى الرغم من أن التكنولوجيا و الأسلحة الحديثة،قد قللت من أهمية الموقع الجغرافي ،إلا أنها لم تستطع أن تأخذ المكان الأول في تقرير سياسة الدولة، ذلك لأن الموقع الجغرافي لأي دولة ليس هو العامل الوحيد في إستراتيجية هذه الدولة،بل لها علاقة وثيقة بظروف الدولة الإقليمية والسياسة الدولية.

إن الدولة التي لا يتغير موقعها الجغرافي عبر العصور و الأجيال يكون بالإمكان أن تتغير علاقات هذه الدولة مع القوى الدولية وبصورة مستمرة،و إن هذه النقطة في التغيير هي الأساس في إعطاء الدولة أهمية إستراتيجية[٢] .

---

[١] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥)، ص١٣

[١] أحمد نوري النعيمي ، **مرجع سابق**، ص١٤.

و تتمتع بعض الدول بقوة أكبر نتيجة لظروفها الجغرافية، فالدول تختلف من حيث مدى وفرة الموارد و الحجم و الأرض القابلة للزراعة و الموقع،و تؤثر كل هذه العوامل على قوة الدولة و على الدور الذي تستطيع أن تلعبه في النسق الدولي، كما أن العامل الجغرافي يؤثر على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر و غير مباشر،و يكمن تأثيره الغير مباشر،في تحديده لعناصر قوة الدولة ،و التي تحدد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية،و يؤثر بشكل مباشر،من حيث تأثيره في نوعية و مدى الخيارات المتاحة للدولة في صياغة سياستها الخارجية، و يذهب "راتزال" إلى أن الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسات الدول.[١]

وفي نفس السياق ،يتعرض "روزنو" إلى دور المعطى الجيو-سياسي في تحديد السلوك الخارجي لدولة ما، و إلى أهميته كمصدر من مصادر القوة فيقول:" إن شكل الأرض،خصوبتها و مناخها، بالإضافة إلى موقعا بالنسبة للأقاليم الجغرافية الأخرى و الممرات و المعابر المائية....يسهم كل ذلك في المحيط السيكولوجي،الذي من خلاله يصوغ الساسة و الأفراد علاقاتهم مع العالم الخارجي،و كذا المحيط العملي الذي يظهر من خلال تفاعلهم مع الدول الأخرى".

و قد لعب الموقع الجيو-سياسي دورا بارزا،كمدخل من مداخل السياسة الخارجية التركية، و محددا هاما لسلوكها الخارجي،حيث تتحدد الأهمية الإستراتيجية لتركيا في أغلب جوانبها،بالموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله،و ما ينطوي عليه ذلك التميز من مضامين سياسية، اقتصادية، اجتماعية و عسكرية.

تبلغ مساحة تركيا حوالي ٧٨٠.٥٦٧ كلم٢ منها ٢٤.٠٠٠ كم٢ في أوروبا ،و ٧٥٦.٥٦٧ كم٢ في آسيا، و يبلغ طول حدودها ٢٧٥٣ كم، منها ٨٧٧ مع سوريا و ٦١٠ كم مع روسيا، و ٢٦٩ كم مع بلغاريا، و ٣٣٠ كم العراق، و ٤٥٤ كم مع إيران و يبلغ طول سواحلها ٨٣٣٣ كم على البحر الأسود، ١٥٧٧ كم على البحر الأبيض

---

[٢] حداد شفيعة، **توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٣)، ص ١٠.

المتوسط و ٢٧٠٥ كم على بحر ايجة و ١٧٢ كم على الدردنيل،٩٠ كلم على البوسفور،و ٩٢٧كم على بحر مرمره.

وتمثل هضبة الأناضول قلب هذه المساحة، و هي هضبة عالية لها حدود طبيعية البحار من الشمال ،الغرب و الجنوب، و سلسلة من الجبال العالية من الجهة الشرقية ،و قد كان لهذه الهضبة تاريخا مؤثرا في بلورة الفعل السياسي العام للإمبراطوريات التي كانت تركيا جزءا منها، واتجاه الإمبراطوريات المجاورة التي كانت تنشد التوسع و المجد.[١]

وقد منحها موقعها المتميز و حيوي ،فرص الإطلالة على نقاط الفعل الدولي و التأثير فيها، فبإشرافها على مضيقي البوسفور والدردنيل، فهي تسيطر على الممر الملاحي الوحيد لسفن كل من بلغاريا، رومانيا و روسيا نحو الموانئ العالمية ،و هو الأمر الذي يجعلها بالتكامل مع قناة السويس وباب المندب، جزءا مهما في الواجهة الإستراتيجية العالمية لحلف الناتو.

ولقد استدرك المنظرون و خبراء الإستراتيجية العالمية هذه الأهمية، و أخذوا ينظرون إلى تركيا ،بهدف الاستفادة من موقعها في منطقة الشرق الأوسط أولا،و مجاورتها الإتحاد السوفيتي (سابقا)، وجمهوريات آسيا الوسطى و القوقاز (حاليا)، عند وضعهم لمشاريعهم الدفاعية الإستراتيجية، كما أخذ التفكير الغربي يولي أهمية كبيرة لتركيا،كونها تعد نقطة انطلاق ثابتة أو محتملة لأية قوة عالمية، تفكر في الوصول إلى منطقة الخليج أو السيطرة على منطقة المضايق (البوسفور و الدردنيل) و إطلالاتها البحرية المتعددة، و لكونها الجسر الذي يربط بين الشرق و الغرب،بعدما كانت تمثل حاجزا ضد أي انتشار محتمل للقوة الشيوعية، و يتحدث "ألكسندر هيغ" القائد الأعلى السابق للناتو في حلف الشمال الأطلسي،و منطقة شرق تركيا و البحر المتوسط و دول الجغرافي التركي،يمكن أن يكون حيويا لضمان الانتصار لحلف الناتو زمن الحرب، إذ أن الدفاع عن شرق تركيا حماية لمصادر النفط في الشرق الأوسط و بحر قزوين.

---

[١] حداد شفيعة، **مرجع سابق**، ص١١.

كما أعطى هذا الموقع الفرصة للنخب الحاكمة التركية، لاستغلاله لصالح تأدية تركيا دورا إقليميا رائدا في القضايا ذات الأهمية الإستراتيجية، معتمدة على ما تملكه من مزايا جيو-سياسية و جيو-إستراتيجية لتحقيق انفتاح إقليمي،و قد تعززت هذه المزايا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و قربها من أهم مصادر الموارد الطاقية في العالم،أي الشرق الأوسط و حوض قزوين،و إدراك أهميتها بالنسبة للهندسة الأمنية،لأوروبا و الغرب عموما بعد الحرب الباردة.

الفرع الثاني

القدرة العسكرية

إن القوة العسكرية هي إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم ،و أهم مظهر يعكس القوة الحقيقية للدولة زمن الحرب،إن القدرة العسكرية لبلد ما ،كمقياس يستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة، تتحد بالقرارات الاقتصادية و الدبلوماسية و السياسية و ما ينتج عن هذه القرارات من توجهات و تطبيقات، و تؤثر المقاييس الأمنية للدولة إلى حد كبير على كيفية استخدام مصادرها الاقتصادية و نقلها، و تحديد اتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية السياسية.[1]

ويعتبر الجيش التركي من أقوى الجيوش حجما و كفاءة إذ يحتل المرتبة الثانية بعد جيش الولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي، و تقدر ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية بحوالي ١.٢٠٦.٧٠٠ جندي منهم ٦٣٩ ألف من القوات العاملة،و ٣٨٧ من الاحتياطي و ١٨٠ ألف من القوات شبه العسكرية (درك و حرس وطني).

فبعد أن حسمت تركيا توجهها السياسي نحو الغرب، عمدت إلى تطوير قدراتها العسكرية و تحديث معداتها القتالية،لكي تكون في مستوى القدرات العسكرية،التي تتمتع بها قوات بعض دول الناتو، ويتأتى هذا المسعى التركي من عدة دوافع،تتعلق بانشغالاتها الأمنية، التي فرضها القرب الجغرافي من الاتحاد السوفيتي (سابقا)،و رغبتها في أن تكون في مستوى المسؤولية،كحارس للجناح الجنوبي للناتو، بالإضافة إلى تقوية موقفها اتجاه دول المنطقة: اليونان، العراق، سوريا...الخ ،كما لا يمكن التغاضي عن طموحها في أن تصبح قوة إقليمية كبرى، و ما لتدعيم قوتها العسكرية من ضرورة في تحقيق هذا الطموح.[2]

---

[1] أحمد داوود أوغلو، **العمق الإستراتيجي**، (قطر:الدار العربية للعلو ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط٢، ٢٠١١)، ص٤٨.

[1] حداد شفيعة، **مرجع سابق**، ص ١٣.

في عام ١٩٩٨، أعلنت تركيا برنامجا للتحديث بقيمة ١٦٠ مليار دولار أمريكي على مدى عشرين سنة في مشاريع مختلفة، بما في ذلك الدبابات والطائرات المقاتلة وطائرات هليكوبتر وغواصات وسفن حربية وبنادق هجومية، تركيا تحتل المستوى الثالث كمساهم في برنامج "جوينت سترايك فايتر" (JSF).(*)

و قد حافظت تركيا على قواتها في البعثات الدولية في إطار الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي منذ عام ١٩٥٠، بما في ذلك بعثات حفظ السلام في الصومال ويوغوسلافيا السابقة، وتقديم الدعم لقوات التحالف في حرب الخليج الأولى. وتحتفظ تركيا ب ٣٦,٠٠٠ جندي في شمال قبرص، يدعم وجودها والتي وافقت عليها الحكومة المحلية بحكم الأمر الواقع، ولكن تعتبرها جمهورية قبرص والمجتمع الدولي قوة احتلال غير شرعية. وكانت تركيا قد أرسلت قوات في أفغانستان كجزء من قوة حفظ الاستقرار مع قوات الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٦، نشر البرلمان التركي قوة لحفظ السلام من سفن دورية تابعة للبحرية والقوات البرية نحو ٧٠٠ سفينة كجزء من قوة موسعة للأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) في أعقاب حرب لبنان ٢٠٠٦.

بالإضافة إلى المشاركة التركية في الحرب في العراق إثر الغزو الأمريكي سنة ٢٠٠٣و كان قرار التركي ذو دوافع إستراتيجية تتعلق بموقع تركيا في المنطقة ومستقبلها كدولة موحدة.و سعيها لكسب الدعم الأوروبي و الأمريكي، وارتباط هذه المسألة بمحاولات تركيا الحصول علي عضوية الاتحاد الأوروبي.

(*) برنامج "جونيت سترايك فايتر" برنامج تسلحي يحتل محل مجموعة واسعة من المقاتلات الموجودة و الطائرات الهجوم الأرضي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا، كندا، استراليا و حلفائهم ، وبعد منافسات بين البوينغ وشركة "لركهيد" تم اختيار التصميم النهائي "لسترايك فايتر" التي ستحتل محل الطائرات التكتيكية المختلفة و تقدر التكلفة السنوية لهذا البرنامج ب ١٢.٥ مليار دولار وانضمت تركيا لهذا البرنامج عام ١٩٩٨.

وانطلاقا من الموقع الذي تحتله تركيا في التفكير الغربي بوصفها إحدى ركائز مشاريعها الإستراتيجية في أكثر من منطقة في العالم سعى الغرب إلى تطوير القدرة العسكرية التركية، والمشاركة في تخطيط مشاريعها الدفاعية و الإستراتيجية، إذ تعد تركيا ثالث أكبر المتلقين للمساعدات العسكرية الأمريكية، و هي أيضا خامس زبون للسلاح الأمريكي بعد (السعودية، مصر، تايوان، اليابان)،

الفرع الثالث

الإمكانيات الاقتصادية

إن أهم ساحات التوتر التي شهدها مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة هي الساحات الجيو-سياسية و الساحات الاقتصادية السياسية، و قد أصبحت الخيارات الاقتصادية السياسية التي توجه العلاقات الاقتصادية للدولة عنصرا هاما من عناصر إستراتيجيتها، و هذا هو حال القوى الكبرى التي تعد طرفا في المنافسة الاقتصادية السياسية على المستوى الدولي[1].

و يتسم الاقتصاد التركي بكل أو بجل سمات الاقتصاد الإقليمي، و يعتبر من أكثر الاقتصاديات العالمية حيوية،إذ يحتل المرتبة "السادسة عشر"عالميا بدخل قومي إجمالي يقدر بحوالي ٤٠١ بليون دولار، ويساهم في التجارة العالمية بما يقدر بـــ ٦٦ مليار دولار، كما أنه يعد أكبر اقتصاد في البلقان و الشرق الأوسط.

وتتدخل الدولة في الاقتصاد بكيفية مستمرة و لكن مضطربة، ويحقق ذلك لها إمكانية ضبط التغيرات المجتمعية و التداعيات السياسية المتأتية عن التحولات الاقتصادية،غير أنه يلقي عليها أعباء إجراء تغييرات جوهرية في الهيكلية الاقتصادية،انسجاما مع طموح الانضمام إلى نادي الدول المتقدمة اقتصاديا بالاعتماد على علاقاتها مع الغرب و المعونات والتمويل الخارجي.[2]

وبالرغم من الجهود التي تبذلها تركيا في الاستخدام الأمثل لإمكانياتها و مواردها، إذ تمتلك تركيا محاصيل زراعية لها قيمتها الاقتصادية الكبيرة،مثل القطن،السكر،التبغ،و الفواكه....إلا أن الاقتصاد التركي يعاني أزمات هيكلية، من أعباء الديون و التضخم والبطالة و الفساد البيروقراطية و ضعف الاستثمار...،و يأتي في مقدمتها العبء العسكري و كذلك العبء الخاص بالعمليات الأمنية الداخلية، وبالتالي يدرك الأتراك أن معالجة أزمات الاقتصاد تتطلب

---

(١) أحمد داوود أوغلو، **مرجع سابق**، ص٤٣

(٢) عقيل سعيد محفوظ ، سوريا و **تركيا :الوقع الراهن و احتمالات المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، ٢٠٠٩)، ص١٢٠.

مساعدة الدول الكبرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية،و المؤسسات المالية الدولية.

و تميل تركيا إلى الحصول على ما يمكن تسميته "الريع الاقتصادي للموقف السياسي"،فهي تسلك مسالك سياسية ترضاها الولايات المتحدة و دول أوروبا و تطلب مقابلها مساعدات مالية واقتصادية و تقنية، فضلا عن الريع المتأتي من "الريع الاستراتيجي"، ويستمد الاقتصاد التركي قوته و حيويته و إمكانياته المستقبلية، كونها معبرا أو جسرا بين أسواق مناطق متعددة، من الصين إلى أوروبا و من روسيا إلى الشرق الأوسط ،بالإضافة إلى جاذبية السوق التركي، الذي صنف من قبل وزارة التجارة الأمريكية و البنك الدولي ،كأحد الأسواق "التسعة" الواعدة في العالم.(١)

ومع السياسة الجديدة التي تنتهجها تركيا على الصعيدين الداخلي و الخارجي ، فإن الأرقام في تركيا تتحدث عن تقلص أرقام البطالة بشكل كبير، و زيادة في الناتج القومي، و الصادرات التركية المبنية على صناعات تركية ذات جودة عالية أصبحت تنافس في السوق العالمية بجدارة ، فبعد أن كانت الأوضاع الاقتصادية في تركيا لاتوصف إلا "بالأزمة و الانهيار و الزلزال" لعقود طويلة ، غدا الاقتصاد التركي اليوم في تمام عافيته و صعوده ،و هو يعتبر واحدا من الاقتصاديات العشرة الصاعدة في العالم، إلى جانب الصين و البرازيل وروسيا و الهند والمكسيك و الأرجنتين و اندونيسيا و تايلاند وباكستان، وقد أصبح السادس عشر في العالم و سادس أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، هذا وقد بلغ الدخل القومي ٢٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣، أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية ، فقد تخطى حجم التجارة الخارجية و لأول مرة حاجز ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ بحوالي ٨٠٠ مليار دولار بمعدل نمو بلغ ٦.٨% عن بداية الألفية الثالثة ،ويتوقع خبراء الاقتصاد بأن نصيب الفرد من الدخل القومي في تركيا سيرتفع بحلول عام ٢٠١٣ إلى ١٨ ألفًا و٨٣٤ دولار، طبقًا لتعادل القوة الشرائية، في حين من المتوقع أن يصل بنهاية العام الحالي إلى ١٨ ألفًا و ٩٢ دولارًا.

---

(١) حداد شفيعة، **مرجع سابق**، ص ١٧.

وتماشيًا مع الأسعار الحالية المعمول بها، فإن نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي في الوقت الراهن ١٠ آلاف و٦٧ دولار، وسيصل بحلول عام ٢٠١٣ إلى ١١ ألفًا و٣١٨ دولار. ومن المعروف أن نصيب الفرد من الدخل القومي قد تخطّى لأول مرة حاجز الـ ١٠ آلاف دولار عام ٢٠٠٤، حيث وصل حينذاك إلى ١٠ آلاف و ١٦٤ دولار، ووصل في عام ٢٠٠٥ إلى ١١ ألفًا و٣٩٤ دولارا، وواصل ارتفاعه في عام ٢٠٠٦ وبلغ ١٢ ألفًا و ٩٠٠ دولار، ثم وصل في عام ٢٠٠٧ إلى ١٣ ألفًا و٩٠٣ دولارات، وفي عام ٢٠٠٨ إلى ١٥ ألفًا و٢١ دولارا، أما في عام ٢٠٠٩ فقد بلغ ١٤ ألفًا و ٤١٣ دولارا، ووصل في عام ٢٠١٠ إلى ١٥ ألفًا و٥٧١ دولارا. وطبقًا لتعادل القوة الشرائية، فإن دخل الفرد من الناتج القومي في العام الماضي ٢٠١١ قد بلغ ١٧ ألفًا و٤٦٨ دولارًا، وفي العام الجاري ٢٠١٢ وصل إلى ١٨ ألفًا و٩٢ دولارًا، ومن المتوقع أن يبلغ ١٨ ألفًا و٨٣٤ دولارًا بحلول العام المقبل ٢٠١٣.

يشار إلى أن نصيب الفرد من الدخل القومي قد ارتفع بنسبة ١٠٢.٨% في الفترة ما بين ٢٠٠١ و٢٠١١، في حين يرى خبراء اقتصاديون أن هذه النسبة سترتفع في عام ٢٠١٣ إلى ١١٨.٦%..[١]

كما زادت صادراتها من ٣٠ مليار دولار خلال خمس سنوات كما تشير إلى ذلك تقارير البنك الدولي، وقد بلغت قيمة الصادرات التركية ٩٧.٧ بليون دولار خلال عام ٢٠٠٩، مع العلم أن صادرات الصناعة تشكل ٨١.٤% من مجموع الصادرات التركية ، و تباع نصف هذه الصادرات في السوق الأوروبية، و أصبحت المنتجات التركية تنافس مثيلاتها في بعض البلدان الأوروبية، كما تجاوزت تركيا المشكلات الاقتصادية التي كانت تواجهها في السابق مثل العجز والتضخم، و ازدادت الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، و لأول مرة تضيق الفجوة بين معدلات التنمية التركية و معدلات التنمية الأوروبية

---

[١] عبد الله تركماني ، **مرجع سابق**، ص ٦٨.

المطلب الثاني
طبيعة النظام السياسي التركي

إن طبيعة النظام السياسي، تؤثر على نوعية السياسة الخارجية التي تصدر عنه،كما أن تغير النظام السياسي في المجتمع ذاته ،يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية.

الفرع الأول
المسار التاريخي للنظام السياسي التركي.

يرتبط معنى تركيا الحديثة بمؤسس الجمهورية "مصطفي كمال أتاتورك"(*)، الذي لعب دور مهم في جمعية الاتحاد والترقي ، **وسنختصر محطات تاريخ تركيا الحديثة كما يلي(١) :**

قاد "مصطفي كمال أتاتورك" المقاومة في منطقة الأناضول بعد الإنزال اليوناني في أزمير وانهزام القوة العثمانية للغزو الايطالي لليبيا سنة ١٩١٩ وإقرار الإمبراطورية العثمانية لهزيمتها في الحرب العالمية الأولي وسيطرة النفوذ البريطاني على العاصمة اسطنبول ، كل هذه جعل من "مصطفي" بطلا حيث قام بتحويل أنقرة إلى مقر قيادة له وتأسيسه لمجلس الوطني الكبير كبرلمان للقوي المنخرطة في المقاومة و تأسيسه حكومة موازية لحكومة اسطنبول حيث في جانفي/ ١٩٢١ وضع المجلس الوطني لوثيقة عرفت بالوثيقة الدستورية " القانون الأساسي ".

---

(١) بشير موسي نافع ، **موت الميراث العثماني**، متحصل عليه يوم 2012/09/٦ من موقع : www.aljazeera.net/htm

(*) مصطفى كمال أتاتورك (١٩٣٨-١_١٨٨١)مؤسس تركيا الحديثة وبطلها القومي في أعين مريديه، وعدو الإسلام ومحطم الخلافة في أعين خصومه، تمكن في سنين قليلة من البروز كقائد عسكري ثم كزعيم سياسي، ألغى الخلافة العثمانية، وأسس مكانها تركيا المعاصرة التي أصبحت كما أراد دولة علمانية غربية الطابع والقوانين والهوى.

-أكتوبر ١٩٢٣ تم اختيار أنقرة عاصمة وإلغاء السلطنة وأعلنت تركيا جمهورية.

- مارس ١٩٢٤ قرر المجلس الوطني إلغاء الخلافة وكل المؤسسات المرتبطة بها.

-بروز مقاومة داخل المجلس وداخل تركيا لهذا القرار خاصة في مناطق الأناضول الشرقية وهنا منع كمال الأحزاب وإقامة حزب واحد وهو حزب الشعب الجمهوري.

-١٩٢٨ تم إلغاء من دستور بان الإسلام هو دين الدولة.

-١٩٣٧ إدخال مبادئ التي ترتكز عليها تركيا الحديثة وهي الجمهورية ، الإصلاح ، العلمانية ، الشعبوية.

- ١٩٣٨ وفاة "كمال أتاتورك" وتولي "عصمت اينونو" هذا الأخير سمح بالتعددية الحزبية وبروز أحزاب وسيطرة "مندريس"[١](*) في الانتخابات التشريعية ما بين ٥٤-٥٧ أو ما يعرف بالجمهورية الثانية أين ميزه التحالف مع الغرب وانفتاحه على التعبيرات الإسلامية داخليا حيث انضمت إلي الحلف الأطلسي وبناء أول قاعدة عسكرية واعتراف بإسرائيل في سنة ١٩٤٩.

كما تم تأسيس حلف بغداد الذي انضمت إليه وفي سنة ١٩٦٠ قام العسكر بانقلاب على الحزب الديمقراطي وتولي جمال "جورسيل" و"اعدم مندريس" ، وفي سنة ١٩٦١ وضع دستور جديد للبلاد

(*) "عدنان مندريس" رئيس وزراء تركيا طوال عقد الخمسينيات، خرج من تحت معطف أتاتورك ليتحدى تشريعاته العلمانية، وعلى الرغم من أنه أدخل تركيا في حلف شمال الأطلسي وجعلها رأس حربة الغرب في مواجهة الاتحاد السوفياتي، فإن ذلك لم يشفع له حينما تحرك الجيش ضده في أول انقلاب في تاريخ تركيا المعاصر ليحكم عليه بالموت مع عدد من رفاقه بعد عشر سنوات قضاها في الحكم.

[١] **سليمان ديميريل** ولد في ١ نوفمبر ١٩٢٤. هو سياسي تركي عمل رئيسا للوزراء سبع مرات قبل أن ينتخب رئيسًا للجمهورية التركية، وهو الرئيس التاسع لتركيا. تولى رئاسة تركيا في الفترة من ١٦ مايو ١٩٩٣ إلى ١٦ مايو ٢٠٠٠.

الضـامن للنظـام العلمـاني وتأسيس مجلس الأمـن القومي الـذي أصـبح يتحكم في كل شئ.

أعقبها توقيع اتفاقية مع اللجنة الأوروبية في سنة ١٩٦٣ ، في سنة ١٩٧١ حيث تدخل الجيش وأطاح "بسليمان ديميرل"(**)، في سنة ١٩٧٤ اجتاحت تركيا القسم الشمالي لقبرص بعد قيام المجلس القومي اليوناني بانقلاب ،في ١٩٧٩ تأسس حزب العمال الكردستاني وزيادة موجة العنف السياسي وفي سنة ١٩٨٠ قام الجيش بالانقلاب أخر، وفي سنة ١٩٨٢ تم وضع دستور جديد وانتخاب "كنعان ايفرين" رئيس للجمهورية التركية اثر استفتاء شعبي ، في سنة ١٩٨٧ تقدمت تركيا بطلب للانضمام للاتحاد الأوروبي ، في سنة ١٩٨٩ تم اختيار "تور غوت اوزال" رئيسا لتركيا، وفي ١٩٩٣ "تولي ديميرل" السلطة بعد وفاة "اوزال"(*) ، ١٩٩٥ فوز حزب "الرفاه" الإسلامي فوزا في الانتخابات وتولي "نجم الدين ارباكان"(**) رئاسة الوزراء وهو أول رئيس وزراء ذو توجه إسلامي في تركيا العلمانية ، في ١٩٩٨ تم حظر حزب "الرفاه" الإسلامي لمناهضته للعلمانية وتولي "بولند أجاويد" رئاسة الحكومة ، ١٩٩٩ تم اعتقال "عبد الله أوجلان" ، ودخول حزب الفضيلة الإسلامي للبرلمان كخليفة لحزب "الرفاه" ، ٢٠٠٠ تولي "سيزر" الرئاسة ودخول تركيا في أزمة اقتصادية حادة اثر تأزم المواقف داخل النظام التركي ولجوء إلي صندوق النقد الدولي وتأزم العلاقات مع فرنسا اثر مصادقة على مجازر الأرمن وكذلك حظر حزب "الرفاه" الإسلامي وتعديل ٢٠ مادة في الدستور من اجل التحضير للانضمام إلي الاتحاد الأوروبي٢٠٠٢ الانتخابات التشريعية التي فاز بها حزب "العدالة" ، تولي رئاسة الحكومة على "طيب اردوغان"، بعد الفوز في الانتخابات التشريعية وتولي "عبد الله غول" رئاسة الجمهورية ويعتبر أول رئيس ذو توجه إسلامي يتولي رئاسة الجمهورية في تركيا.

٢٠٠٢ الانتخابات التشريعية التي فاز بها حزب "العدالة" ، تولي رئاسة الحكومة على "طيب اردوغان"، بعد الفوز في الانتخابات التشريعية وتولي "عبد الله غول" رئاسة الجمهورية ويعتبر أول رئيس ذو توجه إسلامي يتولي رئاسة الجمهورية في تركيا.

الفرع الثاني
تركيبة النظام السياسي التركي.

تتكون التركيبة الدستورية لتركيا من[1] :

أ-الجمعية الوطنية :

وتتمثل السلطة التشريعية بالجمعية الوطنية، ويبلغ عدد أعضائها ٥٥٠ عضواً ينتخبون كل خمس سنوات باقتراع نسبي، ويحق للنائب الترشح لأكثر من دورة، وتنعقد الانتخابات قبل موعدها وفي غضون ثلاثة أشهر إذا شغر ٥% من مقاعد البرلمان، وكذلك إذا فشل البرلمان في تشكيل حكومة في غضون ٤٥ يوماً فيدعو رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس البرلمان لانتخابات مبكرة.

وقد يتأخر إجراء الانتخابات إلى ما بعد الموعد المقرر بسبب الحرب على أن لا يتجاوز السنة، وتؤجل أكثر من مرة إذا لم تزل الأسباب الموجبة للتأجيل أو التأخير. والمفترض في كل حزب يدخل البرلمان أن يحصل على ١٠% على الأقل من أصوات الناخبين، ويشترط في المرشح أن يبلغ الثلاثين من عمره، ويمنع من الترشح للانتخابات كل من لم يحز الشهادة الابتدائية أو جُرّد من أهليته القانونية أو لم يؤد الخدمة العسكرية أو جُرّد من حقوقه المدنية أو حكم عليه بالسجن بما يعادل سنة واحدة مع استثناء المسجون لفعل غير متعمد،

---

(١) اشرف أبو اليزيد ، أحلام تركية، **العربي** ، العدد ٥٣٩ ، أكتوبر ٢٠٠٣، ص٤٢.

(*) **تورغوت أوزل** اقتصادي ليبرالي، بدأ مهندسا للسدود في ستينيات القرن الماضي، قبل أن يأخذه العمل السياسي إلى قمة هرم السلطة في الدولة التركية بعد أن وجد فيه قادة انقلاب عام ١٩٨٠ الشخصية الأفضل لتولي الحكم وسط مناخ إقليمي ودولي مضطرب، ليكون عهده زمن هدنة في صراع الهوية بين الإسلاميين والعلمانيين.

(**) **نجم الدين أربكان** (٢٩ أكتوبر ١٩٢٦ - ٢٧ فبراير ٢٠١١) مهندس وسياسي تركي تولى رئاسة حزب الرفاه ورئاسة وزراء تركيا من الفترة بين ١٩٩٦ و١٩٩٧ عرف بتوجهاته الإسلامية

ويمنع أيضا كل من سجن لأسباب مشينة مثل الاختلاس والفساد والرشوة.. وكل من تورط في نشاطات فوضوية وأيديولوجية أو حث عليها ولو حصل على عفو. ويمنع من الترشح أيضا أصحاب بعض الوظائف الرسمية وكل من يعمل في القوات المسلحة.

ب-رئاسة الجمهورية :

يُنتخب رئيس الجمهورية كل سبع سنوات بأغلبية الثلثين من الجمعية الوطنية ومن بين أعضائها، ويشترط أن يكون فوق الأربعين من عمره، وحاصلا على شهادة جامعية، وإذا كان من خارج أعضاء الجمعية الوطنية فإضافة إلى الشروط السابقة يجب أن يتصف بمؤهلات الترشح للجمعية الوطنية على أن يقدم اقتراح ترشيحه خُمس أعضاء البرلمان.[1]

ويمنع الدستور رئيس الجمهورية من الترشح مرة ثانية، ويوجب على الرئيس المنتخب أثناء ولايته أن يقطع علاقته مع حزبه إذا كان عضواً في حزب، وأن يوقف عضويته في البرلمان. وأعطاه الدستور حق دعوة الجمعية الوطنية للاجتماع إذا دعت الحاجة، وكذلك له أن يدعو الحكومة للاجتماع وأن يرأس جلساتها، ودعوة مجلس الأمن القومي للاجتماع وأن يرأس جلساته، ومن صلاحياته تعيين رئيس الأركان، وهو أيضاً المرجع لإعلان القوانين والمراسيم أو فرض القوانين العسكرية أو قانون الطوارئ. وله حق إعادة القوانين للبرلمان كي يعيد النظر فيها، وإذا أعادها البرلمان مجدداً فإن الرئيس ملزم بها ولو لم يغير البرلمان فيها شيئا.

ج- رئاسة الوزراء:

---

(١) اشرف أبو اليزيد ، مرجع سابق ، ص ٤٤.

ورئيس الوزراء يعينه رئيس الجمهورية من بين الفائزين في الانتخابات التشريعية، ويختار رئيس الحكومة حكومته بالتشاور مع رئيس الجمهورية وبتصديق الجمعية الوطنية على أعضائها، ويقال الوزراء من قبل رئيس الجمهورية باقتراح من رئيس الحكومة إذا وجد ضرورة لذلك.

د-المحكمة الدستورية :

تنص المادة ١٤٦من الدستور على أن تتألف (تتكون) المحكمة الدستورية من أحد عشر عضوا نظاميا (عاديا) وأربعة أعضاء بدلاء[١].

وتحظى بأهمية خاصة ولأحكامها تأثير بالغ في الحياة السياسية، فهي التي أقصت حزب "الرفاه" ومن بعده "الفضيلة" بتهمة تهديد النظام العلماني للبلاد بناء على القوانين التركية الصارمة والتي لم يتورع القاضي سامي سلجوق أن يدعو لتعديلها، بل دعا لإلغاء دستور عام ١٩٨٢ ووصفه بأنه لا يعدو أن يكون تقريراً مكتوباً من قبل الشرطة لتعذيب المواطنين.

والمحكمة الدستورية هي الهيئة القضائية الأعلى في البلاد، ومكلفة حماية الدستور والدفاع عنه. وظهرت هذه المحكمة في عام ١٩٦١ للتأكد من عدم مخالفة القوانين التي تسنها الحكومة لمواد الدستور، وأعيد تشكيلها في عام ١٩٨٢.

وبحسب دستور ١٩٨٢ تتألف المحكمة من ١١ عضوا منتظماً وأربعة أعضاء غير منتظمين يختارهم رئيس الجمهورية من الجهاز القضائي المدني والعسكري التركي، وتعتبر أحكامها نهائية.

هـ - مجلس الأمن القومي:

وأكثر النقاط المثيرة للجدل في الدستور التركي هو موقع المؤسسة العسكرية التي نصبت نفسها للدفاع عن المبادئ العلمانية منذ عهد الرئيس أتاتورك وحتى اليوم، والتي لم تتورع عن التدخل بشكل غير مباشر في ممارسة الضغوط على المؤسسات المدنية أو بشكل مباشر عبر الانقلابات العسكرية إذا دعا الأمر، وحفظت لنفسها دوراً رقابياً وتنفيذياً في الحياة السياسية عبر مجلس الأمن القومي التركي.

---

(١) ديانا أحمد ، **اليسار ، التحرر ، والقوى الإنسانية في العالم**، الحوار المتمدن، العدد ٣٥١٠ ، ٢٠١١ . متحصل عليه يوم ٢٠١٠/١٢/٣٠ من:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=278762

وقد أنشئ مجلس الأمن القومي التركي ليوفر للجيش قناة قانونية تعطيه صلاحية التدخل في الشأن السياسي، ويتألف هذا المجلس من رئيس الأركان والقادة الأربعة: الجيش والبحرية والجوية وقائد الجندرما إلى جانب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية والداخلية. وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية الذي يعد برنامج الاجتماع ويأخذ بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء ورئيس الأركان. وأجاز الدستور دعوة الوزراء أو غيرهم إلى الاجتماع لسماع آرائهم إذا دعت الحاجة. ووظيفة المجلس أن يقدم قراراته لمجلس الوزراء الذي يعطي بدوره هذه القرارات الأولوية والتي من المفترض أنها تتعلق بأمن ووحدة تركيا وسلامة أراضيها[١].

ويقوم النظام السياسي التركي على نمط السلطة التنفيذية المزدوجة التي يتقاسمها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة كما أن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان الذي يملك صلاحيات إقالتها بينما لا يحق للحكومة حل البرلمان.

---

[١] محمد علي صلابي، **الدولة العثمانية**، (دمشق: دار البيارق، ١٩٩٩)، ص ٧٦ .

الفرع الثالث

المجتمع المدني

تعد تركيا من الدول القليلة في العالم التي تتقدم فيها حركة المجتمع المدني على حركة الدولة، غير أن المنظمات الأهلية مازالت تصطدم في حركتها بنواظم الفكر الكمالي الذي أرسى تقاليد قاسية في الدستور والقوانين والأعراف أيضا تحول دون الانفتاح الكامل للمجتمع على المفاهيم المعاصرة في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويحدد الدستور التركي لسنة ١٩٨٢،الحريات و الحقوق الأساسية، مثل الإضراب و التظاهر و حرية الصحافة،غير أن حرية النشاط السياسي مقتصرة على فئات محددة،بينما تمنع فئات أخرى،فلا يحق للنقابات و الجمعيات ممارسة أي نشاط سياسي،كما يحظر على الموظفين،القضاة ،العسكريين،أساتذة الجامعة ، و الطلبة عضوية الأحزاب السياسية و لا يحق لهم امتلاك أي فروع نقابية.

ويوجد في تركيا آلاف المنظمات الأهلية والنقابية والفكرية والاقتصادية، التي تعكس تنوع المجتمع التركي وغناه العرقي والاجتماعي، ولكن أزمة المجتمع في غلبة الريف وطابعه، حتى أن ما يبدو مدنا هي في الحقيقة قرى كبيرة في نظمها الاجتماعية، ولم ينزع الناس بعد نحو التمدين إذ مازالوا ينتمون إلى مجتمعاتهم التقليدية، أو هم في مرحلة انتقالية قلقة بين الريف والمدينة، وهذا من أسباب الإقبال الكبير على الأحزاب الإسلامية في تركيا، برأي الباحث التركي من أصل يوناني "ستيفانوس يراسيموس"،الذي يدير المركز الفرنسي للدراسات الأناضولية.[١]

---

[١] محمد نور الدين، **حجاب و خراب :الكمالية و أزمات الهوية في تركيا**، (دار رياض الريس للكتب و النشر، ط١)، 2010، ص ٦٧.

وبالرغم من التشكيلة المتعددة للمجتمع التركي إلا أنه سعى وبواسطة مؤسسات المجتمع المدني من منظمات و جمعيات و نقابات إلى الحفاظ على استقلاليته من أي أفكار أو إيديولوجيات أخرى.[١]

وقبل الخوض في واقع مؤسسات المجتمع المدني التركي ونشاطاتها، نتطرق أولا إلى أهم المبادئ المتعلقة بحرية التنظيم المدني والحريات ذات الصلة بالعمل الأهلي في تركيا و التي نص عليها الدستور كإطار قانوني منظم لهذا العمل **كالآتي:**

-المادة ١٩ من الدستور و تنص على:" لكل فرد حرية الاعتقاد و حرية الرأي و العقيدة الدينية".

-المادة ٢٠ تنص على: "يملك كل فرد حرية التفكير و الرأي، وله أن يعرب بمفرده، أو بالاشتراك مع غيره عن آرائه و معتقداته بطريق القول أو الكتابة أو بالرسم أو بأي طريق آخر، و لا يجوز إكراه أي فرد على التصريح بآرائه و مقترحاته و معتقداته."

-المادة ٢٢ و تنص على: الصحافة حرة و لا يجوز فرض رقابة عليها ، وتتخذ الدولة التدابير التي تؤمن حرية الصحافة و الاستعلام."

-المادة ٢٣ و تنص على: "لا يشترط لإصدار صحيفة أو مجلة إذن سابق، أو إيداع مالي ،و لا يجوز أن يفرض القانون قيودا سياسية أو اقتصادية أو مالية أو فنية من شأنها أن تضع العقبات أو تخلق الصعوبات في طريق حرية نشر الأخبار أو الآراء أو المعتقدات."

-المادة ٢٤ و تنص على:"لا يجوز إخضاع نشر الكتب و المطبوعات و النشرات لأية رقابة ما، كما لا يشترط الحصول على إذن لإصدارها".

---

[٢] الجميل سيار ، **العرب و الأتراك :" الانبعاث و التحديث من العثمنة إلى العلمنة"**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧)، ص ١٨٩.

-المادة ٢٨ و تنص على:" كل فرد له حق الاجتماع أو السير في المظاهرات السلمية بدون سلاح و بدون أو يكون ملزما بالحصول على إذن مسبق".

-المادة ٢٩ و تنص على:"كل فرد له الحق في تأسيس الجمعيات دون إذن مسبق، و لا يجوز الحد من هذا الحق إلا بقانون لأجل صيانة النظام العام أو الآداب العامة".

ومع بداية عام ١٩٩١ حيث ألغى الرئيس "أوزال" بعض مواد قانون العقوبات (١٤٢،١٤١،١٦٣)، التي كانت تعاقب بالاعتقال كل من يقوم بالدعاية الدينية أو اليسارية المتطرفة و كل من يقوم بإنشاء تجمعات فكان هذا العامل مساعدا و مطمئنا لمنظمات المجتمع المدني خصوصا الدينية منها، خلق هذا التوجه الجديد لدى غالبية مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات و منظمات بالأخص أصحاب التوجه الديني، من أبرزهم منظمات المجتمع المدني المنتمية للتيار المحافظ أو بالأحرى الإسلامي التي كانت السباقة في اكتساح مساحة العمل.[١] على هذا الأساس شهدت حركة المجتمع المدني التركي قفزة نوعية في عهد حكومة حزب "العدالة التنمية" حيث زاد عدد مؤسساته ليتجاوز في الوقت الراهن إلى ١٧٣ ألف منظمة، أكثر من ١١٠ ألف منها يغطي نشاطها كل أنحاء تركيا، وما بقي منها جمعيات محلية تنشط في القرى و المدن الصغيرة.

---

[١] ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن المستقبل**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٦)، ص ١١٠، ١١١.

قد فسح قانون الجمعيات في تركيا الذي تم تطويره في عام ٢٠٠٤م المجال أمام حركة المجتمع المدني و أعطاها مساحة حراك واسعة تجعلها تتحمل مسؤولية كبيرة ليس فقط في مسيرة التنمية الشاملة بل و إشراكها أيضا في آليات صنع القرار السياسي و الاقتصادي، حيث يعطي لها القانون الحق في المشاركة في اللجان البرلمانية المكلفة بصياغة القوانين المطروحة على مجلس الشعب التركي، كما يحق لها الاعتراض على النصوص القانونية أمام المحكمة الدستورية، أو أمام اللجان البرلمانية.[١]

كما يحق لحركة المجتمع المدني بتركيا الاستفادة من الميزانية العامة للدولة باعتبار أنها تشارك إلى جانب المؤسسات العامة في تحقيق التنمية الشاملة بالبلاد، و لكن يقع على عاتق المجتمع المدني و تفعيل دورها لتشكيل التوازن داخل تركيا.

وتعتبر البلديات التركية واحدة من أبرز شركاء المجتمع المدني حيث تساهم بقسم كبير في تمويل نشاطات الجمعيات و المنظمات بل إن البلديات تعد جزءا لا يتجزأ من حركة المجتمع المدني التركي لأنها منتخبة في اقتراع مباشر، و لكونها مستقلة في السلطة التنفيذية، وبالتالي ليست ذرعا لها أو جهازا تابعا لها.

فمن جهته رأى حزب "العدالة و التنمية" أهمية إطلاق الحريات أمام المجتمع المدني ،من منظمات و جمعيات خاصة ذات التوجه المحافظ أي الإسلامي،فقد عرف المجتمع المدني عدة جمعيات مسلمة تنشط داخل المجتمع التركي، وقد كانت هاته الجمعيات و المنظمات تجذب أكبر عدد من المواطنين التركيين، هذا ما انعكس على واقع الحياة في المجتمع التركي حيث تتبلور كل أنماط المعيشة للمواطن التركي في صور إسلامية بحتة، إلا بعض الأقليات الأخرى الغير مسلمة.

وقد تخلص قطاع كبير من المجتمع المدني من المزج بين الفعل المدني والسياسي، حيث لم تعد منظمات المجتمع المدني التركي

---

(٢) أحمد شعبان، "**العمل الأهلي في تركيا**"، المتحصل عليه يوم 10/١٠/ ٢٠١٢ من موقع: http://www.Ahl-Alquran.com

واجهات سياسية ،و ذلك كنتيجة طبيعية لحرية التنظيم السياسي و الأحزاب.

الفرع الرابع

الأحزاب السياسية

ظلت تركيا منذ تأسيسها دولة الحزب الواحد حتى عام ١٩٤٥. وبمجرد بدء التعددية السياسية فيها هزم حزب أتاتورك هزيمة كبرى[١]

بدأت التعددية الحزبية في تركيا عام ١٩٤٦،مثلت مرحلة الانفتاح الديمقراطي التي شهدتها تركيا ،بعد توجهها للتعددية منعرجا حاسما في بداية صعود الإسلام السياسي،و مع إطلاق هذه التعددية في البلاد فقد حزب الشعب(الحزب الكمالي) السيطرة على الحياة السياسية ،و احتكار السلطة،و أصبحت الأحزاب السياسية مضطرة للتنافس على السلطة.

و قد كان فوز الحزب الديمقراطي بقيادة "عدنان مندريس" في انتخابات عام ١٩٥٠، حدثا بالغ الأهمية في التاريخ السياسي لتركيا الكمالية، غير أن المؤسسة العسكرية ،فلأول مرة يفقد حزب الشعب الكمالي الأغلبية لصالح حزب هو حزب "مندريس" الذي لم يكن متحمسا للقيم و المفاهيم الكمالية للدولة،غير أن المؤسسة العسكرية تدخلت لاحقا لتضع حدا لهذه التجربة.

التيار الإسلامي في تركيا:

يجمع الدارسون و المراقبون على أن الحركة الإسلامية اليوم أصبحت محورا مركزيا، و اهتماما رئيسيا من اهتمامات الرأي العام داخل دولها و خارجها، في الدوائر الغربية و غيرها ،حيث تم تجنيد

---

[١] جلال ورغي، **الحركة الإسلامية التركية:معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، (بيروت، الدار العربية للعوم ناشرون، ط١، ٢٠١٠)، ص٤١.

باحثين و خبراء و استراتيجيين و معاهد ومراكز يراقبون و يتابعون جل تحركاتها و تطوراتها[1]

بعد انقلاب ١٩٦٠العسكري شددت الأوساط العلمانية قبضتها على كافة مؤسسات الدولة عن طريق حكومة عصمت أينونو وحزبه الشعب الجمهوري، ولكن الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٦٥ أنهت عهد هذه الحكومة وجاء حزب العدالة مع زعيمه الجديد سليمان "ديميريل" إلى السلطة بأغلبية كبيرة مشددا على أنهم امتداد للحزب الديمقراطي ولخط عدنان "مندريس" الذي أعدم شنقا من قبل الانقلابيين ،شهدت هذه المرحلة فترة نمو اقتصادي كبير وتراخي القبضة عن الإسلاميين، ولمع نجم "ديميريل" الذي لم يكن أحد قد سمع باسمه من قبل في الأوساط السياسية، وكانت السبعينيات فترة مستجدات هامة على الساحة السياسية في تركيا ما تزال آثارها باقية في تركيا حتى يومنا هذا.

أول هذه المستجدات كان تأسيس أول حزب إسلامي الاتجاه في تركيا من قبل "نجم الدين أربكان" تحت اسم حزب النظام الوطني. وبرغم حل هذا الحزب بعد انقلاب الجيش عام ١٩٧٠م فقد بدأت مسيرة طويلة في طريق التيار الإسلامي وصلت في نهاية المطاف إلى حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان.

المستجد الثاني هو تأسيس حزب قومي الاتجاهات باسم حزب الحركة القومية من قبل "ألب أرسلان توركيش" وهو عقيد متقاعد لعب دورا كبيرا في انقلاب ١٩٦٠، وقد برز هذا الحزب في الفترة بين

---

(١) يمثل انقلاب ١٩٦٠ منعطفا في العلاقات المدنية – العسكرية و تأكيدا على دور الجيش كمؤسسة فريدة في النظام و مؤسسة لسلطته السياسية في الترتيب الدستوري، و عبر اللجوء إلى تدخلات تؤدي إلى انقطاعات سياسية، فإن الجيش أبعد عن السلطة الفلاحين والقطاعات الزراعية العاملة في التصدير عام ١٩٦٠م، و النقابات و الأحزاب اليسارية عام ١٩٧١م، وكل الأحزاب و الهيئات النقابية= =عام ١٩٨٠م، و الإسلام السياسي عام ١٩٩٧م، غير أن ضربة١٩٨٠ تعتبر عملا مباشرا من هيئة أركان الجيش لاجتثاث الاضطراب داخل الجسم الاجتماعي، ولوضع حد في آن واحد لانقسام المؤسسة العسكرية بين الاتجاهات المتنافسة.

١٩٧٣ و١٩٨٠ وقام بدور فعلي في الصدامات الدامية التي جرت بين اليمين واليسار في تركيا وأدت إلى مصرع زهاء عشرة آلاف شخص معظمهم من الشباب والطلاب، وبعد وفاة مؤسس أحرز الحزب فوزا كبيرا في انتخابات ١٩٩٩ واحتل المرتبة الثانية بين الأحزاب السياسية وأصبح أحد أجنحة الحكومة الائتلافية التي شكلها "بولنت أجاويد" بعد تلك الانتخابات غير أنه مني بهزيمة كبيرة في انتخابات ٢٠٠٢.

كما قلنا فإن فترة السبعينيات أثرت كثيرا على بلورة الميول والاتجاهات وتأصلت جذور بعضها في تركيا، حيث أصبح حزب الحركة القومية رمزا للفكر القومي التركي فيما أصبح خط (الفكر الملي) الذي طرحه نجم الدين "أربكان" نبراسا سياسيا للحركة الإسلامية التركية فترة طويلة.

وبالعودة ثانية إلى السبعينيات، فإن انتخابات ١٩٧٣ لم تسفر عن فوز أي من الأحزاب بمقاعد في البرلمان تؤهله لتشكيل حكومة بمفرده في وقت اشتدت فيه الأحداث في جزيرة قبرص. استمرت أزمة تشكيل الحكومة في أنقرة مدة طويلة ثم انفرجت بتحالف غير مسبوق بين التيار الإسلامي ممثلا بحزب السلامة الذي أسسه "أربكان" محل حزبه المنحل وحزب الشعب الجمهوري ممثل اليسار الوسط لتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة "بولنت أجاويد"[١]، وقامت هذه الحكومة باتخاذ قرار الإنزال العسكري التركي في جزيرة قبرص وتقسيم الجزيرة إلى شطرين شمالي تركي وجنوبي يوناني.

ائتلاف أجاويد- أربكان لم يدم كثيرا بسبب التباين الكبير في آراء الجانبين، وحتى نهاية السبعينيات تلاحقت حكومات ائتلافية على السلطة، ولكن عمر أكثرها لم يتجاوز السنة الواحدة بسبب صراع

---

(١) **مصطفى بولنت أجاويد** (٢٨ مايو ١٩٢٥ – ٥ نوفمبر ٢٠٠٦)، رئيس وزراء تركيا. تولى رئاسة الوزراء عدة مرات: من(٢٦ يناير ١٩٧٤)إلى ١٧ نوفمبر ١٩٧٤، من ٢١ يونيو ١٩٧٧ إلى ٢١ يوليو ١٩٧٧من ٥ يناير ١٩٧٨ إلى ١٢ نوفمبر ١٩٧٩،من ١١ يناير ١٩٩٩ إلى ١٩ نوفمبر ٢٠٠٢. شغل منصب زعيم حزب الشعب الجمهوري ١٤ مايو ١٩٧٢ إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٨٠.تولى منصب زعيم حزب اليسار الديمقراطي ١٣ سبتمبر ١٩٨٧ إلى ١٩٨٨، و من ١٩٨٩ إلى ٢٥ يوليو ٢٠٠٤.

السلطة بين "سليمان ديميريل" و"بولنت أجاويد" في وقت احتدم فيه صراع دام بين الجناحين. اليساري واليميني المتطرفين إلى درجة أصبح معها مقتل ٢٠ أو ٣٠ شخصا يوميا من الوقائع العادية في تركيا.

وجاء انقلاب ١٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠ ليضع حدا لسفك الدماء واستقبلته الجماهير بحفاوة في السنين الأولى على الأقل. استعان العسكر في الحكومة الانتقالية ببيروقراطي متمرس هو (تور كوت أوزال) الذي أصبح المحرك الأساسي للحكومة ثم أسس حزب "الوطن الأم" وخاض به انتخابات عام ١٩٨٣ مسجلا فوزا حاسما أصبح بداية عهد استمر حتى وفاته في أبريل/ نيسان ١٩٩٣ تولى خلاله مهام رئاسة الحكومة ثم رئاسة الجمهورية.

في هذه الفترة شهدت تركيا إصلاحات اقتصادية جذرية وانفتاحا أكبر على العالم الخارجي ونعمت الأوساط الإسلامية خلالها بحرية واسعة نسبيا، وبعد وفاة "أوزال" تعاقبت على السلطة حكومات ائتلافية من الوطن الأم والطريق القويم و"الرفاه" (بعد حله اتخذ اسم الفضيلة) والديمقراطي الاجتماعي والحركة القومية.

الائتلاف الذي قام برئاسة "نجم الدين أربكان" بين حزبه "الرفاه" وحزب "الطريق القويم" بزعامة "تانسو تشيللر" تعرض لنكسة قوية على يد العسكر اضطرت معها الحكومة للاستقالة ما مهد الطريق أمام تعزز نفوذ العسكر والعلمانيين وتراجع الإسلاميين من مواقع كانوا كسبوها خلال السنين الأخيرة.

حزب "العدالة و التنمية" و أثره على الحياة السياسية في تركيا:

بعد حضره في عام ١٩٩٨م أعاد حزب "الرفاه" تنظيم نفسه سريعا تحت اسم حزب "الفضيلة"، لكن هذا الأخير تعرض للحظر بدوره في عام ٢٠٠١م، و أثار الحظر الجديد انشقاقا في صفوف الحركة الإسلامية، بين حزب "السعادة" الذي يضم مجموعة محافظة و متمسكة بالتوجهات و الشعارات القديمة و التي نجد فيها "نجم الدين

أربكان"، و من جهة أخرى حزب "العدالة و التنمية" الذي يمثل التيار المسمى "تجديديا".[1]

و قدم حزب العدالة و التنمية بقيادة "رجب طيب أردوغان"[*] و"عبد الله غول"[**] منذ انطلاقته صورة حزب "ديمقراطي محافظ" يتمسك بمرجعيته الدينية لكنه لا يحبذ الانفصال عن حركة الرأسمالية المعولمة، و هو يستند إلى قاعدة انتخابية غير متجانسة سبق وأن وصلت إلى السلطة حزب "الوطن الأم" عقب الانتخابات التشريعية عام١٩٨٣م.

ويتمتع حزب " العدالة والتنمية" بقاعدة قوية وسط الأناضول، ويطمح أعضاؤه إلى الصعود الاجتماعي و إن كان سلوكهم يميل إلى أن يكون تقليديا.

القطاع الأساس لناخبيه يعيش في الأرياف ،و بصورة رئيسية في المدن الصغرى و المتوسطة المحافظة في الأرياف، و انطلاقا من

---

(١) ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق :الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠١٠)، ص ٦٣.

(*) رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب العدالة والتنمية جاء من رحم المؤسسة الدينية في تركيا، فهو خريج مدرسة دينية، كما أنه بدأ العمل السياسي من خلال التيار الإسلامي الذي قاده نجم الدين أركان، لكنه يحاول منذ فوزه بالحكومة في عام ٢٠٠٢ التأكيد على أنه لا يمثل حزبا دينيا، لكنه يريد بناء دولة ديمقراطية تفصل بين الدين والدولة كما في أوروبا ولا تسيطر فيها الدولة على الدين كما هو حال العلمانية التركية. و هو رئيس بلدية اسطنبول سابقا، دخل السجن حيث أمضى أربعة أشهر لأنه ألقى في مهرجان أبيات شعرية اعتبرت مخلة بالأمن، و حظر عليه ممارسة النشاط السياسي، إلا أن تعديلا دستوريا أعاد إليه حق الترشح الذي سمح له بخوض الانتخابات سنة ٢٠٠٣م، حيث حل محل "عبد الله غول" في منصب رئيس الوزراء في ١١ آذار ٢٠٠٣م.

(**) عبد الله غول الرجل الثاني في حزب "العدالة و التنمية"، تولى حقيبة الخارجية ثم منصب رئيس الوزراء خلال تواجد "أردوغان" في السجن، قبل أن يصبح رئيس للجمهورية.

محاولته علاج مظاهر قصور اليسار، يصور حزب العدالة و التنمية نفسه على أنه "حزب الفقراء و المحرومين"، و الحزب الذي سيأتي بالعدل باعتباره شريفا و ليس فاسدا و يمكن الاعتماد عليه، إنه يغري الفئات المحرومة في ضواحي المدن الكبرى خصوصا "اسطنبول"، مثلما يستقطب قطاعا من الجمهور الكردي شرق البلاد، كذلك يحوز على تعاطف مقاولي الأناضول الذين يسجلون صعودا مذهلا، لكونه "حزب المبادرة الحرة".

أخيرا يجتذب حزب "العدالة والتنمية" بفضل انفتاحه السياسي الفئات الليبرالية التي تتطلع إلى فك ارتباط كامل بين الدولة و الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، إذا في غياب أي توجه أيديولوجي **راديكالي**، يمكن لحزب " العدالة و التنمية" أن يحتل مركز الوسط السياسي في المجتمع التركي، مستعيدا قطاعا كبيرا من ناخبي أحزاب الوسط التقليدية.

ويمكن تشبيه فوز حزب "العدالة و التنمية" في الانتخابات النيابية في تشرين الثاني ٢٠٠٢م، بذاك الذي حققه الحزب "الديمقراطي" عام ١٩٥٠م و حزب "الوطن الأم" عام ١٩٨٣م، و في ضوء الرفض الكثيف للأحزاب التقليدية، توصل حزب "العدالة و التنمية" إلى اجتذاب ناخبي فئات اجتماعية مختلفة عن طريق إقناعهم بأن مطالبهم قابلة للتحقيق، و هو استفاد أيضا من انعكاسات الأزمة الاقتصادية التي كانت تعانيها البلاد في حينه، و التي تسببت بموجة تشاؤم و إحباط في صفوف كل الفئات الاجتماعية، و أثارت كذلك حالة غضب ضد الطبقة السياسية التقليدية.[١]

وكانت الدورة البرلمانية ١٩٩٩م – ٢٠٠٢م انتهت بصورة فوضوية عبر ائتلاف ثلاثي غير متجانس يذهب من أقصى اليمين إلى اليسار القومي و ينقصه برنامج واضح المعالم، و تميزت هذه السنوات

---

[١] ميشال نوفل، **مرجع سابق**، ص ٦٥.

(*) تميزت هذه الأزمة بهروب كثيف للرساميل قاد إلى انهيار البورصة، و إفلاس نحو ١٢ مصرفا و مئات المؤسسات الصغيرة و بيوت التجارة، و لجأت الحكومة فورا إلى التخلي عن خطة مكافحة التضخم و تعويم العملة.

بعجز حكومي مزمن، و بطبقة سياسية فاقدة للمصداقية بسبب توالي الفضائح و تفشي الفساد ووضع اقتصادي يداني الإفلاس، و نتيجة للأزمة المالية الكبرى في ٢٠٠١م(*) و التضخم المتصاعد و مديونية قياسية، انخفضت الليرة التركية بنسبة ٤٠ بالمئة، و قفزت البطالة في المدن من ١٢,٦ في المئة عام ٢٠٠١م إلى ١٥,١ في المئة عام ٢٠٠٢م، كذلك ارتفع معدل بطالة الشباب (أقل من ٢٥ سنة) من ١٤,٣ في المئة عام ٢٠٠٠م إلى ١٦,٧ في المئة عام ٢٠٠١م، قبل أن يبلغ ١٧,٢ في المئة في منتصف ٢٠٠٢، وقد أسفر هذا الوضع الكارثي عن رفض كثيف للطبقة السياسية الحاكمة خلال الانتخابات المبكرة في تشرين الثاني ٢٠٠٢م.

وأصبح حزب "العدالة و التنمية" القوة السياسية الأولى في البلاد بعد حصوله على ٣٤ في المئة من الأصوات و ٣٦٣ نائبا من أصل ٥٥٠ تضمهم الجمعية الوطنية، و للمرة الأولى منذ ١٩٨٧م يتولى حزب تركي مسؤوليات حكومية من دون أن يضطر إلى تشكيل ائتلاف، و لم يكن أمام حزب "العدالة" في البرلمان سوى تشكيل سياسي واحد هو حزب "الشعب الجمهوري" (١٧٨ مقعدا)، و هذه سابقة منذ ١٩٤٥م في تركيا.

الفرع الخامس

طبيعة العلمانية و تأثيرها في الحياة السياسية في تركيا

يعد مبدأ العلمانية كما طورته الثورة الكمالية أكثر شمولا وجدلية من نظيره الغربي، و الحقيقة أن "العلمانية" نفسها من المفاهيم القليلة المثيرة للجدل و التباين مفاهيميا، منذ قرون طويلة و إلى حد اليوم، و يمكن القول أنه مع النصف الثاني من القرن العشرين ،أخذت العلمنة ملامحها من علم الاجتماع الديني للمفكر الألماني " ماكس فيبر"، و يرى "فيبر" أن العلمنة جزء من المسار التحديثي المكتسح للدولة والمجتمع معا.

ولعل "العلمانية" كمفهوم لا يزال إلى حد اليوم مفهوما ملتبسا ومظللا، لذلك يقول "موريس باربيه" :"إن العلمانية مفهوم عسير التحديد لثلاثة أسباب: الأول أنه لا يحيل إلى واقع جوهري ذي مضمون خاص، وإنما إلى (علاقة) بين واقعين : الدولة و الدين ،العلمانية لا تنتمي إلى مقولة (الجوهر)، و إنما إلى مقول (العلاقة)، فهي إذن في ماهيتها مفهوم نسبي، الثاني أن العلمانية تكتسي طابعا سلبيا، لأنها تعبر عن إنكار وجود الدين في قلب الدولة، فهي لا تقيم علاقة إيجابية، و إنما فصلا بين الدولة و الدين، هي إذن لا تشير إلى علاقة جدلية فعلية، و إنما إلى غياب العلاقة ، و أخيرا ليست العلمانية مفهوما سكونيا و إنما هي مفهوم تطوري، و هي قابلة لأن تتطور و تتخذ معاني مختلفة بحسب العصور و الظروف.

إن العلمانية في تركيا لم تكن في أحد أبعادها خيارا إيديولوجيا بقدر ما كانت حلا إجرائيا براغماتيا للسيطرة على مشكلة الصراعات الدينية التي كانت بين مختلف الطوائف المتنازعة، و كذا في صراعها مع الكنيسة، هذه الحالة التاريخية التي اتسمت بالتصدع والأزمات الخانقة، مما جعل غير الممكن تأسيس الاجتماع السياسي والثقافة العامة على أساس وحدة الدين.[1]

---

[1] رفيق عبد السلام، **في العلمانية و الدين و الديمقراطية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٨)، ص ٢٨-٢٩.

وقد تسربت الأفكار العلمانية إلى تركيا منذ القرن الثامن عشر أيام الدولة العثمانية عن طريق الطلاب الأتراك الذين كانوا يدرسون في الغرب خاصة أولئك الذين كانوا يدرسون في فرنسا، وبعد تأسيس الجمهورية تكرست العلمانية على شكل إجراءات منهجية وقوانين صارمة وأصبح للتيار العلماني مؤسسات تدافع عنه بشكل بلغ حد العنف في بعض الأحيان.[١]

وإذا كان ما سبق يمثل الإرهاصات الأولى للعلمانية في إمبراطورية إسلامية فإن تولي مصطفى كمال الحكم بعد حرب التحرير وضع للعلمانية قواعد وأسسا ظلت راسخة حتى الآن بشكل أو بآخر.

في البدء لم يظهر أتاتورك أي مظاهر معادية للدين، بل إنه بعد أن قاد حرب التحرير قام بممارسات ذات طابع ديني محض حيث ألقى خطبة الجمعة في مدينة بالي كسير، وعندما ترأس المجلس الوطني الكبير عين مساعدين له من شيوخ الطرق الصوفية، ولكن أتاتورك لم يخف نياته طويلا، وما لبث أن قام بحملة على المجتمع التقليدي في تركيا والمظاهر الدينية التي تمثل أبرز معالمه وحارب ممارسات المجتمع وقمع رموزه مع إعلان الجمهورية العلمانية في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٣، ثم ألغى الخلافة الإسلامية في العام التالي وبعدها المحاكم الشرعية الدينية، وبدأ منذ العام ١٩٢٥ في تغريب تركيا ثقافة وحضارة وممارسات، وتكريس دور الجيش كحارس للنظام الجديد.

ومن أجل تكريس مظاهر النظام العلماني أصدر أتاتورك مراسيم عدة تضمنت:

- إغلاق الزوايا والتكايا الموجودة بالدولة.
- إلغاء كل أنواع الطرق ومشايخها، وإلغاء ألقاب الدرويش والسيد والبابا والأمير والخليفة، والعرافة....
- حظر استعمال عناوين وصفات وأزياء تدل على الطرق الصوفية.

---

[٢] فكري شعبان، **تغيير مفهوم الأمة في تركيا**، مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه يوم ٢٠١٢/٠٩/٦ من : www.aljazeera.net/htm

- إغلاق جميع المزارات وقبور السلاطين والأولياء ومشايخ الطرق.
- تشريع عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لمن يخالف هذه المراسيم.

وفى إطار التوجه نفسه استمدت في تركيا قوانين سويسرية عام ١٩٢٦ وألغيت القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية، بما في ذلك منع تعدد الزوجات وإعطاء المرأة المسلمة حق الزواج من غير المسلم وأن تغير دينها، والمساواة بين الذكر والأنثى في الميراث، كما أعطت القوانين الجديدة للأب حق الاعتراف بولده الذي يولد نتيجة علاقة غير شرعية.

وقد جاءت العلمانية صراحة إلى تركيا عام ١٩٢٨ مع تعديل الدستور التركي لعام ١٩٢٤ الذي أزال سطر دولة الإسلام[١].

وفى نهاية ذلك العام فرض أتاتورك السفور على النساء وحظر عليهن لبس الجلباب وألزمهن ارتداء الفساتين، وإلا قدم أزواجهن وأقاربهن للمحاكمة. واستكمل محاولة تدمير المجتمع التقليدي بتغريب التعليم من خلال توحيد المدارس واستبدال الحروف اللاتينية من العربية. واستكمل أتاتورك "ثورته" عام ١٩٣٨ قبيل وفاته بإلغاء المادة التي تنص على أن الإسلام دين الدولة في الدستور.

وتقوم فكرة العلمانية بالمفهوم الكمالي السائد في تركيا على عدد من الأفكار الأساسية التي تؤسس لأيديولوجيا من أبرز محاورها:

- فكرة الجمهورية بديلا للنظام الملكي السلطاني والخلافة الإسلامية.
- الفكرة القومية، أي أن يكون الرابط الأساسي بين أبناء الشعب التركي "ملية" أو وطنية وليس الدين.
- فكرة الشعبية، بمعنى ضرب نفوذ الأرستقراطية العثمانية والملاك والإقطاعيين ورجال الدين بتصعيد الطبقات.
- فكرة هيمنة الدولة وتحولها إلى أداة لفرض العلمانية والتغريب والتحديث الصناعي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

---

(١) فكري شعبان ، **تغيير مفهوم الأمة في تركيا، مرجع سابق .**

- فكرة الانقلابية، أي الثورة على كل ما هو سائد من الأفكار والأوضاع والمؤسسات التي تعتبر تقليدية ومتخلفة.
- والأهم في كل ذلك أن مفهوم العلمانية في تركيا لا يقتصر على تحييد دور الدين وفصله عن الدولة كما هو في الغرب مثلا، لكنه يمضي أبعد من ذلك بإجبار الناس على المفهوم الذي يراه لممارسات الدين في الحياة العامة بل وفي أداء العبادات، حيث حاول "عصمت إينونو" إجبار الأئمة في المساجد على قراءة الفاتحة في الصلاة باللغة التركية ومنع الأئمة من الدعاء باللغة العربية ومنع قراءة الأذان باللغة العربية ومنح المرأة كل الحقوق إلا حقها في ارتداء الحجاب مثلا.

وهكذا يظهر أن هدف العلمانيين كان مسح تأثير الدين على حياة الناس وإن لم يكن هجومهم على الدين مباشرة فهم يعلنون الحرب على التدين، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن شن الحرب على التدين يخفي في ثناياه ضمنيا شن حرب على الدين ذاته، ومثال ذلك الحرب المفتوحة التي يشنونها على مدارس الأئمة والخطباء ومراكز تحفيظ القرآن الكريم، ومنع الملتزمين بالدين من العمل بحرية في الوظائف العامة، كما أن حرمان النساء اللواتي يرتدين الحجاب من الدراسة وحقهن في العمل في الوظائف العامة وتخصيص مسابح خاصة بالنساء، وعدم السماح بإنشاء بنوك إسلامية تعمل بالنظام الإسلامي، وطرد كل من يثبت أن له علاقة بالدين من الجنود في الجيش التركي هي من مظاهر محاربة التدين.

والعلمانية التركية متطرفة معادية للدين، مستبدة، وهي ليست العلمانية العقلانية المعتدلة التي تفصل السياسة عن الدين ولكنها لاتعاديه ولا تحاربه. فقد ضربت العلمانية التركية أسس الديمقراطية بآلة المؤسسة العسكرية بحجة حماية الثابت الدستوري للدولة التركية أي العلمانية، وذلك على ضوء الأسس التي وضعها كمال أتاتورك. وما زال بعض العلمانيين يفكرون بطريقة لإضفاء القداسة على العلمانية تلك القداسة التي تبرر لهم هدم أركان الديمقراطية إذا مثلت

تهديدا لعلمانيتهم و قد طبقت العلمانية في تركيا خشية أن تؤدي سيادة الشعب إلى سيادة الإسلام.[١]

ويرى العلمانيون أن العمل من أجل تحكيم الشريعة الإسلامية يعد رجعية وتخلفا وجريمة كبرى تستحق أقصى العقوبات، كما أنهم ينظرون إلى المطالبة بتغيير الدستور من أجل توفير الحرية الدينية اعتداء على الدستور ومحاولة لقلب نظام الحكم، حتى إنهم يرفضون الديمقراطية إذا كانت توفر الحرية الدينية للشعب.

ويحاول العلمانيون في تركيا حبس التدين في وجدان الفرد وخفض درجة تأثير الدين على الفرد إلى أقل مستوى، والعمل على إبقاء المرافق العامة في الدولة بعيدة عن تأثير الدين وعدم الاعتماد على أي مصدر يتعلق بالدين فيما يخص المرافق العامة في الدولة.

فالعلمانية التركية فرضت بوصفها أيديولوجية صارمة وحادة وقمعية على المجتمع التركي ولم تترك للشعب حرية ممارسة عباداته بل سعت إلى السيطرة على الدين من خلال تأسيس مؤسسة الشؤون الدينية وتعيين وزير دولة مسؤولا عنها حتى تسيطر على المساجد والأوقاف الإسلامية وحبس مشاعر الدين داخل المساجد.

وبما أن العلمانية في تركيا فرضت بالقوة كان لا بد من وجود مؤسسات تقوم على حمايتها والمحافظة عليها، ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات العسكر الذي يعتبر حامي حمى العلمانية حيث تدخل أكثر من مرة لمنع حدوث أي اختراق مثلما حدث في انقلاب عام ١٩٦٠ حيث قام العسكر بانقلاب على عدنان "مندريس" واتهموه بالخيانة العظمى وتم الحكم عليه بالإعدام بعد اتهامه بانتهاك القوانين العلمانية والسماح ببعض المظاهر الدينية في تركيا.

وكذلك انقلاب العام ١٩٧١ وانقلاب العام ١٩٨٠ حيث كانت المسيرة المليونية للاحتجاج على إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها في مدينة "قونيا" والتي دعا إلى تنظيمها حزب السلامة الوطني ذو التوجه الإسلامي سببا رئيسا في القيام بالانقلاب الأخير وتعطيل الديمقراطية

---

[١] فهمي هويدي، **المفترون :خطاب التطرف العلماني في الميزان**، (القاهرة: دار الشروق، ط٢، ١٩٩٩)، ص ٢٤٩.

في البلاد، كما أن الجيش كان سببا في انهيار الحكومة الائتلافية التي شكلها" نجم الدين أربكان" مع زعيمة حزب الطريق القويم "تانسو تشيلر" [1](*) عام ١٩٩٦ بحجة انتشار الرجعية في البلاد وازدياد عدد المدارس الدينية ومراكز تحفيظ القرآن الكريم التي يرى فيها العسكر تهديدا لنظام العلمانية فوجه إنذارا إلى حزب "الرفاه" عام ١٩٩٧ وتلا ذلك استقالة "أربكان" من رئاسة الوزراء في العام نفسه.

وعمل الجيش على مدى العقود السابقة على منع أي نفوذ إسلامي حقيقي في مؤسسات الدولة، ولعل السبب وراء عدم تصادم حزب العدالة والتنمية مع المؤسسة العسكرية تقديمه طرحا متقدما عن خطاب "أربكان" في الطابع البراغماتي ومتصالحا مع المؤسسة العسكرية والجمهورية الأتاتوركية. "

ومن المؤسسات التي تلعب دورا هاما في الحفاظ على العلمانية في تركيا وسائل الإعلام التي يمتلك ٦٠% منها مجموعة "آيدن دوغان"، وتأتي في المرتبة الثانية مجموعة "جينار"، ولوسائل الإعلام في تركيا تأثير كبير على الشارع التركي وتوجهاته، وكما هو معروف أن الإعلام يعد القوة الرابعة إلا أننا في تركيا نقول إن الإعلام هو القوة الأولى في البلد وإذا كان الجيش يذكر قبل الإعلام في الحفاظ على العلمانية فإن الذي يقف وراء تأليب العسكر على الحكومات هو الإعلام وهذا ما حدث مع حكومة "أربكان" عام ١٩٩٧ حيث هاجمتها وسائل الإعلام وألبت العسكر عليها وصورت للناس أن الجمهورية في خطر ما أثار حفيظة الجيش ودعا بعض الوزراء من حزب الطريق القويم إلى الاستقالة من الحكومة، وهذا ما اعترف به مؤخرا وزير الصحة في تلك الحكومة وهو من حزب الطريق القويم بأن الإعلام خدعهم وبالغ في تصوير الواقع.

---

[1] (*) **تانسو تشيلر** (باللغة التركية: Tansu Çiller) مواليد إستانبول في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٦، سياسية واقتصادية تركية، تانسو كانت أول امرأة تتولى منصب= =رئيس وزراء في تاريخ تركيا الحديث.شغلت أيضا منصب وزير الشؤون الخارجية التركي ونائب رئيس الوزراء بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧.بعد هزيمة انتخابية لها نوفمبر ٢٠٠٢، تقاعدت من الحياة السياسية.

وتعتبر جمعية رجال الأعمال الأتراك التي تضم أغنى رجال الأعمال في تركيا من المؤسسات التي تعمل على حماية العلمانية في تركيا، ويترأس هذه الجمعية دائما أحد القطبين الأكثر غنى في تركيا وهما مجموعة "صبا نجي" ومجموعة "كوج"، وتسعى هذه الجمعية إلى الحفاظ على العلمانية في تركيا من أجل مصالحها الاقتصادية حيث يعتبر الاستقرار عنصرا أساسيا في تنمية ثرواتهم وأي تغيير في النظام القائم قد يعرض مصالحهم إلى الضرر.

ومن المؤسسات التي تقف في وجه كل من يهدد العلمانية[1] المؤسسات القضائية ومنها محكمة الدستور والمحاكم العليا والمحكمة الإدارية العليا والتي لا تتردد في الحكم لصالح النظام العلماني في كل قضية ترى فيها تهديدا للعلمانية كما في قضية الحجاب وإغلاق الأحزاب ذات التوجه الإسلامي كما حدث في حزب الرفاه وحزب الفضيلة وحزب السلامة الوطني وحزب النظام الوطني التي شكلها "نجم الدين أربكان".

كما تعد الأحزاب اليسارية على اختلاف مسمياتها وتوجهاتها حارسة للنظام العلماني بل معادية للدين في كثير من الأحيان، وهذا ما يميزها عن الأحزاب اليمينية والتي تتمسك بالنظام العلماني ولكنها في الوقت نفسه لا تعادي الدين وتميل إلى حرية التدين.

وهناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني والنقابات التي تنصب نفسها حامية للعلمانية في تركيا ومنها جمعية دعم الحياة العصرية، وجمعية الفكر الأتاتوركي، وجمعية أتاتورك للغة والتاريخ، ونقابات المحامين والعديد من الجمعيات النسائية.

---

(١) فهمي هويدي، **مرجع سابق**، ص ٢٥١.

الفرع السادس

المؤسسة العسكرية و دورها في الحياة السياسية في تركيا

يمثل الجيش في تركيا أقوى المؤسسات المؤثرة في السياسة الداخلية و الخارجية التركية، إذ يتميز بتأثير قوي في الشأن السياسي التركي عموما ، وكثيرا ما قام بتحديد شكل الحكومات و هوية الحكام ،ويستمد الجيش قوته من جذور تاريخية أي إلى أيام الجيش الإنكشاري إبان حكم الإمبراطورية العثمانية.[1]

و يعتبر العديد من المحللين النظام التركي نموذجا فريدا في المنطقة،في مجال التداول على السلطة على وجه التحديد،أم أنها تصنف ضمن الديمقراطيات الناقصة أو شبه الديمقراطيات PSEUDO DEMOCRATIES، أم أنها مجرد ديمقراطية انتخابية و فق طرح "صاموئيل هانتنغتون SAMUEL HUNTINGTON، الذي يصنف دولة ما بأنها ديمقراطية، إذا ما تم فيها تغيران حكوميان متتاليان،بأسلوب سلمي وفق انتخابات حرة، كما يصفها البعض ضمن الديمقراطيات العسكرية،على أساس أن الجيش التركي قد تدخل في الحياة السياسية لعدة مرات في (١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨٠) خيرا سنة ١٩٩٧ فيما عرف "بالانقلاب المخملي"، الذي أطاح بالائتلاف الحكومي بين حزب "الرفاه "، الذي يتزعمه "نجم الدين أربكان"، وحزب "الطريق القويم" بزعامة تنسوتشيلر".

وما يميز تدخلات الجيش التركي، هو كونها تتم من خلفية حماية الوحدة الترابية، و الحفاظ على الأسس التي قامت عليها الجمهورية التركية،و أن تدخلاته لا يتم من خلالها استيلاء العسكريين على السلطة السياسية، بل تتبع بعودة طبيعية إلى مواصلة الحياة السياسية على أسس ديمقراطية،من خلال الانتخابات و الحكم المدني، و هذا على عكس التدخلات العسكرية في بقية دول العالم الثالث، التي تؤدي إلى قيام دكتاتوريات عسكرية[2].

---

[1] حداد شفيعة، **مرجع سابق**، ص 31 .

[1] حداد شفيعة، **مرجع سابق**، ص ٣٣.

تستمد المؤسسة العسكرية مكانتها المتميزة،من قوة الوضع السياسي و المؤسساتي الذي تتمتع به بموجب الدستور التركي،و من خلال القنوات التي تمارس بواسطتها نفوذها،في عملية صنع القرار السياسي بصورة قانونية،وتتدخل المؤسسة العسكرية في تركيا في الحياة السياسية،من خلال مؤسستين:مجلس الأمن القومي،والمكتب الحكومي لإدارة الأزمات،والذي يرأسه الأمين العام لمجلس الأمن القومي، وتتساوى صلاحياته إلى حد ما بصلاحيات رئيس الوزراء،كما يملك صلاحية إصدار القرارات الملزمة في حالات الطوارئ[1].

وبتراكم كل تلك السلطات و الصلاحيات، أصبحت المؤسسة العسكرية التركية قوة تسيطر و تدير السلطة السياسية من خلف الستار،و فاعلا أساسي لا يمكن تجاهله عند دراسة تحليل طبيعة النظام السياسي في تركيا، إلا انه في الفترة الأخيرة و منذ مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم، و مع التغيرات التي طرأت على البيئة الداخلية و الخارجية الإقليمية لتركيا نلحظ بوادر تراجع دور هذه المؤسسة في الحياة السياسية التركية ، ومن هذه البوادر نجد أنه حتى نهاية تسعينيات القرن المنصرم، حينما بدأ الحديث عن ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي نهاية العام ١٩٩٨، فتح هذا الأمر صفحة جديدة في التاريخ السياسي التركي بعيدا عن تأثير جنرالات الجيش الذين كان عليهم أن يبتعدوا عن الساحة السياسية حسب المعطيات الأميركية والأوروبية الجديدة التي لم تعد ترى في روسيا واليونان وسوريا وإيران والعراق خطرا على الحسابات الغربية التي طالما كان لتركيا دور مهم فيها بجيشها القوى ذي النفوذ السياسي المتعاظم، فلقد فرضت التحديات الجديدة النابعة من تلك المناطق على الغرب كالأصولية الإسلامية والإرهاب وغيرها أن يعيد هندسة الأوضاع داخلها بما يتواءم مع تلك المستجدات. ومن ثم برزت الحاجة إلى قيم الديمقراطية والتعددية وقبول الآخر بدلا من سطوة الجيوش وقمع الجنرالات.

---

(٢) جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية**، المستقبل العربي ، العدد ١٢٧، جانفي ١٩٩٨، ص٢١.

وبالنسبة لتركيا، وبدافع الالتحاق بالنادي الأوروبي، دارت عجلة الإصلاحات التي تضمنت تعديلات دستورية وقانونية استهدفت تقليص دور الجيش في الحياة السياسية لمصلحة الحكم المدني الديمقراطي. وبدورها، تلقفت حكومة "بولنت أجاويد" الخيط وشرعت في تلمس الخطى على هذا الدرب العسير، فكان أن نجحت في تمرير بعض الإصلاحات السياسية بفضل مرونة قائد الجيش وقتها "حلمي أوزكوك" الذي كان أكثر ميلا للحرص على تلافى أي توتر أو مواجهة مع الحكومة حفاظا على المصالح الوطنية لتركيا وصيانة لاستقرارها ووحدتها.

غير أن العام ٢٠٠٢، شكل نقطة فاصلة في مسيرة هذا التوجه بصعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة السلطة في البلاد وهيمنته على السلطتين التنفيذية والتشريعية وغالبية البلديات. فلقد عمد الحزب إلى تصحيح مسار التجربة الديمقراطية التركية مستغلا حلم الأتراك في الانضمام للاتحاد الأوربي من أجل تمرير حزمة من الإصلاحات المتمثلة في تقليص حدة العداء للدين والأقليات العرقية وتقليص الدور السياسي للعسكر، وهى الإصلاحات التي ما كان من الممكن لحكومة العدالة والتنمية تحويلها إلى واقع لولا مساندة الأوربيين والأمريكيين لها تحت مظلة تأهيل تركيا لعضوية الاتحاد الأوربي.

فبعد استقرارها في السلطة استصدرت حكومة "أردوغان" بدءا من عام ٢٠٠٣ حزما قانونية جديدة متوافقة مع معايير "كوبنهاجن"[(١)(*)] بهدف إعادة هيكلة المؤسسات التركية توطئة لتأهيل البلاد سياسيا لعضوية الاتحاد الأوروبي. ومثلت سبع حزم قانونية صادق عليها البرلمان في ٣٠ يوليو/ تموز ٢٠٠٣ نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي

---

(١) (*)**معايير كوبنهاجن** هي القواعد التي تحدد إذا ما كان بلداً ما مؤهلاً للانضمام للاتحاد الأوروبي .المعايير تتطلب أن يكون لدى الدولة المؤسسات المطلوبة للحفاظ على الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان ,اقتصاد سوق فاعل، وأن تتعهد الدولة بتنفيذ التزامات ونوايا الاتحاد الأوروبي .ومعايير العضوية تلك تم وضعهم في يونيو ١٩٩٣ بالمؤتمر الأوروبي الذي انعقد في كوبنهاجن الدنمارك.

وأمانته العامة وهما الذراعان اللذان ظلا دوما يلعبان دورا مهما في عسكرة الحياة السياسية في تركيا.

ولقد تناولت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن القومي وأمانته العامة محورين يفضي كلاهما إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية؛ وهما إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن القومي، وتقليص سلطات المجلس التنفيذية. حيث قامت القوانين الجديدة بإلغاء الصفة التنفيذية، وبإلغاء صلاحية المراقبة والمتابعة من مجلس الأمن القومي ومن سكرتاريتها، وأعطت لها صفة استشارية فقط، كما سحبت من رئيس الأركان العامة صلاحية تعيين السكرتير العام للجنة، ونقلت هذه الصلاحية إلى رئيس الوزراء وإلى رئيس الجمهورية كذلك، صار عدد أعضاء مجلس الأمن القومي (٩) مدنيين مقابل (٥) من العسكر بعد أن كان عدد المدنيين (٤) فقط منذ تأسيس المجلس، الذي لم تعد قراراته ملزمة للحكومات المدنية المنتخبة مثلما كانت في السابق، حيث أصبح الأمين العام للمجلس مدنيا ويتبع رئيس الوزراء بعد أن شغل الجنرالات هذا المنصب لمدة سبعين عاما وبالعلاقة المباشرة مع رئاسة الأركان التي لم تعد تملك أي صلاحيات في نشاط المجلس الذي أصبح يجتمع مرة كل شهرين بدلا من مرة في الشهر. [١]

والشيء المهم الذي جرى هنا كان سحب صلاحية تدخل هذه اللجنة في الهيئات والمؤسسات المختلفة والوزارات، وحصر عملها ومهمتها في إطار تقديم الاستشارة إلى الحكومة التي لها مطلق الحرية في الأخذ أو عدم الأخذ بها وإهمالها، كما لم يعد هناك شرط كون السكرتير العام للجنة شخصًا عسكريًا.

وبهذا فقدت لجنة الأمن القومي هيمنتها السابقة، وأصبحت لجنة استشارية مثلها مثل اللجان الشبيهة لها والموجودة في بعض الدول الغربية، والتي تعمل كمجالس استشارية تقدم المعلومات

---

[١] بشير عبد الفتاح، **تراجع الدور السياسي للجيش التركي**، مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه يوم ٢٠١٢/١٢/٢٦ نقلا عن:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047E-4B91-8532- 1BC5F2CE60E3.htm

والاستشارات للحكومة في الشئون الدفاعية والسياسية والخارجية، ولا تستطيع التدخل في الشؤون السياسية الخارجية أو الداخلية، ولا التدخل في عمل الحكومة أو فرض رأيها عليها، أو تدبير الانقلابات العسكرية، أو التدخل في إسقاط الحكومة.

وفى السياق ذاته، نصت الإصلاحات الجديدة على قيام لجان من البرلمان النيابي أو من وزارة المالية بتدقيق نفقات الجيش؛ وهو ما لم يكن موجودًا في السابق ولا مسموحًا به، كما لا يتعارض مع بقاء فقرات ومقادير هذه النفقات سرًا من أسرار الدولة. علاوة على ذلك، هناك خطوات أخرى تتحرك باتجاهها حكومة "أردوغان" في ذات السياق مثل ربط رئاسة الأركان العامة بوزارة الدفاع، و إعطاء حق الدفاع للضباط المطرودين من الجيش لأسباب غير موضوعية كتبني قيم سلوكية شخصية معينة في حياتهم اليومية العادية أمام المحكمة العسكرية.

كما وضعت التعديلات الدستورية الأخيرة تصرفات الجيش المختلفة تحت رقابة ومحاسبة البرلمان والأجهزة الدستورية بعد أن تخلت القوى التقليدية عن موقفها الداعم للجيش وفي مقدمتها رجال الأعمال الكبار ووسائل إعلامهم الرئيسة التي أضحت تتربص الآن لأية محاولة من الجنرالات لعرقلة المسار الديمقراطي.

وفى يوم ٢٦ يونيو/ حزيران ٢٠٠٩، أقر البرلمان التركي سلسلة إضافية من التعديلات التي اقترحها حزب العدالة والتنمية الحاكم والتي تحد من صلاحيات المحاكم العسكرية وهو إجراء يطلبه الاتحاد الأوربي منذ فترة طويلة، وتفسح التعديلات الجديدة المجال أمام محاكمة العسكريين أمام محاكم مدنية في زمن السلم.[١]

وقد تسنى لحكومة حزب العدالة والتنمية تحقيق ذلك من خلال: تعديل المادة (١٥) من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة؛ فتم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول/ فريق أول بحري. لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس. وبالفعل، بانتهاء فترة ولاية الأمين

---

[١] بشير عبد الفتاح، **تراجع الدور السياسي للجيش التركي**، مرجع سابق

العام للمجلس تم تعيين "محمد البوجان" في ١٧ أغسطس/آب ٢٠٠٤، ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي.

وبتعديل المادة الخامسة أيضًا أصبح انعقاد المجلس الدوري مرة كل شهرين بدلاً من مرة كل شهر. كما أن التعديل الذي جرى على المادتين (٤) و (١٣)، وكذلك إلغاء المواد أرقام(٩، ١٤، ١٩) من القانون ذاته قد قلص بشكل واضح من سلطات المجلس وأمينه العام.[١]

فقد تم تعديل المادة الرابعة التي كانت تُكلف مهام المجلس وأمانته العامة بالمتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، وكذلك متابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقًا من أن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتوركية فاقتصرت المادة الرابعة بعد تعديلها على تحديد مهمة المجلس واقتصارها على رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني، والقيام بإخبار مجلس الوزراء بآرائه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها. وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحول إلى جهاز استشاري وفقد إلى حد كبير وضعيته التنفيذية.

كما أن المادة رقم (١٣) التي تحدد مهام الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي قد تم تعديلها؛ على نحو جعلها تفقد دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات؛ لتصبح مهمة الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي قاصرة فقط على "تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام".

أما إلغاء المواد أرقام(٩، ١٤، ١٩) فقد سحب من الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي حقها في الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون. كما تم إجراء تعديل على المادة رقم (٣٠) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية؛ لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها

---

(٢) بشير عبد الفتاح، **تراجع الدور السياسي للجيش التركي، مرجع سابق.**

خاضعين لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات. كما تم إجراء تعديل دستوري بتاريخ ٧ مايو/أيار ٢٠٠٤ على المادة ١٣١ الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري دخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم. وبتعديل دستوري آخر في أغسطس/آب ٢٠٠٤ تم إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتليفزيون.

وبهذا أصبح، ولأول مرة المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتليفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجود أي رقيب عسكري. وشملت التعديلات الدستورية والقانونية أيضًا السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد، وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني، وتحت إشراف السلطة المدنية أيضًا، وكذلك تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية، وفقا للمادة(١٩).

المبحث الثاني
بيئة صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

إن إدراك سلوك الدولة الخارجي يتطلب معرفة عملية صنع القرار و قد وضع "جوزيف فرانكل" JOSEPH FRANKEL في كتابه:« The makin of foreigen Policy » ،أن قرار الدولة هو قرار لا يصنع من طرف الدولة، و لكن بأشخاصها من أفراد ومجموعات أفراد.(١)

ولقد اختلفت و جهات نظر الباحثين حول طبيعة المتغيرات التي تحرك صناعة القرار في السياسة الخارجية، إلا أن هناك إجماع بين العديد منهم على أهمية متغيرات الثالوث البيئي ،كمحددات رئيسية للسياسات الخارجية للوحدات، و قد قدم نموذج "جيمس روزنو" JAMES ROSEAU نوع من التفصيل في محاولة تصنيف الدول ،إلى دول صغرى و دول كبرى و دول منفتحة و أخرى منغلقة ،من حيث شكل و طبيعة النظام السياسي و حدد المعايير التي ترسم طبيعة السياسة الخارجية في كل شكل من الأشكال.(٢)

كما ساهم "سنايدر" في وضع إطار نظري دقيق لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية ،و ركز في تحليله على تشخيص الدولة ،بمعنى دراستها من خلال أشخاص معينين و اعتبارهم أحد أطراف النظام الدولي ،و قد أكد في إطاره النظري على أن السلوك الخارجي في النهاية هو محصلة العملية التفاعلية بين مجموعة من المتغيرات المتمثلة في:

-المحيط أو البيئة الداخلية و التي تشمل بدورها: الموقع الجغرافي، ثقافة المجتمع، الرأي العام، درجة التنمية الاقتصادية، النظام السياسي.....

---

(١) محمد السد سليم، **مرجع سابق**، ص ١٠٥.

(٢) ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت:دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٥)، ص١٩٥.

-البيئة الخارجية و التي تحوي كل العوامل المرتبطة بسلوكات الوحدات الدولية، المحيط الجغرافي ،الأخلاقيات الدولية، الوضع الدولي.

-البيئة السيكولوجية و المتمثلة في التكوين الشخصي لصناع القرار، الإدراك، و الحوافز الشخصية.[1]

المطلب الأول
البيئة السيكولوجية لصانع القرار في السياسية الخارجية التركية

تعتبر البيئة النفسية للقائد السياسي هي الوسيط الذي تنتج من خلاله المتغيرات الموضوعية البنيوية الداخلية أو الخارجية و تأثيرها على السياسة الخارجية، و تتألف هذه البيئة من مجموعة من المكونات هي، العقائد و الإدراكات و التصورات و تداخل كل هذه المكونات الشخصية و النفسية تؤثر على صياغة صانع القرار لقراراته الخارجية.

ولطالما كانت مسألة الهوية مثار جدل كبير بين النخب في المجتمع التركي، خاصة بعد عودة التيار الإسلامي إلى الحياة السياسية في تركيا، منذ ثمانينات القرن الماضي، و كان للصراع بين النخب الإسلامية و النخب العلمانية (الجيش) انعكاس واضح على السياسة الخارجية التركية، فالعلمانيون و منذ تأسيس الجمهورية التركية (١٩٢٣) أبحروا بتركيا إلى الشاطئ الأوروبي و الغربي على العموم مبتعدين بها عن المرفأ الشرقي الإسلامي على وجه الخصوص الذي رست فيه أكثر من أربعة قرون.

واشتد الصراع بين العلمانيين و الإسلاميين في منتصف التسعينات عندما أعلن "نجم الدين أربكان" زعيم التيار الإسلامي في

---

(١) عبلة مزوزي، **العلاقات الإيرانية – السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠)، ص٢١.

تركيا في أول تصريحاته بعد توليه رئاسة الحكومة التركية عام ١٩٩٧، أن حكومته ستدعم علاقاتها بالدول الإسلامية ، و وعد بتحسين العلاقات مع كل من إيران و سوريا و ليبيا، و أنه سيقوم بمراجعة الاتفاق العسكري التركي- الإسرائيلي، و إجراء تعديلات في اتفاق الاتحاد الجمركي مع أوروبا ،و بأنه سيطالب برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، و إنهاء عمل قوات المطرقة الأمريكية-البريطانية-الفرنسية في شمال العراق، معتبرا أنها قوات صليبية هدفها تقسيم العراق و الإضرار بالمصلحة التركية بإقامة دولة كردية.[١]

و تعتبر الهوية محددا أساسيا في السياسة الخارجية التركية، واتضح ذلك بما لا يدع مجال لشك ،بعد صعود حزب العدالة و التنمية وتوليه الحكم، إذ تحولت السياسة الخارجية التركية من توجه واحد نحو الغرب، إلى توجه متعدد الأبعاد نحو الدول الإسلامية و العربية ودول آسيا الوسطى و القوقاز.

المطلب الثاني
البيئة الداخلية و تأثيرها في صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

تشكل متغيرات البيئة الداخلية عامل مهم لفهم عملية صنع القرار التركي، و التي سبق و تطرقنا إليها في مبحثين بعنوان "المقدرات الوطنية لتركيا" و "طبيعة النظام السياسي التركي" و من خلال ما اطلعنا عليه نجد أن تركيا الجديدة تتسم بحيوية اقتصادية هائلة ، وبمراجعة العديد من القوانين المقيدة للحريات ،و تعيش مناخا من الإبداع لم تعرفه منذ قيام الجمهورية، و قد استطاعت حكومة حزب " العدالة و التنمية "،و بعد مواجهة عقبات ملموسة كادت تطيح الحياة السياسية المدنية، تقليم أجنحة المؤسسة العسكرية و إعادة التوازن السياسي في البلاد للمرة الأولى منذ انقلاب ١٩٦٠،لصالح العملية الانتخابية و إرادة الشعب التركي ،ففي علاقتهم بالحكم المدني ،أصبح الضباط أكثر تواضعا و اهتماما بمجال عملهم الخاص بالدفاع عن

---

[١] رضا هلال ، **تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، (بيروت:دار الشروق للنشر و التوزيع ، ١٩٩٩)، ص ١٦٦.

البلاد و حماية أمنها، و بالرغم من أن الجيش لم يزل بطيئا في قيامه بتطهير صفوفه من الضباط الانقلابيين و المعادين للحياة الديمقراطية، فإن تركيا تحررت من شبح الانقلاب العسكري ،بيد أن العمل الحثيث و الشجاع بلا شك ،الذي تعهدته حكومة "أردوغان" للتعامل الجاد مع الأزمات الداخلية، في الموازاة سعيه إلى تعزيز وضع تركيا الإقليمي و ربما كانت قضية التعامل مع الأكراد محكا تقاس عليه قدرات حزب "العدالة و التنمية" في ترتيب البيت الداخلي التركي، ومن تم إزاحة أهم العوائق عن طريق قيام تركيا بأدوار إقليمية جديدة.

إن الهوية التركية المستقلة أصبحت واضحة، و هي مستندة على اقتصاد تتصاعد قوته يوما بعد يوم، و هذا كله ناتج عن أن السلطة في تركيا استطاعت بشفافية و منهجية علمية ،أن تبني جسرا من الثقة و التواصل بين جميع الأطياف في المجتمع التركي الكبير،لتصبح القاعدة في تركيا أن المصلحة العامة ليست شعارا لفظيا تقذفه الأحزاب السياسية لغايات سياسية،بل هو حقيقة واقعية تعمل الحومة التركية على ترسيخها فعلا، فتكون العوائد للجميع و المنفعة عامة.[1]

وهكذا فإن ما تتمتع به تركيا في هذه الفترة من مقدرة فائقة على لعب دور إقليمي متميز، لم يأت في غفلة من الزمن و لا من جيرانها، فبمقدار ما كانت تتقدم نحو استقرار حياتها السياسية الداخلية، كانت دول الجوار تنحدر إلى مزيد من الفساد والتآكل و الحروب الأهلية، كما أن هاجس الفاعلية التركية الإقليمية لم ينفك أن يكون تكوينيا في السياسة التركية ، وقام في جانب كبير منه على نزعة قومية و نزوع إمبراطوري وجد في الماضي غير البعيد ذريعة و حافزا،على نحو يداني اللاواقعية السياسية أحيانا.

إن تركيا بلد ديمقراطي ،فيها مؤسسات فاعلة و مجتمع مدني متكامل و نقابات، وصحف مستقلة نسبيا من جهة، و مهيأة للإختراق من مؤسسات المجتمع المدني التركي من جهة أخرى.

---

(١) بشير موسى نافع، **تركيا و خياراتها السياسية الكبرى**، صحيفة "**القدس العربي**"، لندن ٢١ أغسطس، ٢٠٠٨.

المطلب الثالث
البيئة الخارجية و تأثيرها في صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

تعتبر البيئة الخارجية من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول ،حيث تطرح هذه البيئة بمستوييها الإقليمي و الخارجي مجموعة متغيرات تؤثر على حركية السياسة الخارجية، و هو ما ينطبق على دول الشرق الأوسط.

وتحاول العديد من الدراسات في ميدان العلاقات الدولية تفسير السلوك الخارجي للدول على أساس تأثيرات البيئة الداخلية و تفاعلاتها السياسية خاصة، لكن يؤكد أحد الباحثين في هذا الميدان و هو "جوريفيتش" في دراسة له بعنوان:" The second image reversed :The international source of domectic polities" أن السياسات الخارجية ليست انعكاس لتفاعل العوامل الداخلية بالأساس ، و إنما هي صورة واضحة عن تأثير التحولات الدولية على تلك الدول مما يدفعها إلى تغيير سلوكها، و هذا ما يؤكد مكانة هذه المتغيرات في فهم السلوك الخارجي للدولة.

مع نهاية الحرب الباردة طرأ تطوران: أولهما الانقلاب الذي حدث في البيئة الدولية مع تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، و مع امتلاك العديد من القوى الإقليمية في الشرق الأوسط أسلحة الدمار الشامل، مما أثار الشكوك لدى تركيا حول فاعلية حلف شمالي الأطلسي في الدفاع عن أمنها القومي، علاوة على ذلك ،شهدت حقبة تسعينيات القرن الماضي تحولات كبرى أخرى في موقع تركيا الجيو-استراتيجي في مثلث الشرق الأوسط – القوقاز – البلقان، فرض عليها بدء الخروج من عزلتها التاريخية المديدة ،و ثانيهما صعود الإسلام السياسي التركي إلى السلطة ،فعلى الرغم من أن هذه الطبعة من الإسلام ليبرالية القسمات ، و ودودة مع الغرب ، و لا تجاهر برفض وجود إسرائيل،إلا أنها غير متحمسة البتة لأن تكون معها في قارب واحد.[1]

---

(١) عبد الله تركماني، **مرجع سابق**، ص ٧١

و قد حرص الأتراك في بداية تأسيس الجمهورية التركية، في سياستهم الخارجية على إتباع مبدأ مؤسس الجهورية "مصطفى كمال أتاتورك" سلام في الوطن سلام العالم، و الذي بموجبه أعطت تركيا الأولوية للقضايا الداخلية على القضايا الخارجية، و الذي يفترض :"أن الدول تتفاعل في نسق فوضوي، فهي تنتهج مبدئيا سياسات خارجية بالطريقة التي قوامها الاعتماد على الذات (متغير الواقعية المستقل)، و لما كان الصراع على القوة ميزة ملازمة لتفاعلات الدول ضمن النسق فإن الواقعية تعامل القوة كوسيلة ضرورية لوصول الفاعل لهدف تحقيق أمنه و بقائه (متغير الواقعية التابع).[١]

كما أن السياسة الخارجية التركية عرفت و لفترة طويلة منذ تأسيس الجمهورية حالة العزلة، و ذلك وفقا لنظرية الواقعية الدفاعية، والتي تفترض أن الدولة تعطي الأولوية لاستقلالها ،و أن الدول تضع خيارات سياستها الخارجية بناءا على أسوء السيناريوهات الممكنة، فحقيقة وجود دول و أحلاف أقوى،تستلزم أن الدول تخشى باستمرار على أمنها، و ذلك ينطبق على الحالة التركية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى الهوية التي أقرها " مصطفى كال أتاتورك" على الأمة التركية ، بحيث طبعها بالصبغة الغربية بدل الإسلامية، وأخرجها من محيطها القيمي الجغرافي الواقعي إلى محيط قيمي افتراضي و هو أن تركيا أوروبية و ليست آسيوية.

وقد انتهجت تركيا في أواخر الثمانينات و بداية التسعينات من القرن الماضي سياسة البعد الواحد في سياستها الخارجية، وذلك لحصولها على عضوية الاتحاد الأوروبي، و ذلك انطلاقا من النظرية الواقعية من أجل تحقق المصلحة الوطنية و المتمثلة أساسا في القوة وتحقيق الأمن و الاستقرار و لو على حساب جيرانها خاصة العرب منهم.

كان الهدف الأساسي لهذا التوجه في السياسة التركية هو الانضمام إلى النادي الأوروبي ،ما جعلها تبتعد عن محيطها الحقيقي

---

[٢] رابح زغوني، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص المقتربات النظرية**، مذكرة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص٢.

وتتنصل من تاريخها و تراثها و هويتها، و قدمت كل التنازلات و حققت معظم الشروط التي أملاها عليها الغرب ليقبل عضويتا في السوق الأوروبية المشتركة[1] .

و رغم التحولات التي عرفها العلم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلا أن النخبة التي ساهمت في بلورة السياسات التركية سواء كانت الداخلية أو الخارجية فحتى نهاية التسعينات ترى أن تركيا أوروبية غربية علمانية، هذه النخبة التي تتمثل في أحزاب يمني الوسط (تشيلرتانسو، مسعود يلماظ) ،و يسار الوسط (أجاويد، بيكال) ترفض مطلقا طرح الإختيار بين نادي الغرب و نادي الشرق الأوسط الذي يضم دول عربية و إسلامية يربطها مع تركيا ارث تاريخي و حضاري، معتبرة أن تركيا حسمت أمرها في أن تكون غربية عضوا في الناتو و منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، بل إنها ترى أن ارتباطها بالغرب يقوي دورها الإقليمي في الشرق الأوسط ، و عبر عن ذلك رئيس الحكومة التركي الأسبق "مسعود يلماظ" في سبتمبر ١٩٩١ عندما قال: "إن أمام تركيا أحد الخيارين، الخيار الأوروبي أو خيار الدخول في عصر القرون الوسطى".

و تمثلت المبادئ التي انتهجتها تركيا خلال تتبعها لسياسة البعد الواحد في:

١- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول منطقة الجوار.

٢- عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة.

٣- العمل على استمرار انقسام العرب دون التدخل في النزاعات العربية – العربية.

٤- فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي.

٥- توازن دقيق في موقف تركيا من القضية الفلسطينية بعد اعترافها بإسرائيل ١٩٤٩.

---

[1] حسين غازي، **تركيا و العرب و إسرائيل**، **مجلة الفكر السياسي**، السنة الثانية، العدد ٤- ٥، شتاء ١٩٩٨ -١٩٩٩ ، ص ١٤٤.

بالإضافة إلى هذه المبادئ انتهجت تركيا بعد نهاية الحرب الباردة المبدأين التاليين:

١-**ملأ الفراغ:** و هذا المبدأ يعني أن تركيا بعد حسمها في الخيار الغربي سعت إلى أن تجد محيطا آخر في انتظار عضوية الاتحاد الأوروبي بحيث سعت إلى تكوين تحالفات مع دول أوروبا الشرقية و لآسيا الوسطى و دول البلقان خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، و ذلك لتعويض الفراغ في أوروبا الشرقية، آسيا و محيطها العربي في الشرق الأوسط.[١]

٢-**سياسة المساومة:** باعتبار أن فن المساومة هو حكمة سياسية بحيث يحق للدول أن تنتقي الوسائل التي تحقق عن طريقها أهدافها في التعامل الخارجي، و هذا ما اعتمدت عليه من خلال استخدامها لورقة المياه للضغط على الدول العربية خاصة سوريا و العراق ،و مواجهتها فيما يتعلق بالمشكلة الكردية أو حتى مشكلة الاسكندرونة و التدخل التركي في شمال العراق.

ركزت تركيا من خلال سياسة البعد الواحد على تحقيق عضوية الاتحاد الأوروبي، و ذلك من خلال توطيد علاقتها به و محاولاتها بالإيفاء بشروطه و إقامة تحالف استراتيجي مع إسرائيل كأثمن هدية مقابل اكتساب عضويتها في.

وتماشيا مع التحولات الإقليمية و الدولية و تكيفا مع معطياتها، ورغبة في الحصول على أدوار ريادية وزيادة نفوذها و تأثيرها في مناطق متعددة، تعالت الأصوات و الدعوات ،بضرورة انتهاج مقاربة جديدة في السياسة الخارجية التركية، قائمة على عنصري الجرأة و الفاعلية، وترتكز إلى تعدد الأبعاد، بدأت بمشاركة تركيا في حرب الخليج الثانية، واستمرت و برزت بشكل أكبر في منتصف التسعينات[٢].

---

(١) أحمد داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص ٢٢٧.

(2) Stephane Larrabee Jan. O,Lesser ,**Turkish Foreing Policy in an age of uncertainty,**(RAND:the Center for Middle East Public Policy,2003),P8:

و قد توجهت تركيا في سياستها الخارجية الجديدة نحو تعدد الأبعاد و ذلك بعد إدراك الأتراك أنه يجب أن يحددوا دورهم في ضوء موازين القوى الجديدة التي عرفتها المناطق المجاورة لهم، بل أكثر من ذلك ذهبوا إلى رسم سياسة خارجية مختلفة تاما عن سابقتها و ذلك انطلاقا من قناعتهم بأن لتركيا دور مهم في استقرار كل من منطقة القوقاز، وسط آسيا و منطقة الشرق الأوسط، و في الاستقرار العالمي ككل.

و حتى تنجح تركيا في تحقيق هذا الدور عملت على توظيف موروثاتها التاريخية و الجغرافية التوظيف الأمثل و بالتالي استغلت مفهوم النظرية البنائية وتركيزها على الهوية الاستغلال الأمثل و الإيجابي، بحيث انفتحت على عدة جبهات، كدول أوروبا الشرقية و دول آسيا الوسطى الإسلامية ذات الهوية التركية و دول المشرق العربي، بالإضافة إلى التوجه التقليدي نحو أوروبا الغربية لتفعيل دورها الإقليمي ، و ذلك ما أكده وزير خارجية تركيا "أحمد داوود أغلو" :" إن تركيا لديها الآن رؤية سياسية خارجية قوية نحو الشرق الأوسط و البلقان و منطقة القوقاز ستسعى لدور إقليمي أكبر"[1]

و يقصد بالدور الإقليمي حسب المدرسة الوظيفية ، نموذج سلوكي متوقع يقوم به فاعل على ضوء مكانته الدولية في بيئة دولية بعينها، و بعبارة أخرى هو وظيفة تؤدى في عملية محددة، و يقصد بالدور التركي: أداء تركيا لوظيفة محدد اتجاه التنمية و السلام الدولي بما يحقق مصالحها في إطار التوازن و العمل مع الفاعلين الدوليين لآخرين في النظام العالمي الحالي.

و إذا أردنا رصد الأسباب التي كانت رواء التحول في السياسة الخارجية التركية الجديدة نجد:

١-الفراغ الكبير الذي تشهده المنطقة نتيجة انهيار ما سمي النظام الإقليمي العربي،إضافة إلى التهديدات و التحديات التي باتت

---

[1] الصادق الفقيه، **تركيا تودع الأطراف و تستقر في مركز الأحداث**، متحصل عليه يوم : 13 .04 .2004 من موقع:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047 E-4B91-8532-1BC5F2CE60E3

تركيا تواجهها و التي ينبع معظمها من الشرق الأوسط ،خاصة بعد احتلال العراق،مما أدى إلى تراجع ثقة تركيا في حلفائها في الناتو و اقتناعها بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من الشرق الأوسط ،و التي يمكن تلخيصها في:

أ- تصاعد التحدي الكردي، خاصة بعد حصول أكراد العراق على وضع شبه مستقل.

ب- تصاعد التحدي الإيراني: إذ نتج عن احتلال العراق إخراجه من معادلة الموازن الإقليمي لإيران، مما أدى تزايد نفوذها في المنطقة.

إذن تدرك تركيا أن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية و الوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية.[١]

٢-**تعثر الدور الأمريكي في المنطقة:** حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش للقوى في المنطقة للاستفادة منه، و في هذا الإطار تأتي التحركات التركية مع كل من إيران سوريا، مصر و السعودية.[٢]

٣-**تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:** حيث لا تزال أوروبا المسيحية تحمل في علاقاتها التركية تركة الصراع العثماني الأوروبي منذ عام ١٤٥٣، حيث ترى أوروبا أنه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضاريا عنها ، هذا من جهة ومن جهة أخرى يتخوف الاتحاد الأوروبي من أن انضمام تركيا سيجعل للاتحاد حدودا مشتركة

---

(١) فتيحة ليتيم، **تركيا و الدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**، **مجلة المفكر**، (بسكرة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية)، العدد الخامس، مارس ٢٠١٠، ص ٢١٢.

(١) إسلام جوهر، شادي عبد الوهاب، "**سياسة تركيا تجاه المشرق العربي: العراق و سوريا و لبنان**"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط)، العدد ٤٣، جانفي ٢٠٠٩، ص 151.150.

مع منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات (سوريا، العراق، إيران)، و يقحمه في سياساتها. و بالمقابل تدرك تركيا أن دورها الإقليمي المتزايد في المنطقة سيؤدي إلى تحسين سيؤدي إلى تحسين كبير في صورة تركيا لدى الاتحاد الأوروبي إذ أنها ستكون صمام الأمان المتقدم على تخوم الشرق الأوسط المجاور جغرافيا للاتحاد الأوروبي.

إذن فالرفض الأوروبي لتركيا يعد واحدا من الأسباب التي دفعت أنقرة لمراجعة العديد من خياراتها، حيث ازدادت قناعة الدولة التركية بأن أمنها القومي و مصالحها الإستراتيجية مرتبطة أكثر بمحيطها العربي الإسلامي، الأمر الذي يدفعها اليوم لإقامة شراكة إستراتيجية مع البلدان العربية و الإسلامية و حتى الإفريقية.

٤- **تمتد تركيا إقليميا في المنطقة سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه**، بحيث أن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تماما في حالة الشرق الأوسط، و تكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني و الذي استثمرت فيه إيران ماليا وإيديولوجيا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاما، المقارنة بين مساحات التأثير التي يملكها كل طرف تشير بأن تركيا تتنافس مع إيران بأدوات جديدة و لكن بمدخل أقل كلفة سياسية من إيران بكثير.

٥-**أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية**، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي، و ألبانيا و البوسنة حيث النفوذ الروسي.[١]

٦-**الصورة إيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة**، و الترحيب الغير مسبوق بهذا الدور من أوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ عام ١٩٢٣،ووصل الأمر إلى حد الحديث عن "النموذج التركي" و ضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدمها، مثل التناوب السلمي على السلطة و إدماج التيارات

---

(١) فتيحة ليتيم، **مرجع سابق**، ص ٢١٣.

الإسلامية في العملية الديمقراطية و الفصل بين الحزبي و الدولتي.

٧-**المصالح الوطنية التركية في المنطقة** و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ - تشكل الدول العربية أولا سوقا ممتازة للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في السوق الأوروبية.

ب-تشكل المنطقة العربية بما تملكه من احتياطات الطاقة عامل جذب بأهمية استثنائية لتركيا التي يتزايد الطلب فيها على النفط و الغاز لعاملين أساسين هما تعاظم قدرات الاقتصاد التركي و طموح تركيا لتصبح معبرا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الإستراتيجية.

ج-توافر تاريخ مشترك بين تركيا و العرب، و وجود تقارب ثقافي و حضاري بنها وبين الدول العربية، و هو ما لا يجعل تركيا عنصرا وافدا إلى المنطقة و يسهل قيامها بهذا الدور.

٨-**التأثير الذي لعبه وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في تركيا** على قيامها بدور إقليمي جديد في المنطقة. حيث كان للخلفية الإيديولوجية التي ينطلق منها حزب العادلة و التنمية دورا كبيرا في توجيه سياسة تركيا الخارجية، و يرى الحزب أن دور تركيا كدولة تابع أصبح شيئا من الماضي، و يجب أن تحتل مكانة جديدة لضان أمنها و استقرارها تضطلع بموجبها بدور دبلوماسي و سياسي و اقتصادي فعال في منطقة كبيرة تكون فيها هي المركز من خلال استعمال "القوة اللينة" كنموذج داخلي يحظى بالاحترام العالمي سياسيا و اقتصاديا ثقافيا (كجسر يربط بين الشرق و الغرب، وكأمة إسلامية،و دولة علمانية، و نظام سياسي ديمقراطي، و كقوة اقتصادية رأسمالية) و القيام بدور أكثر فاعلية لرفع مكانة تركيا الدولية.

ويحدد " أحمد داوود أغلو" خمسة أسس ترتكز إليها السياسة الخارجية الجديدة و هي:

(١) **التوفيق بين الحريات و الأمن**، ففي وقت كان اللاعبون العالميون، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط في المتطلبات الأمنية، و هو ما جعل تركيا نموذجا لبلاد أخرى.

(٢) **تقليص المشكلات بين تركيا و جيرانها إلى نقطة الصفر**، أو ما يسمى بـ **"تصفير المشكلات"**، و بالتالي إخراج تركيا من صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع، و هذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.[١]

(٣) **إتباع سياسة خارجية متعددة البعد و متعددة المسالك**، ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية، من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد، و بدلا من أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في استقطابات الغرب – الشرق و الشمال – الجنوب و آسيا – أوروبا والغرب – الإسلام، تكون على العكس " مصدر حل" للمشكلات، و بلدا مبادرا إلى طرح الحلول لها،و بلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي و لإقليمي ،و من ضمن هذا المنظور ،لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر ، و لا مع كل الخيارات في الوقت ذات على أنه تناقض.

(٤) **تطوير الأسلوب الدبلوماسي** و إعادة تعريف دور تركيا على الساحة الدولية ، و ذلك من خلال رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، و أن تكون قادرة على تقديم الأفكار و الحلول في القضايا الدولية سواء كانت متعلقة بالشرق أو الغرب على حد سواء ،و هذا ما أكده " داوود أغلو" حيث قال: "ستكون التزامات تركيا من تشيلي إلى إندونيسيا ، ومن إفريقيا

---

(١) عبد الله تركماني، **مرجع سابق**، ص ٨٠.

إلى آسيا الوسطى ومن الاتحاد الأوروبي إلى منطقة المؤتمر الإسلامي جزءا من مقاربة شاملة للسياسة التركية ، وستجعل المبادرات تركيا فلعلا عالميا و نحن نقترب من عام ٢٠٢٣، للذكرى المئوية الأولى لإقامة الجمهورية التركية"[١]

(٥) الانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية، إلى الحركة الدائمة، و لتواصل مع كل بلدان العالم لتركيا

وقد جسدت تركيا على امتداد سنوات حكم حزب "العدالة والتنمية" سياساتها الجديدة وفقا للتكتيكات التالية:

(١) قوة المبادرة الدبلوماسية، أو ما يسمى "القوة الناعمة": فبرغم القوة العسكرية الكبيرة التي تتمتع بها في المنطقة و العالم ،إلا أنها لا تبحث عن تكريس أهميتها السياسية من خلال نفوذها العسكري، بل أنها تسعى لتكريس دورها و نفوذها على المستوى الدولي و الإقليمي من خلال اعتبارها **"قوة ناعمة"** جديدة في السياسة الدولية و الإقليمية ،عبر قيامها بدور الوسيط النشيط في أزمات العالم و منطقة الشرق الأوسط، لذلك فإن سياستها الخارجية سعت بدأب إلى تحقيق الاستقرار و التعاون في كل الاتجاهات.[٢]

وفي الواقع أن تركيا عملت على تجسيد نهج " القوة الناعمة "منذ السنة الأولى لتسلم حزب "العدالة و التنمية" السلطة في ٣ نوفمبر عام ٢٠٠٢، و انتقلت إلى موقع الطرف المبادر لا المنتظر لما يجري أو سيجري، و أول تجليات ذلك جاء عبر مبادرة غير مسبوقة و هي فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في فبراير عام ٢٠٠٣و لم يكن قد احتل بعد ، ومن ثم استمرت الاجتماعات الدورية لدول

---

[١] بولنت ارس، "**داوود أغلو و السياسة الخارجية الجديدة لتركيا**"، (ترجمة: الطاهر بوسامية)، في نافذة دراسات و تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، متحصل عليه يوم ٢٠١١//٠٢/١٩ من موقع :

http://www.aljazira.net/NR/exeres/2517C3B0-FDCC-45EB-A268-5702C736AFIC.htm

[١] عبد الله تركماني، **مرجع سابق**، ص ٧٢.

الجوار الجغرافي بعد الاحتلال، وقد كانت الفكرة أولى رسائل الدخول التركي، وفقا لسياساتها الجديدة إلى الساحة الشرق أوسطية بوجه لم يعهد من قبل، وهو دور الوسيط و الساعي لحل المشكلات عبر الحوار و التعاون بين الأطراف المتناقضة، بعدما كانت صورة تركيا تلك المتأبطة عصا القوة العسكرية المطاردة للأكراد المسلحين في العراق، أو المهددة لجيرانها بالتعاون مع إسرائيل .و توالت بعد ذلك تجليات سياسة القوة الناعمة في عدد من القضايا منها: الوساطة بين باكستان و إسرائيل ،التواصل مع حركة "حماس" بعد فوزها في الانتخابات النيابية و استقبالها رئيس مكتبها السياسي "خالد مشعل" و محاولة إدراجها في العملية السلمية، بدلا من حصرها و عزلها كما دعت و عملت لذلك إسرائيل و الغرب. والتوسط في الأزمة اللبنانية بين فريقي ٨ و ١٤ مارس/آذار، و أيضا بين السلطة الفلسطينية برئاسة "محمود عباس" و إسرائيل عبر الاجتماع الشهير بين "محمود عباس" و الرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريز" بدعوة من الرئيس "عبد الله غول" في نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠٠٧ في ما يشبه "كامب ديفيد" تركي، إضافة إلى مساعي تركية متكررة للتوسط بين حركتي "فتح"(*) و "حماس"(**) بعد انفجار الخلاف بينهما،ووساطة تركيا بين سوريا و إسرائيل عام ٢٠٠٨ حيث انعقدت أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في اسطنبول.والسعي للتخفيف الاحتقانات الداخلية في العراق و إقناع فئات سنية بالمشاركة في العملية السياسية الداخلية، ومساعي الوساطة

(*) حركة فتح حركة وطنية ، أعلنت انطلاقتها في ١ يناير ١٩٦٥، "يوم تفجر الثورة الفلسطينية" حيث لم يكن أي فصيل أو حركة فلسطينية قد وجدت بعد و.تعتبر إحدى أبرز حركات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، لعبت حركة فتح دورا رئيسيا في أحداث أيلول الأسود والحرب الأهلية اللبنانية، كما أنها خاضت محادثات السلام في أوسلو وواشنطن وتعتبر "منشئة" السلطة الوطنية الفلسطينية.

(**) **حركة المقاومة الإسلامية** اختصار **حماس** هي حركة إسلامية وطنية تنادي بتحرير فلسطين من النهر إلي البحر، وجذورها إسلامية حيث يرتبط مؤسسوها فكرياً بجماعة الإخوان المسلمين، تهدف الحركة إلى استرداد أرض فلسطين التي تعتبرها الوطن التاريخي القومي للفلسطينين بعاصمته القدس.أعلن عن تأسيسها أحمد ياسين بعد حادث الشاحنة الصهيونية في ٦ ديسمبر ١٩٨٧ .

بين باكستان و أفغانستان في نهاية عام ٢٠٠٨ ، و الانفتاح التركي الواسع على أرمينيا و كسر الجليد في العلاقة بينهما رغم الحساسية و عمق الخلاف، و مبادرة تركيا إلى خفض التوتر في القوقاز بعد انفجار الصراع العسكري بين جورجيا و روسيا في أغسطس/ آب ٢٠٠٨ و طرح تركيا مبادرة " منتدى التنمية و الاستقرار في القوقاز" و قيام "أردوغان" بحركة مكوكية بين روسيا و جورجيا، رغم أن تركيا كانت ترتبط بحلف موروث من تسعينيات القرن الماضي مع كل من جورجيا و أذربيجان. و طرح تركيا مبادرات شجاعة في قبرص أخرجتها أمام الرأي العام العالمي من موقع المعرقل للحل في الجزيرة، حين قبلت خطة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، فيما أرادتها قبرص اليونانية، بعدما كانت تظهر بموقف مؤيد للحل، و استمرار الانفتاح أيضا على العلاقات مع اليونان. ولعل آخر الأدوار الوسيطة للقوة الناعمة كانت محاولات تركيا التوفيق بين العرب المقاتلين اتجاه العدوان على غزة في نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩، و كذلك السعي لوقف فوري لإطلاق النار و التحرك بين أذربيجان و أرمينيا من أجل حل مشكلة إقليم " قره باخ " في فبراير / شباط ٢٠٠٩.[١]

(٢) المؤسسات الإقليمية و الدولية: سعت تركيا إلى إعادة تفعيل دورها و عضويتها في منظمات إقليمية عدة وذلك لأهمية هذا الدور في تعزيز الاستقرار و التعاون في محيطها الإقليمي، و إذا كانت تركيا في الأساس عضوا في المنظمات الغربية إلا أن تركيزها كان على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي[٢]، وذلك لكسب مصداقية وثقة لدى الدول الإسلامية مما يؤهلها لدور فعال في حل المشاكل التي تعرفها هذه الدول

(٣) قوات حفظ السلام: حرصت تركيا بأن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر، فشاركت في قوات "اليونيفيل" في جنوب لبنان بعد عدوان تموز ٢٠٠٦، و هذا أول حضور للجيش التركي إلى المنطقة العربية مند نهاية ١٩١٨، كما وافق البرلمان

---

(١) عبد الله تركماني، **مرجع سابق**، ص٨٣.

(٢) محمد نور الدين، **تركيا...إلى أين؟ دور و تحديات**" **مجلة المستقبل العربي**، السنة ٣٢ العدد ٣٦٤، جوان ٢٠٠٩ ، ص ٤٤.

التركي في فيفري ٢٠٠٩ على إرسال قوات السلام إلى الصومال، بالإضافة إلى مشاركة تركيا في قوات الأطلسي في أفغانستان في إطار عملية مكافحة الإرهاب.

(٤) **الانفتاح الاقتصادي و الثقافي:** برز الدور التركي بقوة على الصعيدين الاقتصادي و الثقافي، وعلى الرغم من أن المحور السياسي للاقتصاد التركي بقي الإتحاد الأوربي (٥٢ بالمئة تقريبا من حجم تجارتها الخارجية) و روسيا شريكتها التجارية الأولى على صعيد الدول، عرفت الحركة التجارية بين تركيا و الأقطار العربية قفزة نوعية و تنامت بشكل قوي في عهد حزب العدالة والتنمية أكثر من ثلاث مرات، و اعتمدت تركيا على مشاريع المياه المنجزة في أواخر القرن العشرين، لتفعيل الحركة الاقتصادية من خلال استبدال المياه بالطاقة مع دول المشرق العربي المنتجة للطاقة.

وانعكست السياسية الخارجية الجديدة لتركيا في عدة مظاهر نجملها فيما يلي:

لعبت تركيا في التسعينات دورا مهما في الشرق الأوسط من خلال نموذج الحرب بالنيابة[١] (*) التي شنتها تركيا في إطار محدود لأغراض الاستهلاك المحلي من جهة، و الالتفات إلى الخارج ومغازلة القوى الغربية و إسرائيل على حساب العرب من جهة أخرى، و هي من هذا المنظور تؤدي دور " بؤرة التوازنات الحساسة من ضفاف الأطلسي إلى حدود الصين" كما قال وزير خارجيتها الأسبق "حكمت تشتين".

منذ خمس عقود وضعت تركيا في مكان رئيسي ضمن سياسة الاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي السابق و الكتلة الشرقية حتى انهيارهما في ١٩٩١م، و ظلت لعشر سنوات تالية بعد ١٩٩١م في مكان رئيسي ضمن سياسة احتواء

---

[١] (*) الحرب بالنيابة: تقوم الدول بالدخول في حروب من خلال أطراف أخرى تقوم بدعمها عسكريا و لوجيستا، (حرب الخليج الأولى، كانت بين العراق و إيران بدل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي سابقا).

أخرى إقليمية مارستها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق و إيران إلى أن أطيح بنظام العراق عام ٢٠٠٣م، كان الدور التركي بالغ الأهمية في نجاح السياستين.

سيطرت تركيا اقتصاديا على منطقة الحكم الذاتي "لكردستان" العراق عبر امتلاكها جزء كبير من السوق المحلية فيها و تصدير البضائع إليها، أو عبر الاستثمار المباشر في مشروعات البنية التحتية و كذلك امتلاك وسائل ضغط فائقة الفعالية على إقليم "كردستان"من خلال ملاحقة حزب "العمال الكردستاني" التركي في جبال "قنديل" الوعرة[١].

لعب دور الوسيط لحل الخلافات في منطقة الشرق الأوسط، منذ انهيار عملية "أوسلو"، و عجز الولايات المتحدة الأمريكية عن إعادة إطلاق عملية سلام فعالة، وكذلك فشل الاتحاد الأوروبي في وضع إستراتيجية ذات مصداقية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، و في غياب مشروع عربي واضح و جدي و موحد لوضع حلول أو مبادرات فعلية سواءا عن طريق المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة، أو عن طريق دعم المقاومة، و في ظل انقسام فلسطيني أدى إلى تعقيد الوضع.

في ظل كل ما سبق قدمت تركيا نفسها البديل المناسب كوسيط نزيه و مستقل يعمل بكل جهد لعقد مفوضات جدية تذهب في النهاية لإيجاد حلول جذرية لهذا الصراع، و أبرز الجهود التركية في هذا المجال: الوساطة بين إسرائيل – سوريا في جانفي/٢٠٠٤، و قد تم تتويج هذه الجهود بأربع جولات من المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين عبر دبلوماسية الوساطة التركية، و قد نجحت هذه الوساطة بإقناع طرفي النزاع بنقل المفاوضات إلى الشكل المباشر، ثم توقفت عملية الوساطة بعد عملية القصف التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة.

---

[١] مصطفى اللباد، **الدور الإقليمي لتركيا: الملامح و الأسباب، متحصل عليه يوم :** ٢٠١١/٠٢/١٧ نقلا عن: www.aljazeera.net/htm

من جانب آخر، فقد دخلت تركيا في محاولة وساطة بين الغرب – إيران، فيما يخص أزمة طهران النووية،سعت أنقرة إلى تسهيل مفاوضات "٥+١" عام ٢٠٠٦م.

كما سعت مع البرازيل في إبرام اتفاق مع إيران في ماي/٢٠١٢م يقضي بإيداع إيران كمية ١٢٠٠ كيلو غرام من اليورانيوم منخفض التخصيب في تركيا دفعة واحدة، مقابل حصولها على الكمية نفسها، و لكن من الوقود النووي من مجموعة فيينا (الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، الوكالة الدولية للطاقة الذرية)، ذلك خلال عام، و يعتبر هذا الاتفاق الانجاز الدبلوماسي الملموس الوحيد بخصوص الملف النووي الإيراني.[١]

على المستوى العربي، كانت لتركيا محاولات لعب دور الوسيط و من أبرزها تشجيع تركيا للقيادات السنية العراقية على المشاركة في الانتخابات عام ٢٠٠٥م، كما دعمت أنقرة الوساطة القطرية بين الرفقاء السياسيين في لبنان عام ٢٠٠٨م، كما سعت تركيا لتحقيق المصالحة بين سوريا و العراق عقب اتهام العراق لسوريا بالتورط في تفجيرات بغداد أوت/٢٠٠٩م.

بالإضافة إلى انعكاسات أخرى على مستوى السياسة الخارجية التركية الموجهة إلى الدول العربية لعل من أهمها تزايد الزيارات الرسمية المتبادلة على مستوى الرؤساء و الملوك و رؤساء الوزراء و الوزراء والوفود، بين تركيا و الدول العربية و الإسلامية، حيث أصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية،كما تم تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا و العراق و بين تركيا وسورية، و ألغيت التأشيرة بين تركيا و كل من العراق و سورية و ليبيا و الأردن و لبنان، أصبحت المنطقة الواقعة بين تركيا و سورية و الأردن و لبنان منطقة حرة لتجول الأفراد و نقل البضائع.[٢]

---

(١) ناتالي توتشي، **"أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية**، العدد ١٨٢، أكتوبر ٢٠١٠، ص ١٠٣.

(١) ناتالي توتشي ، **مرجع سابق**، ص 104 .

المبحث الثالث
العلاقات التركية مع دول الشرق الأوسط

المطلب الأول
العلاقات التركية العربية

عندما نجمع بين التجارب السلبية التي عاشتها المنطقة خلال الحرب العالمية الأولى تحت التأثير البريطاني، و بين هذا الفهم للتاريخ، نجد أن سيكولوجية الانسلاخ التي تكونت في العلاقات بين تركيا والعنصر العربي في الشرق الأوسط قد تراكمت و ازدادت و تعمقت في فترة ما بين الحربين العالميتين، وقد أسفر النظام العالمي ثنائي القطبية، الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ،عن نتائج غذت التناقضات التي أخذت في التبلور في السياسات الإقليمية، أدت سيكولوجية الانسلاخ إلى انضمام كل من تركيا ،و الدول العربية التي حصلت على استقلالها في الثورات ضد الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، إلى معسكري القطبية الثنائية، في مواقع متعاكسة (تركيا في طرف و الدول العربية في طرف آخر)، و إلى فقدان هذه الدول الاستعداد لبناء سياسات إقليمية[1].

شعرت تركيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بضغط التهديد السوفيتي القادم من الشمال، فانتقلت إلى المعسكر الغربي، وواجهت مشكلة لم تحسب لها حسابتها السيكولوجية و الدبلوماسية و التكتيكية، تمثلت في أن كل دولة جديدة تظهر في الشرق الأوسط يمكن أن تكون حليفا محتملا للاتحاد السوفيتي، و كان من نتائج التمحور حول المعسكر الغربي – أكثر من مونها تخطيطا إقليميا ذا طبيعة إستراتيجية –أن أصبحت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل ، و اتخذت موقفا سلبيا إزاء أزمة السويس، وشاركت في تأسيس حلف بغداد ، و صعدت التوتر مع سوريا إلى حافة الحرب ، بانية على التراكم السيكولوجي السلبي إدراكا لقطب آخر مخالف، كان الرأي العام العربي في تلك المرحلة يطور خطابه و صراعه السياسي المعادي للاستعمار إلى توجه مناهض للدول الغربية، و بدأ ينظر إلى تركيا على أنها شريكا استراتيجيا للدول الاستعمارية، بينما كانت

---

[1] ناتالي توتشي ، **مرجع سابق**، ص 104 .

تتطور سياستها الإقليمية على نحو يتفق مع الخيارات العامة للمعسكر الغربي الذي تنتسب إليه. و لم تسفر هذه السياسات الإقليمية عن نتائج تتعلق بالمنطقة وحدها، بل و أدت إلى فقدان تركيا للكثير من اعتبارها و قيمتها لدى معسكر عدم الانحياز، الذي تألف من الدول التي ولد معظمها في خضم ثورات ضد الاستعمار ،ووضعها الموقف المعادي للاستعمار في مركز المعسكر السياسي الدولي البديل. تسببت هذه السياسة في وقوع تركيا في حالة من العزلة الدولية، بالرغم من أنها الدولة التي حازت السبق في القيام بأول حرب استقلالية في الشرق.

بيد أن التطورات التي شهدتها تركيا في عقد الستينات من القرن العشرين على محور قبرص، و التي شدتها الدول العربية على محور فلسطين، أسفرت عن نتائج من شأنها التحرر من سياسات المعسكرين العالمية، فبينما أدى كل من التوتر الذي عاشته تركيا مع الولايات المتحدة، و خطاب "جونسون" خلال أزمة قبرص عام ١٩٦٤، إلى حدوث تغير جاد في بنية السياسة الخارجية التركية ذات الوجهة الواحدة و المعسكر الواحد، أدت هزيمة الحركة القومية العربية بزعامة "عبد الناصر" في ١٩٦٧، إلى قيام الدول العربية الراديكالية، و على رأسها مصر ، بإعادة النظر في مواقفها. أضحت القضايا ذات الطابع القومي لدى الطرفين سببا في قيام كل منهما بإعادة النظر و مراجعة السياسة الخارجية على أصعدة عدة مختلفة، فقامت تركيا بعد خطاب "جونسون" بتطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، و حتى يتسنى لها الخروج من عزلتها في الأمم المتحدة، سعت جاهدة لسد الفراغ الذي تركته لدى دول معسكر عدم الانحياز و في مقدمتها الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. أما الدول العربية فقد شرعت في اتخاذ خطوات من شأنها القضاء على الخلافات القائمة فيما بينها و المتولدة من انتمائها لمعسكرات مختلفة، كما بدأت – لا سيما مصر – في إعادة النظر في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، الذي حملته مسؤولية جزئية عن هزيمة ١٩٦٧.

أدت المقاربة البرغماتية التي أوجبتها الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي المتبادل، إلى إخراج العوائق التاريخية / السيكولوجية من الحسابات، و اتجهت العلاقات التركية – العربية نحو التحسن في السبعينات. و في بدايات عقد الثمانينات ،أخذت تلك العلاقات في بناء

مجالات مصالح مشتركة من خلال روابط اقتصادية مكثفة،كان من نتائجها قيام مشروعات مثل خط أنابيب كركروك/ يومورتالك، الذي قرب بين تركيا و العراق، و في النصف الأول من عقد الثمانينات ، عززت تركيا من تأثيرها في المنطقة عبر العلاقات التي طورتها مع دول عربية مهمة، مثل مصر و العراق و المملكة العربية السعودية، بوسائل و على محاور مختلفة، كما نهجت تركيا عددا من السياسات الإقليمية، مثل تبني سياسة عدم انحياز فعال اتجاه الحرب الإيرانية العراقية، و مساندة مصر في العودة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، بعد استبعادها منها بسبب معاهدة "كامب ديفيد" ،إضافة إلى إقامة ارتباطات أمنية مع المملكة العربية السعودية و دول الخليج الأخرى، التي كانت عرضة للتهديد الأمني بسبب الحرب الإيرانية العراقية. وتعد هذه السياسات الإقليمية بمثابة ميلاد لسياسة تركية جديدة في الشرق الأوسط، و لعلها أيضا السياسة الأبرز و الأكثر فاعلية لتركيا في المنطقة بعد انسحابها منها في الحرب العالمية الأولى[1].

إن من المهم للغاية إعادة تأسيس العلاقات التركية – العربية على أرضية عقلانية، تأخذ في الاعتبار إعادة تحديد المقاييس العالمية والإقليمية، في فترة تشهد تحولات جادة في تركيا و الدول العربية، مجتمعة و فرادى. و لا تقتصر ه الأهمية على مستوى السلم الإقليمي أيضا، و لعل بناء هذه الأرضية العقلانية يمكن أن يتيسر من خلال البدء بتجاوز التراكمات السيكولوجية المتبادلة، و ترسيخ الوعي بمصير إقليمي مشترك، والحفاظ على العلاقات البينية من مؤثرات التوازنات العالمية، و في هذا الإطار يتعين على تركيا أولا و قبل كل شيء ، تطوير وجهة نظر تؤهلها لتحسس نبض العالم العربي ، و تلمس إيقاع التغيير الاجتماعي و الثقافي و السياسي الذي تشهده مجتمعاته.

فعلى سبيل المثال يمكن لتركيا العمل على فهم الوضع الجديد الذي طرأ على سوريا في الأعوام الأخيرة ،و يمكن للدبلوماسية تجاه هذه الدولة أن تقيم أرضية صحيحة بناء على مثل هذا التحليل و التفسير.و في مرحلة إعداد على هذه الشاكلة ، ينبغي الابتعاد عن

---

[1] ناتالي توتشي ، **مرجع سابق**، ص 105 .

المقاربات التعميمية و السطحية ، التي تختزل المجتمعات العربية في تصنيف واحد.

الفرع الأول

العلاقات التركية العراقية

عرفت السياسة التركية تجاه العراق عدة تحولات في ثلاثين سنة الأخيرة و ذلك حسب التحولات التي شهدها العالم منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩م(*) ،و التدخل السوفيتي في أفغانستان، وتفكك الاتحاد السوفيتي فيما بعد، و قيام الحرب العالمية الثانية، وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م و احتلال العراق ٢٠٠٣م، و ذلك حسب انعكاسات هذه التحولات على المصالح التركية في المنطقة ككل، وفي العراق على وجه الخصوص.

جاء غزو العراق للكويت ليضع حدا للعلاقات التركية – العراقية اتسمت بالإيجابية و التحالف طيلة ثمانينات القرن الماضي،ما جعل تركيا تنضم للمعسكر الغربي ضد العراق، و اعتبرت أن غزو العراق للكويت فرصة ذهبية لاستعادة تركيا دورها الإقليمي الذي اضمحل بتفكك الاتحاد السوفيتي، فسمحت لقوات التحالف الدولي باستخدام القواعد الأطلسية على أراضيها لتنفيذ عملية غارات ضد العراق، إن مسارعة تركيا لفتح أراضيها لقوات التحالف لبدء عملية تحرير الكويت جاء وفقا لإستراتيجية تركية للسيطرة على منابع النفط العراقي المتمركز شمال العراق ضمن خطة لاسترجاع مدينتي الموصل وكركوك النفطيتين[١]

ومنذ انتهاء حرب الخليج الثانية [**] انتهجت تركيا سياسة التدخل العسكري في شمال العراق بشكل مستمر بحجة تعقب متمردي حزب العمال الكردستاني، ففي ١٩٩١/١٢/١٨م انتقلت السياسة التركية من دور الوسيط والحامي للأكراد في شمال العراق، إلى دور

---

[١] محمود سالم السامرائي، **المساومة في السياسة الخارجية التركية**، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧، ص ٢٢٧.

المراقب على تحركاتهم[1] و قد تبنت حكومات تركيا المتعاقبة منذ عام ١٩٩١م بما فيها حكومة "أربكان" الإسلامية خيار الحسم الأمني و العسكري للمشكلة الكردية، ما نتج عن ذلك من احتياجات متكررة للجيش التركي لشمال العراق في ظل غياب لسلطة مركزية عراقية،

ففي ١٩٩٦/٥/٦م اخترقت القوات التركية بطائراتها الحربية أراضي شمال العراق بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي بزعامة "مسعود برزاني"[*]، ونفذت عمليتين بهذه المنطقة خلال شهر جوان/ ١٩٩٦م، توغلت خلالها في العملية الأولى ٧كلم داخل العراق في ١٩٩٦/٠٦/١٥م، و اجتاحت في العملية الثانية الحدود العراقية باستخدام ١٢ كتيبة من قواتها الخاصة، و خلال الفترة من أوت/١٩٩١م، وحتى تموز قامت تركيا ب ١٤غارة جوية و٨ غارات جوية في شمال العراق[2].

---

(١) وليد رضوان، **مرجع سابق**، ص ٢٤٩.

(*) هي ثورة نشبت سنة 1979وحولت إيران من نظام ملكي، تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي، لتصبح جمهورية إسلامية عن طريق الاستفتاء. آية الله أو الإمام، كما هو معروف في إيران، روح الله الخميني يعد مؤسس "الجمهورية الإسلامية الإيرانية". وحاول العمل على مد الثورة أو ما سُمي تصدير الثورة إلى المناطق المجاورة، ويرى البعض أن قيام الحرب العراقية الإيرانية كانت من نتائج تلك السياسة، وكذلك الحرب الأهلية الأفغانية.

(**) **حرب الخليج الثانية**، تسمى كذلك **عملية عاصفة الصحراء** أو **حرب تحرير الكويت** (١٧ يناير إلى ٢٨ فبراير ١٩٩١)، هي حرب شنتها قوات التحالف المكونة من ٣٤ دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بعد أخذ الإذن من الأمم المتحدة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي. تطور النزاع في سياق حرب الخليج الأولى، وفي عام ١٩٩٠ اتهم العراق الكويت بسرقة النفط عبر الحفر بطريقة مائلة، وعندما اجتاحت العراق الكويت فُرضت عقوبات اقتصادية على العراق وطالب مجلس الأمن القوات العراقية بالانسحاب من الأراضي الكويتية دون قيد أو شرط.

(١) جلال عبد الله عوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، (بيروت: مركز الدراسات العربية، ١٩٩٨)، ص ١٦٣.

إن عمليتي الاختراق التي قامت بهما تركيا في شمال العراق عام ١٩٩٦م، كانت رسالة من تركيا ليجيرانها خاصة سوريا، إيران، و لبنان بأن تركيا بإمكانها القيام بتدخلا عسكريا في أي لحظة و في أي دولة إذا ثبت أنها ستساهم في زعزعة استقرار و أمن تركيا.

وفي ١٩٩٥/٠٥/١٤م، و أخذت هذه العملية اسم فولاذ (٩٧) واستمرت (٣٦) يوما، و قد تعذرت تركيا بأن هذه العملية جاءت بناء على طلب "مسعود البرزاني" زعيم الإقليم الكردي شمال العراق، و إنها سوف تنسحب فور انجازها مهمتها في ١٩٩٧/٠٦/٢١م، تم سحب القسم الأكبر من القوات التركية من شمال العراق ،و لم تتوقف تركيا عند هذه العملية في تدخلها العسكري في العراق ،بل واصلت عملياتها البرية و الجوية في شمال العراق، إذ بلغت عملية ٧٣ عملية منها عملية غزو برية و ٥٨ عملية قصف جوي.

و قد اقترحت "تانسو تشللر" في ١٩٩٦/٠٩/٤م إنشاء منطقة أمنية عازلة في شمال العراق لحماية تركيا من قوات حزب العمال الكردستاني المتمركزة هناك، ويتراوح عمق هذه المنطقة بين ٥ و ٢٠ كلم داخل شمال العراق على امتداد الحدود مع تركيا، هذا يعني اقتطاع

(*) **مسعود ملا مصطفى بارزاني** 16أغسطس1946 ، رئيس إقليم كردستان العراق.،
ولد في مدينة مهاباد- كردستان إيران، فقد تزامنت ولادته مع يوم تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، في (تشرين الثاني عام ١٩٧٩)، في المؤتمر التاسع للحزب الديمقراطي الكردستاني، انتخب السيد مسعود بارزاني بشكل ديمقراطي رئيساً للحزب الديمقراطي الكردستاني.في نيسان (١٩٩١)
في(١٢ حزيران ٢٠٠٥) انتخب السيد مسعود بارزاني كأول رئيس لإقليم كردستان من قبل المجلس الوطني الكردستاني العراقي.
وبصفته رئيساً للإقليم، قام بعدة زيارات إلى بعض الدول والتقى برؤسائها ورؤساء وزراتها. فقد التقى مع الرئيس الأميركي جورج بوش في (٢٠٠٥/١٠/٢٥) (وطوني بلير رئيس وزراء بريطانيا في (٢٠٠٥/١٠/٣١) وبابا الفاتيكان في (14/11/2005) وبرلسكوني رئيس وزراء إيطاليا في (٢٠٠٥/١١/١٣) والعاهل السعودي الملك عبد الله في (٢٠٠٧/٣/١٣) والعاهل الأردني الملك عبد الله في .(19/3/2007)

تركيا جزء من أراضي العراق و تهديد سيادته و وحدة أراضيه[1]، إلا أن تركيا تراجعت عن فكرة المنطقة الأمنية بعد أن واجهت العديد من المواقف الدولية الرافضة للفكرة و الداعية إلى التزام تركيا باحترام سيادة العراق و الحفاظ على سلامة أراضيه و استقلاله.

رغم التدخل العسكري في شمال العراق إلا أن تركيا حرصت أن تكون المنطقة خالية من قوات أجنبية (أمريكية)، و تجلى ذلك في رفض تركيا للعمالية العسكرية الأمريكية في جنوب العراق **"ضربة الصحراء"**، و ذلك ما أكدته رئيسة الوزراء التركية "تشيلر" في ١٩٩٦/٠٩/١٦م حيث قالت: "إن تركيا ترفض استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لقاعدة "أنجرليك"[*] لشن غارات على العراق"[2].

بالإضافة إلى القضية الكردية، فإن قضية الموصل و كركوك كانت سببا لتأزم العلاقات التركية – العراقية في بداية تسعينات القرن الماضي و ذلك إثر التصريحات العديدة لمسؤولين أتراك حول تبعية مدينتي الموصل و كركوك لتركيا بدل من العراق.

في هذا الشأن أكد الرئيس التركي "سليمان ديمريل" في ١٩٩٥/٠٥/٠١م على ضرورة تعديل الحدود العراقية – التركية، لأسباب أمنية، و إشارته إلى أن الموصل مازالت تابعة إلى تركية[3].

العلاقات التركية – العراقية بعد الاحتلال:

ظهر تقرير سري أعدته وزارة الخارجية التركية صيف ٢٠٠١م يعكس مجمل المواقف التركية من العراق و المسألة الكردية في شماله **ويضع التقرير خطة عمل من ثمانية بنود متصلة بالعراق على النحو التالي:**

-أن الأساس هو أن ليس للعراق أي مشكلة مع الأمم المتحدة و لا يشكل تهديدا لجيرانه.

---

(١) وليد رضوان، **مرجع سابق**، ص ٢٥٣.

(١) جلال عبد الله عوض، **مرجع سابق**، ص ١٥٣.

(٢) محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية و صراع الخيارات**، (بيروت: رياض الريس للكتب و النشر)، ص ٢٤٨.

-يجب حماية وحدة الأراضي العراقية.

-يجب أن يكون للعراق سلطة مركزية و بصورة نهائية.

-يجب حماية حقوق التركمان في العراق كمواطنيين.

-يجب أن لا يعطي للأقليات العراقية في العراق إدارة منفصلة.

-يجب أن لا يشكل العراق تهديدا لتركيا من الناحية العسكرية.

-يجب دعم الحلول و الخطوات التي تقلل من تدخل القوى غير الإقليمية في العراق.

-يجب ربط العراق بالقدر الممكن بتركيا من الناحية الاقتصادية[1]

الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣ و انعكاسها على العلاقات التركية – العراقية:

إثر زيارة الرئيس التركي السابق "أحمد نجدت سيزر" إلى قطر في ٢٠٠٢/٠١/٠١م أكد على مبدأ حماية وحدة العراق و سلامة

---

[1] وليد رضوان، **مرجع سابق**، ص ٣٥٦.

(*) تقع قاعدة إنجرليك الجوية في ضاحية إنجرليك، قرب مدينة أضنة Adana، في جنوب شرقي تركيا، وهي قاعدة للقوات الجوية التركية، ومقرّ في الوقت نفسه للوحدة التاسعة والثلاثين للطائرات المقاتلة the 39th Fighter Wing، التي تضم قوات من الطيران العسكري الأمريكي والتركي، قوامها سبعة آلاف من العسكريين، بالإضافة إلى الموظفين المدنيين والمتعاقدين.

ومما يذكر أن قاعدة إنجرليك الجوية كانت واحدًا من محاور العمليات الجوية التي جرت ضدّ العراق خلال أزمة احتلال الكويت بين عاميْ ١٩٩٠ و ١٩٩١م. كما أنها تحتضن القوات الدولية المشتركة التي تساهم، منذ نهاية تلك الأزمة في مارس ١٩٩١م، في مراقبة منطقة الحظر الجوي شمال العراق، ضمن العمليات المعروفة باسم Operations Northern Watch، وكذلك في العمليات التي سبقتها، والتي تمثلت في حماية المناطق الكردية الآمنة في شمال العراق، والمعروفة باسم Operation Provide Comfort، وذلك لضمان احترام العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الأرقام ٦٧٨ و ٦٨٧ و ٦٨٨.

أراضيه عندما قال "تركيا تولي أهمية كبيرة لوحدة العراق، وقد أوضحت بصورة جلية أنها لا ترغب في المشاركة في عملية عسكرية أمريكية ضد العراق"، أما المؤسسة العسكرية في تركيا فقد أكدت مخاوفها من تقسيم العراق، حيث صرح رئيس الأركان التركي الجنرال "حلمي أزكوك" قائلا: "إن أي عملية عسكرية ضد العراق ستؤدي إلى تقسيمه...والمشكلة هذه ستكون أكبر بكثير مع طرح إقامة دولة كردية مستقلة، و هذه لا يمكن لتركيا أن تقبل بها، إن الدول العربية لا يمكن أن تهضم تأسيس دولة كردية على أراضيها، وهي لم تهضم بعد أراضي أعطيت لإسرائيل"[١].

جاءت هذه التصريحات من أعلى مؤسستين رسميتين في تركيا كرد فعل مباشر على إقرار الكونغرس الأمريكي تفويض الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" شن حرب على العراق.

شهد عام ٢٠٠٢ م افتراق تاريخي لطرفي الحلف الاستراتيجي التركي – الأمريكي، و ذلك في تصريح رئيس الأركان التركي "أزكوك" عندما قال: "إن هذه الحرب ليست حربا تركية و لن يدخلها الجيش التركي إلا إذا حدثت أربعة أمور: إعلان انفصال كردي في العراق، أو نزوح عدد كبير للسكان شمال العراق، و تعرض عدد من السكان لمذابح من طرف النظام الحاكم، أو تعرض المدن التركية لهجمات[٢].

رغم رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية للإنزال على الأراضي التركية في إطار الحملة العسكرية الأمريكية على العراق، إلا أن ضغوط كبيرة تعرضت لها تركيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية جعلتها تسمح لها بإنزال بعض القطع العسكرية فقط في ميناء الاسكندرونة التركي، لكن رد فعل الرأي العام التركي الرافض لهذه العملية دفع الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب نحو الكويت.

---

(١) وليد رضوان، **مرجع سابق**، ص ٣٥٧.

(٢) ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن المستقبل**، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٦)، ص ٣٠٧.

هذا الموقف التركي ضد الحرب على العراق استمر حتى بعد الحرب من خلال الحراك الدبلوماسي لتركيا من أجل الإسراع بسحب القوات الأمريكية من العراق و حرصها على وحدة العراق وعدم تقسيمه إلى فيدراليات.

السياسة التركية تجاه العراق بعد الحرب:

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق سعت تركيا إلى حشد الدعم لمواقفها تجاه هذه الحرب، وحاولت توفيق وجهات النظر للدول الإقليمية كإيران و سوريا و التي لها علاقة مباشرة بالعراق، و حثهما على الوقوف معها ضد أي تقسيم محتمل للعراق بعد الحرب، و الوقوف ضد أي محاولة لقيام دولة كردية في شمال العراق، ففي عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥م كثف المسئولون الأتراك زياراتهم لكل من سوريا و العراق لتوطيد العلاقات بين البلدان الثلاث و للعمل على حل المشاكل المترتبة عن احتلال العراق، ودفع العراق إلى إقامة نظام سياسي مقبول في المنطقة بالإضافة إلى منع إقليم كردستان العراق من الانفصال عن دولة العراق، و العمل على استقرار المنطقة[١].

كما استعملت تركيا ورقة الأكراد في سياستها تجاه العراق حتى بعد احتلاله، فقد قامت عدة مرات بالتدخل العسكري شمال العراق بحجة ملاحقة فارين من حزب العمال الكردستاني.

ففي عام ٢٠٠٦م أعلنت تركيا بأن العراق غير قادر على منع أفراد حزب العمال الكردستاني من مهاجمتها من أراضيه، فحشدت قواتها العسكرية على حدوده، و في أوت/٢٠٠٧ دعى رئيس الوزراء التركي "المالكي" إلى أنقرة لتوقيع مذكرة تفاهم لمواجهة الإرهاب، إلا أن هذه المذكرة لا يمكن أن تدخل حيز التنفيذ إلا بموافقة البرلمان العراقي، و ذلك لن يتم إلا بموافقة حكومة إقليم كردستان العراق، فأرسلت تركيا مبعوثها "مراد أوزجليك" لتوطيد العلاقات مع جميع الطوائف و الأقليات العراقية بما فيها الأكراد لكسب التأييد ضد حزب العمال المتمرد في تركيا.

---

(١) أحمد داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص٦٢٢.

و في أواخر عام ٢٠١٠ شهدت علاقات تركيا مع شمال العراق تنسيقا في مجال الأمن و الطاقة خاصة بعد إعلان إقليم كردستان العراق تذمره من الأعمال الإرهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني التركي ضد الجيش التركي.

و جاءت زيارة وزير الخارجية ووزير التجارة و الصناعة التركي للإقليم و إنشاء مجلس تنسيقي استراتيجي، كتعزيز للتعاون بين البلدين و كان كرد على هذه الزيارة زيارة كردية مماثلة وهي زيارة رئيس إقليم كردستان لتركيا و مقابلة رئيس الجمهورية ووزير الخارجية للتشاور في حل قضية حزب العمال الكردستاني[١].

نجحت تركيا مؤخرا بعقد صفقات اقتصادية هامة في شمال العراق بحيث يعتبر مركزا مهما لتوفير الطاقة لها.

وفي ٢٠٠٧/٠٨/٠٧م دعى رئيس الوزراء التركي نظيره العراقي "نوري المالكي" إلى أنقرة لوضع أرضية مشتركة لحل المشاكل العالقة بين البلدين، خاصة ما يتعلق بمشكلة الأكراد، وفي ٢٠٠٨/٠٣/٠٧م دعى الرئيس التركي "عبد الله غول" نظيره العراقي "جلال طالباني"لزيارة أنقرة والعمل على تخفيف حدة التوتر بين الفرقاء السياسين في العراق، و في جويلية تم الاتفاق بين تركيا و العراق ،كأول زيارة رسمية من هذا النوع منذ ثمانية عشر سنة، و تم الإعلان عن إنشاء مجلس تعاون استراتيجي عالي المستوى بين الطرفين.

إن هذا التحول في السياسة التركية تجاه العراق نابع من قناعة الساسة الأتراك أنه لا يمكن الوصول لحل لمشكلة الأكراد إلا بإقامة علاقات تعاونية مع العراق، المعني الأول في المنطقة بهذا المشكل، كما أن التقارب التركي – العراقي أتى في إطار سياسة تركيا الجديدة و المبنية على تعدد الأبعاد و مبدأ تصفير المشكلات مع الجوار.

---

(١) عبد الله عرفان، **الاقتصاد في السياسة التركية اتجاه كردستان**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٢، أكتوبر ٢٠١٠، ص ١٢٣.

الفرع الثاني

العلاقات التركية السورية

تتميز السياسة التركية تجاه الدول العربية خاصة سوريا، والعراق التي تربطها بهما حدود برية بالكثير من الغموض والتقلب منذ تفكك الدولة العثمانية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى،حيث وصلت إلى مفترق طرق على خطين متوازيين لا يلتقيان حسب وجهة النظر التركية بعد اختيارها الانضمام إلى النادي الغربي و التغير الثقافي الاجتماعي و البنيوي الذي أرادته النخبة الكمالية لتركيا،مما جعل العلاقات التركية – العربية تسوء، فكان كل طرف يسعى لإضعاف الطرف الآخر من خلال مواقف دولية تتعلق بقضاياه النزاعية ،فعلى سبيل المثال تعتبر تركيا أول من اعترف بإسرائيل عام ١٩٤٩م، و في المقابل وقفت الدول العربية إلى جانب قبرص في قضيتهما عام ١٩٦٥م، إلا أن موقف تركيا من الحرب العربية الإسرائيلية عامي ١٩٦٧م و ١٩٧٣م ،و التي أيدت من خلاله العرب كانت سببا للانفراج في العلاقات التركية – العربية، و ازدادت العلاقات تقاربا في عهد الرئيس التركي "تورغوت أوزال" خلال ثمانينات القرن الماضي ،إلا أن عملية اغتياله بداية التسعينات، كانت بداية مرحلة جديدة للسياسة التركية تجاه الدول العربية خاصة سوريا.

فحتى نهاية السبعينات كانت سياسة تركيا تقوم على العزل مما جعل التوتر يسيطر على هذه العلاقات و ما زاد من حدة التوتر عدة مشاكل و نزاعات أخرى، حيث كانت قضيتا الأكراد و المياه المحددين الأساسيين لسياسة تركيا الخارجية تجاه سوريا، فكانت سياسة تركيا تشهد من جهتها تصعيدا مستمر و ذلك بتوجيه الاتهامات لسوريا بضلوعها في عدم استقرار و أمن تركيا ،ما نتج عنه من العلاقات بين الدولتين تميزت بالتوتر و النزاع طيلة عقد من الزمن.[١]

حيث لم تكن العلاقات السورية التركية في حالة طبيعية منذ استقلال سوريا عام ١٩٤٦م وصولا إلى القرن الماضي بل سادت حالة

---

[١] محمد نور الدين، **سياسة حافة الهاوية التركية مقاربة الدوافع و الاستهدافات، مجلة شؤون الأوسط** ، العدد ٧٦، أكتوبر١٩٩٨، ص١٠.

العداء و التأزم في تلك الفترة و ذلك على خلفية أسباب عديدة لعل أهمها ضم تركيا لواء الاسكندرونة عام ١٩٣٨م بمؤازرة الاحتلال الفرنسي، اختلاف الخيارات و التحالفات الإستراتيجية لكلا البلدين حيث اختارت تركيا السياسات و التوجهات الأطلسية في حين انحازت أغلب الحكومات السورية إلى التوجهات اليسارية الاشتراكية، و امتد النزاع ليشمل المياه خصوصا خلال تسعينات القرن العشرين.

و تعتبر الزيارة التي قام بها الرئيس التركي "أحمد نجدت سيزر" إلى سوريا في إطار مراسيم تشييع جنازة الرئيس السوري الراحل "حافظ الأسد" في حزيران لعام ٢٠٠٠م بداية لتحسن العلاقات قد عكس ذلك الرؤية التركية بأن سوريا بعد "حافظ الأسد" مفتوحة و أن إقامة علاقات جيدة مع سوريا بعد "حافظ الأسد" سيؤدي إلى التأثير بشكل فعال في منطقة الشرق الأوسط ككل و ذلك لما لسوريا من مكانة لدى الدول المجاورة لها بداية لتحسن العلاقات، بعد خمس أشهر جاءت زيارة نائب الرئيس السوري لأنقرة مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر من نفس العام، حيث أجرى الأخير محادثات مع القادة الأتراك تعهدت خلالها سوريا وتركيا بالعمل على صياغة اتفاق إعلان مبادئ يساعد على توجيه العلاقات بينهما، هذا التبادل في الزيارات و بالشكل الرسمي و في فترة كان الجميع ينتظر أن تقوم الحرب بين الدولتين في ظل التصعيد الذي شهدته العلاقات بين الطرفين ،جاء ليخيب أمال كل من كان يعتقد أن سوريا و تركيا لن يربط بينهما ود بعد ذلك التصعيد.

فبعد فوز حزب "العدالة والتنمية" الإسلامي التوجه في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٢م و تقلده زمام الحكم في تركيا منذ ذلك الحين و حتى الآن، شهدت العلاقات التركية – السورية تقاربا كبيرا، وصل إلى حد عالي من التنسيق و التعاون ، وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، رأى الطرفان السوري و التركي أنه من الضرورة بمكان تغيير سياستهما تجاه بعضهما و تنسيق مواقفهما لمواجهة الدعم الأمريكي للأكراد في شمال العراق و أكدوا على ضرورة وحدة العراق.

وكان الموقف التركي – السوري تجاه الحرب على العراق منسجما، حيث أدان كل من رئيسا البلدين(أحمد نجدت سيزر (تركيا)، بشار الأسد (سوريا))، الغزو الأمريكي للعراق.جاءت زيارة رئيس

الحكومة "عبد الله غول" إلى دمشق مطلع عام ٢٠٠٣م لتأكيد رغبة تركيا في توطيد علاقاتها مع سوريا، كما هدفت هذه الزيارة إلى حشد التأييد لمنع الحرب على العراق، وردا على هذه الزيارة جاءت زيارة وزير الخارجية السوري "وليد معلم" إلى أنقرة في ١٣ كانون الثاني/جانفي من نفس السنة و أكد من خلالها رغبة الرئيس الأسد في فتح جميع أبواب الحوار والتعاون مع تركيا في جميع المجالات مشددا على العمل لمنع الحرب في العراق و موضحا انعكاسات تلك الحرب على المنطقة. (١)

مجلات التعاون التركي السوري:

اقتصاديا:

يعتبر التعاون الاقتصادي أهم الأسس لتفادي النزاعات و الخصومات و ذلك ما تجلى في العلاقات السورية التركية، وبدت بوادر الانفتاح الاقتصادي بين الطرفين مند زيارة نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية التركية ١٩٩٩/٠٤/٢٨م و تم خلالها لاتفاق بشأن تعزيز التعاون الثنائي في مجالات النقل الجوي و البحري و البري والسكك الحديدية.

في نوفمبر ٢٠٠٠م جاءت زيارة عبد الحليم خدام لتركيا، ووقع الطرفان بروتوكول سياحي، ثقافي و مذكرة تفاهم مشتركة تحدد خطوات تطوير التعاون في مجالات التجارة العلمية والفنية و التعليمية والثقافية، و إحياء اللجنة الاقتصادية المشتركة، و فتح معبر حدودي جديد و إعادة تشغيل خط حديدي دمشق – اسطنبول و إلغاء الازدواج الضريبي. وفي جوان/حزيران٢٠٠٣م قام وفد حكومي سوري برئاسة "عصام الزعيم" وضم رجال أعمال سوريين بزيارة تركيا وفي ٠٩ تموز/جويلية وقع "عصام الزعيم" مع السيد "إدريسي يمانتورك" رئيس مجلس إدارة شركة "قورش" التركية على مذكرة تفاهم لإقامة

(1) Carolyn c.james, Ozgur Ozdamar,"**Modeling forging policy and ethnic conflict; turkey's policies towards Syria "foreign policy analyses**,N°:5,2009,p 29 .Availabel at: www.cdfai.org/PDF/Tow%20Solitudes.pdf. 27/11/2010 .

شركة مشتركة تهدف إلى تنفيذ عقود بناء و تجديد و توسيع معامل الإسمنت و الأسمدة و معامل تكرير السكر و أعمال البنى التحتية.

وعرفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطور كبير خاصة على مستوى التبادل التجاري ففي ٢٠٠٤م قام الرئيس السوري "بشار الأسد" بزيارة إلى "أنقرة"، و تعتبر أول لرئيس سوري إلى تركيا منذ العهد العثماني، **و خلاله الزيارة تم التوقيع على ثلاثة اتفاقيات:**

-اتفاقية منع الازدواج الضريبي.

-اتفاقية حماية و تشجيع الاستثمار.

-اتفاقية البرتوكول السياحي.

في مارس/آذار ٢٠٠٤ زار وزير التجارة التركي مدينة حلب رفقة ١٤٠ رجل أعمال تركي، و في دمشق بحث مع مسؤولين إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة سورية – تركية، و في لقاء "بولنت ارينج" رئيس البرلمان التركي برئيس مجلس الوزراء السوري "ناجي عطري" قال الأخير: "إن الشركات التركية لها الأولوية في تنفيذ المشروعات في سوريا"، و في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤م قام وزير الدولة التركي لشؤون التجارة "كورشاد توزمان" بزيارة إلى سوريا رفقة وفد يضم ٣٠٠ رجل أعمال تركي و بحث مع دمشق تفاصيل الاتفاق التجاري و فتح الحدود.[١]

وفي نهاية عام ٢٠٠٤ زار رئيس الحكومة التركي "رجب طيب أردوغان" سوريا ، و تم خلالها التوقيع على اتفاق التجارة الحرة بين البلدين ،و مناقشة موضوع إقامة مراكز التجارة الحدودية و سبل تنسيق الجهود و نزع ملايين الألغام المزروعة على طول الحدود الممتدة على ٨٥٩ كلم٢ ، و في ٢٠٠٦م وضع الجانبان السوري و التركي برنامج لتطوير التعاون في عدة مجالات.

---

[١] وليد رضوان، **العلاقات العربية التركية :دور اليهود و التحالفات الدولية والإقليمية و pkk في العلاقات العربية التركية العلاقات السورية نموذجا**، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع)، ٢٠٠٦، ص ٣٨٥.

إن هذا التقارب الاقتصادي الجاد بين الدولتين أتى في ظروف دولية فرضت على الدولتين التعاون و التنسيق فيما بينهما، وخاصة بعد تمركز الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، و النشاط الدبلوماسي لإقليم كردستان العراق ،و الأهم من ذلك تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة مما إستوجب على سوريا و تركيا احتواء هذا النفوذ و تنسيق سياستهما تجاه قضايا المنطقة، و بسبب العزلة التي فرضت على سوريا بسبب الضغوط الدولية عليها في قضية الأزمة اللبنانية ٢٠٠٥م، كان لابد لها من الانفتاح على تركيا.

بلغت العلاقات التركية - السورية ذروة التنسيق الاقتصادي سنة ٢٠٠٧م، فبعد نمو التبادل التجاري بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣م بنسبة ٣٧ بالمئة و بلوغ حجم الاستثمار التركي في سوريا ٤٠٠ مليون دولار، إذ تعتبر تركيا أكبر مستثمر أجنبي في سوريا[١]، و في سنة ٢٠٠٦م بلغت صادرات تركيا إلى سوريا ٦٢٠ مليون دولار، أما صادرات سوريا إلى تركيا فقد بلغت ٤٠٠ مليون دولار و هي أعلى قيمة تبلغها منذ ٢٠٠٣م[٢].

نجح التعاون الاقتصادي السوري – التركي، و افرز نتائج سياسية جيدة حيث تكللت العلاقات بين تركيا و سوريا بإلغاء التأشيرة و فتح الحدود بين البلدين في صيف ٢٠٠٩م، بعد إعلان البلدان إنشاء منطقة تجارة حرة عام ٢٠٠٧م،كما شهد عام ٢٠٠٩م حدث مهم للبلدين حيث نظما مناورات عسكرية في شهر نيسان/أفريل، و في أكتوبر تم إلغاء التأشيرة بين البلدين، و في ديسمبر تم الإعلان عن مجلس تعاون التركي _السوري.[٣]

---

(١) فتيحة ليتيم، **مرجع سابق** ، ص ٢٢٠.

(2) Fatih Ozatay ,**'Turkey's transformation and some commentson Turkey – Syria relation** »,tepav,3January 2007. Avaiable at , www.tepav.org.tr/eng/admin/.../Fathi Ozatay Suriye Heyeti Sunumu.pdf. 14/04/2010.

(3) Carol Migdalovitz,''Turkey's :selected forgeign policy issues and US '', views congression all research service :v 07,N° 5700,p17 Avaiable at : www.fas.org/sgp/crs/93ideast/RL34642.pdf. 25/11/2010.

إن إعلان الطرفين إنشاء هذا المجلس جاء في ظرف يبحث فيه كلا الطرفين عن لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط، و أدركا أنه يجب عليهما التنسيق سياستهما الخارجية تجاه قضايا المنطقة حتى لا تتناقض، ما قد يتسبب في حدوث شرخ في علاقتهما ببعضهما،هذا من جهة ومن جهة أخرى إدراك تركيا أن عضويتها في الاتحاد الأوروبي قد تستغرق المزيد من الوقت، و حتى لا تبقى في قاعة الانتظار طويلا رأت أنه يجب عليها لعب دور إقليمي خارج الدائرة الأوروبية، و هو ما دفعها إلى توطيد العلاقات مع كل من سوريا وإيران و فلسطين ضد إسرائيل الحليف الاستراتيجي و التاريخي لتركيا.

سياسيا:

حققت العلاقات السورية التركية ثقة متبادلة بين الطرفين، سمح لتركيا القيام بدور وسيط في مفاوضات سوريا مع الولايات المتحدة الأمريكية، و قد نجحت المساعي التركية للوساطة بين سوريا وإسرائيل لمفاوضات سلام غير مباشر بين الجانبين من أجل التوصل إلى سلام سوري- إسرائيلي ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على السلام الإسرائيلي مع الفلسطينين و لبنان، و عقدت الجولة

الأولى من هذه المفاوضات غير مباشرة في اسطنبول في أيار/ماي ٢٠٠٨، و تلتها أربع جولات،[١] و قد حاول رئيس الوزراء

---

(١) فتيحة ليتيم، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(*) يشار إلى أن مفاوضات السلام السورية-الإسرائيلية توقفت عام ٢٠٠٠ بسبب الخلاف على هضبة الجولان التي احتلتها إسرائيل في حرب يونيو/حزيران عام 1967 .

= (وتتمسك سورية بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان حتى حدود ٤ يونيو/حزيران ١٩٦٧، وفي المقابل تتمسك إسرائيل بسيطرتها الكاملة على بحيرة طبرية التي تُعد المصدر الرئيسي للمياه في إسرائيل.

(*) وكانت إسرائيل قد أعلنت ضم الجولان إليها في عام ١٩٨١، وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة، ورفضه السوريون، بمن فيهم سكان الجولان المحتل.

الإسرائيلي في نوفمبر ٢٠٠٩ التقليل من شأن الوساطة التركية في زيارته إلى باريس حيث طلب من الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" نقل رسالة إلى الرئيس السوري "بشار الأسد" مفادها أن الجانب الإسرائيلي يريد مفاوضات مباشرة مع سوريا[*] من دون وساطة تركية، إلا أن الرئيس السوري و في زيارته إلى باريس و في نفس الشهر أكد أن سوريا لا تتحدث عن شروط مسبقة، بل عن حقوق لن تتنازل عنها، وجدد تمسك سوريا بالدور التركي و مفاوضات غير مباشرة.

كما ساهمت تركيا في تغير النظرة العدائية المتبادلة بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية، و لعبت أنقرة دور هام في فك العزلة السورية و الحيلولة دون الاستهداف الأمريكي لسوريا من خلال استخدام القناة الأوروبية الفرنسية.

تجدر الإشارة إلى أن الوساطة التركية بين سوريا و إسرائيل رغم التقدم الذي شهدته عام ٢٠٠٨م، إلا أنها توقفت بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة عام ٢٠٠٨م و بداية ٢٠٠٩م[*]، ما جعل القيادة السياسية التركية تشرط وقف الحرب و فك الحصار على غزة لمواصلة هذه الوساطة.

سجل البلدين اللذين كانا على حافة الحرب في عام ١٩٩٨م اختراقا تاريخيا، من خلال قيام الجيشين التركي – و السوري بمناورات عسكرية برية مشتركة في ربيع عام ٢٠٠٩م في المنطقة القريبة من لواء الاسكندرونة، و كان ذلك تعبيرا على أن العلاقات بينهما على أكثر من صعيد إلى حد أقصى.[١]

(*) وتشترط سورية استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها عام ٢٠٠٠ في إطار ما يسمى بـ "وديعة رابين" التي تقول دمشق إن رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحق رابين تعهد فيها بالانسحاب من الجولان.

(١) عبد الله تركماني، **مرجع سابق**، ص ١٤٦.

(*) حيث وصف أردوغان الاعتداء بعبارات مثل: "إن ما يحدث في غزة من قبل "إسرائيل" عدوان سافر"، "وإن من لم يدينوا الهجوم على غزة مزدوجو المعايير".بينما نقلت صحيفة "حريت" التركية عن وزير الخارجية التركي حينها –علي باباجان –

كما تطوعت تركيا لحل الخلاف العراقي – السوري حول تفجيرات الأربعاء الدامي في بغداد ، بهدف قطع الطريق أمام أزمة إقليمية أكبر، قد تفجر ملفات شائكة متداخلة، وسقوط أحدها يهدد المسائل الأخرى بالانفجار و يقود إلى إشغال المنطقة في مواجهات لا يعرف أحد كيف تنتهي.كما أن هذه الوساطة كانت تهدف إلى إطفاء الحرائق المشتعلة أو الحيلولة دون اشتعال حرائق جديدة يغامر بافتعالها بعض المتضررين، الذين يرون في النشاط الإقليمي التركي تهديدا مباشرا لمصالحهم، و خطوة تقطع الطريق على حساباتهم و نفوذهم.(١)

وفي الواقع مثل هذا التطور في العلاقات لم يكن ممكنا لولا مجموعة من العوامل و المقدمات التي حدثت في هذه العلاقات و مهدت الأرضية لإمكانية بناء علاقات إيجابية، ومن هذه المقدمات و العوامل:

-اتفاق "أضنة" الأمني الذي تم التوصل إليه في أعقاب أزمة صيف عام ١٩٩٨م، وكان الاتفاق بمثابة طي لملف حزب العمال الكردستاني و زعيمه "عبد الله أوجلان"،و في الوقت نفسه جاء بمثابة الاتفاق على شكل " إعلان مبادئ" لبناء علاقات جديدة

-الرغبة المتبادلة في إيجاد مصالح مشتركة، و اقتضت هذه الرغبة زيارات متبادلة بين وفود عالية المستوى، أسفرت عن استئناف

قوله لوزيرة الخارجية "الإسرائيلية" تسيبني ليفني: "أبوابنا مفتوحة، لكن عليك أن تتحدثي عن شروط وقف إطلاق النار إذا أردت المجيء إلى تركيا".

- المناظرة بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس "الإسرائيلي" شيمون بيريز في مؤتمر دافوس بعيد انتهاء العدوان في ٢٩-١-٢٠٠٩ في الجلسة المخصصة لمناقشة تداعيات الحرب على غزة، وقد عقدت على هامش جلسات المنتدى الاقتصادي في "دافوس"، حيث قال أردوغان لبيريز: "أشعر بالأسف أن يصفق الناس لما تقوله، لأن عددًا كبيرًا من الناس قد قتلوا، وأعتقد أنه من الخطأ وغير الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج"، ثم انسحب من الجلسة اعتراضًا على عدم إعطائه وقتًا كافيًا ومساويًا لبيريز.

(١) عبد الله كماني، **مرجع سابق**، ص ١٥٧.

عمل اللجان و الهيئات المشتركة بعد توقف دام اثني عشر عاما، وقد أدى استئناف عمل هذه اللجان إلى بلورة خيار التعاون الاقتصادي بين البلدين، و من تم خيار التعاون الإستراتيجي.

-توفر الإرادة السياسية و الرغبة المشتركة لفتح صفحة جديدة بين البلدين.

و قد اختارت الدولتان ما يمكن تسميته "المنهج الوظيفي" مدخلا لعلاقتهما، و الافتراض في إطار هذا المنهج أن التعاون في المجالات الاقتصادية و الفنية، غير السياسية المباشرة، يمكن أن يفضي إلى درجة عليا من درجات التحالف السياسي، يضع العلاقات الجديدة في إطار استراتيجي، و ليس مجرد لقاء تم على خلفية المخاوف المشتركة من المسألة الكردية في شمال العراق.

أمنيا وعسكريا:

في عام ٢٠٠٢ زار رئيس الأركان آنذاك "العماد حسن التركماني" تركيا، وقع اتفاقا للتعاون الأمني مع تركيا تتضمن تبادل المعلومات و التكنولوجيا، و التدريب و إمكان إجراء مناورات عسكرية مشتركة.[١]

وعليه يمكن القول أن علاقات "التعاون" أو "الاعتماد المتبادل" بين الدولتين تشهد عدة مستويات:

-المستوى الأول نشط، ويتمثل في العلاقات الاقتصادية و التبادل التجاري الذي يفوق مثيلاته مع دول الجوار بالنسبة إلى سوريا، فقد اهتمتا الدولتان بتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، و يمكن ملاحظة عدة مؤشرات في هذا الصدد، إذ اهتمت الدولتان بتطوير التفاعلات التجارية و استطلاع فرص التعاون الاقتصادي، و كان رئيس البرلمان السابق " حكمت تشيتين" قد تحدث عن "الروابط الكثيرة التي لا تعد و لا تحصى بين الجانبين و وجود إمكانات

---

[١] عبير محمد عاطف الغندور، **جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر** ، **مجلة دراسات الشرق الأوسط**: ، العدد السادس، المجلد الثالث، جامعة حلوان، مصر، ٢٠١١، ص ٣٧٣.

التعاون التجاري و الاقتصادي و التعاون السياحي"[1]،و قد ازدادت وتيرة الاتفاقات الاقتصادية بين الدولتين بعد دخول اتفاق التجارة الحرة حيز التنفيذ ، ومن ذلك مثلا اتفاقات كثيرة بشأن الاستثمار المشترك و الطاقة و البتروكمياويات، والتصنيع و الجمارك و النقل و السكك الحديدية و الترويج السياحي المشترك...

-و أما المستوى الثاني ،فأقل نشاطا و فعالية، أو هو متدن نسبيا و هو التعاون في الجانب الأمني و العسكري فنجد أن التعاون بين البلدين محصور في اتفاق أو اتفاقين ويرجع بعض المحللين السياسين ذلك إلى خلفيات تاريخية بين البلدين.

-المستوى الثالث، ويشهد تطورا ملحوظا وهو التعاون على المستوى السياسي و يظهر ذلك جليا من خلال الوساطات التي تلعبها تركيا في ما يخص القضايا البينية السورية، و التحرك الفعال لتركيا في المسائل المتعلقة بمشاكل السورية مع دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط.

الثورة السورية و تداعياتها على العلاقات السورية التركية:

إذا كانت المواقف التركية من الثورات التي شهدتها عدد من الدول العربية أعادت طرح و تأكيد مركزية التساؤلات التي تتعلق بجوهر السياسة الخارجية التركية حيال المنطقة العربية و محدداتها و توجهاتها و ثوابتها ،و التي أكد عليها "أردوغان" بأنها تنطلق من حق الشعوب العربية في اختيار من يحكمها وفقا للنموذج الديمقراطي، و في حياة أكثر كرامة و حريات أكبر و مشاركة أوسع في الحياة السياسية، فإن ما حدث في سوريا منذ ٢٠١١/٠٣/١٥، من احتجاجات شعبية مناهضة "لبشار الأسد" ،ومن عنف مفرط من جانب النظام السوري إزاء المتظاهرين، وضع السياسة التركية في مأزق، إما التضحية بالنظام الحاكم في سوريا مثلما فعلت في الحالة المصرية، عندما طالب "أردوغان" من "مبارك" التنحية و الاستجابة لمطالب شعبه، وفي الحالة الليبية عندما طالب "أردوغان" بضرورة تنحي

---

[2] عقيل سعيد محفوض، **سورية و تركيا: الواقع الراهن و احتمالات المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٩)، ص ٣٠٢، ٣٠٣.

"القذافي" فورا بعد ارتكابه جرائم تصل إلى حد الإبادة الجماعية، و ذلك حتى لا تفقد تركيا رصيدها السياسي الذي اكتسبته عبر جهد بذلته سياسيا و دبلوماسيا منذ اندلاع الثورات العربية، أو تغليب مصالح تركيا الحيوية من خلال رسم خارطة طريق للنظام السوري للخروج من الأزمة عبر تلبية دعوات الإصلاح السياسي و الانفتاح على كافة أطراف المعادلة السياسية في سوريا سواء كانوا رموز معارضة إسلامية أو قوى معارضة سياسية، من أجل الوصول إلى حل يرضي كافة أطراف الأزمة، مع رفض أي طرف الحديث عن التدخل العسكري في سوريا لتداعياته الأمنية و السياسية عليها.[1]

غير أن التوترات العسكرية الأخيرة على الحدود التركية السورية أثارت ، تساؤلات بشأن إمكانية نشوب حرب بين البلدين، وذلك بعد أن تصاعدت المواجهة وانتقلت من حيز الفعل السياسي إلى نطاق العمل العسكري الذي تجسد في سقوط قذائف صاروخية داخل القرى والمدن المحاذية للحدود المشتركة، وحشد كل دولة لبعض وحداتها العسكرية بالقرب من الشريط الحدودي الفاصل بين الدولتين.

وجاءت هذه التطورات على خلفية تحول التوتر السياسي بسبب تباين المواقف حيال الثورة الشعبية في سوريا، إلى "صراع بالوكالة" بين الطرفين، وذلك بعد أن دعمت أنقرة المعارضة السورية والجيش السوري الحر، وأسقطت دمشق كافة تحفظاتها حيال حركة حزب العمال الكردستاني على الحدود التركية، بما أفضى إلى توالي عملياته إزاء المصالح والأهداف التركية.

ترتب على ذلك أن تحول النزاع المحكوم بالرغبة في عدم التصعيد إلى صراع مرتفع الحدة، وذلك بعد أن قامت القوات السورية بإسقاط طائرة استطلاع تركية في المياه الإقليمية في يونيو الماضي. وعلى الرغم من أن تركيا صعدت سياسياً من خلال حشد الدعم الدولي في مواجهة الاعتداء السوري، إلا أنها اعتمدت على استراتيجيتين أساسيتين: أولهما تمثلت في حشد العديد من القوات التركية على الحدود مع سوريا بقصد إرسال رسالة لدمشق بأن الرد التركي لن يتقيد بلغة

---

(١) عبير محمد عاطف الغندور، **مرجع سابق**، ص ٣٧٥.

السياسة والدبلوماسية، وإنما سيكون من خلال الأدوات العنيفة" Hard Power"[1] .

وثانيها، التأكيد على أن لدى تركيا خططاً جاهزة للعمل على إقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية، وهي خطوة ترى أنقرة أن من شأنها دعم جهود إسقاط النظام البعثي عبر توفير مناطق عازلة تستغلها قوات المعارضة وتنطلق منها لاستهداف قوات الجيش السوري[2].

بيد أن التهديدات التي تتعرض لها المناطق الجنوبية في تركيا وعملية النزوح السكاني من قبل سكان القرى والمدن التركية المحاذية للحدود السورية، هذا بالإضافة إلى عمليات التجسس السورية والإيرانية التي يتوالى اكتشافها في العمق التركي، دفعت بتصاعد حالة التوتر والاضطراب، وذلك بعد أن قامت القوات التركية في الثالث من أكتوبر الراهن بفتح نيرانها لاستهداف سوريين دخل الحدود السورية، قالت تركيا أنهم من مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

ترتب على ذلك أن تعرضت بلدية "آقتشه قاله" بمحافظة "شانلي أورفه" التركية في اليوم التالي مباشرة لقذيفتين هاون سوريتين، أفضت إحداها إلى أضرار مادية بعدد من المنازل والمحال التجارية، فيما أدت الثانية إلى مصرع خمس أشخاص من بينهم امرأة وأربعة أطفال من نفس العائلة، وجرح ثماني آخرين. وهو ما أدى إلى تصعيد تركي على المستوى السياسي من خلال إجراء اتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والوسيط الدولي للأزمة السورية الأخضر الإبراهيمي، هذا فيما عقد حلف شمال الأطلسي اجتماعا طارئا بتاريخ (٤ أكتوبر) أعلن من خلاله دعمه ومساندته لتركيا باعتبارها أحد أعضاء الحلف .

---

(١) محمد عبد القادر خليل، **حول التوتر السوري التركي الأخير**، متحصل عليه يوم ٢٠١٢/١٢/٣٠ من موقع:
http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/04/241874.html

(٢) عبير محمد عاطف الغندور، **مرجع سابق**، ص ٣٧٦.

كما اتجهت تركيا للحصول على موافقة البرلمان التركي بشأن السماح للقوات التركية بالقيام بعمليات عسكرية خارج الحدود التركية، وهو الطلب الذي وافق عليه البرلمان مشترطا أن يكون ذلك عند الضرورة ولمدة عام واحد، وقد دعم موقف الحكومة زهاء ٣٢٠ عضوا وعارضه ١٢٩ عضوا، حيث صوت حزب السلام والديمقراطية (BDP) وحزب الشعب الجمهوري (CHP) ضد الاقتراح المقدم من الحكومة.

على المستوى العسكري، قامت القوات التركية بقذف مقر قوات المدفعية السورية في بلدة "تل أبيض" في محافظة الرقة السورية، بما أفضي إلى تدمير عدد من الآليات العسكرية ومقتل عدد من الجنود السوريين. وعلى الرغم من أن القصف استمر لعدد من الساعات المتواصلة إلا أن القوات السورية لم ترد على القذف التركي .

ارتبط ذلك بأن سوريا وإن بغت تصدير الأزمة لتركيا إلا أنها لا تستطيع أن تجاري قواتها الأكثر كفاءة والأحدث تسليحا، كما أنها وعت أن القوات التركية الموجودة على الحدود المشتركة ليست للترهيب وحسب وإنما للتوظيف ضد أي اعتداء سوري على الأراضي التركية .[١]

ومع ذلك يمكن القول إن حدود التصعيد التركي حيال هذه الأزمة ارتبطت بعدد من المحددات الأساسية، أهمها أن تركيا تدرك جيداً أنه ليس باستطاعتها أن تقدم على حرب ضد سوريا دون قرار أممي وفي سياق تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر يصعب تحققه للانشغال الأمريكي بالانتخابات الرئاسية .

هذا فضلا عن ضعف الموقف الأوروبي الذي لا يزال يعاني من أزماته الاقتصادية المتلاحقة بسبب أزمة ديون كل من اليونان وإسبانيا .

هذا في وقت تعي فيه تركيا أن حرباً مع سوريا لن تكون مواجهة ثنائية، وإنما إقليمية شاملة، وذلك بعد اتجاه الحكومة العراقية من ناحية إلى سحب التفويض الذي منحته للقوات التركية لملاحقة

---

(١) محمد عبد القادر خليل، **نفس المرجع**.

حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية، ومن ناحية أخرى في ظل إعلان إيران أنها سترد على القوى الغربية حال ما تعرضت سوريا إلى هجوم غربي، هذا في وقت يراهن فيه حزب الله اللبناني بكل أوراقه من أجل دعم النظام السوري.

يتوازى مع ذلك عدم تتبلور موقف عربي موحد حيال التدخل العسكري في سوريا، فمصر بدورها قد تراجعت عن تأييد دعوة الشيخ حمد بن خليفة أمير قطر والتي تطالب بتدخل عسكري عربي لإنهاء الأزمة في سوريا، ولم ترحب بالتدخل العسكري الخارجي، رغم ما حملته قنبلة مرسي في طهران أثناء قمة عدم الانحياز من وعود وآمال كبيرة في هذا الاتجاه.

يضاف إلى ذلك أن تركيا ذاتها غدت تدرك أن مواجهة عسكرية مع سوريا في هذا التوقيت، من شأنها أن تعرض "المشروع التركي" في المنطقة لضربة قوية، خصوصا أن بعض التيارات القومية ستصور الأمر وكأنه "غزو عثماني" للأراضي السورية العربية، هذا فضلا عن أن حرب تركية ضد سوريا تحتاج إلى دعم شعبي كبير وهو الأمر الذي لم يتحقق بعد.

هذه المحددات في مجملها بالإضافة إلى الاعتذار السوري للحكومة التركية، يعني أن إدارة بشار الأسد قد استفادت من النصيحة الروسية التي طالبتها بالاعتذار والتعهد بعدم تكرار أية أعمال عدائية حيال الأراضي التركية، كما أنها تعني في الوقت ذاته أن تركيا رغم المخاطر التي تمتد على طول حدودها مع سوريا، لا تزال ترى أن الوقت لم يحن بعد لاستخدام الأداة العسكرية، إلا في إطار حفظ ماء الوجه وكبرياء المؤسسة العسكرية، هذا ما لم يحدث تطور كبير يدفع القوى الإقليمية والدولية إلى دعم تحرك تركي داخل الأراضي السورية .

الفرع الثالث

الموقف التركي إزاء القضية الفلسطينية

عرف الموقف التركي من القضية الفلسطينية تطورا ملحوظا، فقد كان الموقف التركي من القضية الفلسطينية مثار جدل و منشأ الخلاف الأساسي بين العرب و تركيا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بالموازاة مع اشتداد التقارب التركي الإسرائيلي مباشرة بعد قيام الكيان الصهيوني و اعتراف تركيا به ، و من أهم المواقف التي أثارت الجدل بعد اعتراف تركيا بإسرائيل تصويتها إلى جانب القرار رقم ١٩٤-٣ الذي يدعو إلى تأليف لجنة توفيق في فلسطين عام١٩٤٨، وافتتاح سفارة لها في تل أبيب في ٩ مارس/آذار ١٩٥٠م[١]، و وقوف تركيا إلى جانب الغرب محتجة على قرار مصر منع مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس عام ١٩٥١م، و خطاب رئيس الوزراء التركي آنذاك "عدنان مندريس" في واشنطن و الذي جاء فيه لوم للعرب و قال فيه لقد حان الوقت للاعتراف بحق إسرائيل في الحياة[٢]

ولكن بعد إعدام "عدنان مندريس" و في فترة الستينات والسبعينات و الثمانينات عرف الموقف التركي تجاه العرب و القضية الفلسطينية تحولا إيجابيا فقد احتجت تركيا في الأمم المتحدة و وقفت ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية و في ٢٢ جوان ١٩٦٧ خاطب وزير الخارجية التركي "إحسان صبري جاغليا نفيل" الهيئة العامة للأمم المتحدة قائلا: "إن الحكومة التركية تعلن أنه لا يمكن قبول اغتصاب الأراضي عن طريق القوة و من الضروري أن تصر الأمم المتحدة على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها".

و في نهاية السبعينات اتخذت تركيا موقفا سجل لها في تاريخ القضية الفلسطينية، و هو إقامة حكومة "بولنت أجاويد" في نوفمبر ١٩٧٩ علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، و سمح لها بفتح مكتب في أنقرة و بعد نحو تسعة أشهر احتجت تركيا بشدة على ضم إسرائيل للقدس المحتلة و سحبت القائم بأعمالها من تل أبيب و أبقت التمثيل

---

(١) وليد رضوان، **مرجع سابق**، ص ١٠٨.

(٢) وليد رضوان، **مرجع سابق**، ص ١٠٨.

الرسمي على مستوى السكرتير الثاني، إن هذا الموقف كان أهم العوامل التي ساهمت في التقارب التركي – العربي بعد عدة عقود من القطيعة.

إثر انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في نوفمبر ١٩٩١ بين الدول العربية و الكيان الصهيوني رحب بيان لوزارة الخارجية التركية في ٢٣ من نفس الشهر بهذا المؤتمر، و اعتبره خطوة هامة في طريق السلام، وأكد البيان على أنه لا يمكن تأسيس سلام عادل و دائم في المنطقة دون تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م ودون الاعتراف بالحقوق الكاملة و المشروعة للشعب الفلسطيني بالإضافة إلى تأسيس الدولة الفلسطينية مع الإقرار بحق إسرائيل في الوجود و العيش ضمن حدود آمنة(*)(١).

وقد ساهمت تركيا بمليوني دولار لصالح صندوق اعمار غزة – أريحا إثر زيارة الراحل "ياسر عرفات" إلى أنقرة في ٢٥-٢٦ سبتمبر/١٩٩٣ بعد الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٦ سبتمبر/١٩٩٣.

واستمرارا لتبلور الموقف التركي أكثر تجاه القضية الفلسطينية زار الرئيس التركي "سليمان ديميريل" غزة في ١٩٩٩/٠٧/١٦ و أجرى مباحثات مع الرئيس الراحل "ياسر عرفات" وأكد "ديميريل" خلال هذه الزيارة أهمية الدور التركي في عملية السلام.

(*) مؤتمر مدريد للسلام هو مؤتمر سلام عقد في مدريد في إسبانيا في نوفمبر–تشرين الثاني 1991، وشمل مفاوضات سلام ثنائية بين إسرائيل وكل من سوريا، لبنان، الأردن والفلسطينيين .وكانت محادثات ثنائية تجري بين أطراف النزاع العربية لبنان، سوريا، الأردن، فلسطين (وإسرائيل وأخرى متعددة الأطراف تبحث المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف .عقد المؤتمر بمبادرة من الرئيس الأميركي جورج بوش الأب في أعقاب حرب الخليج الثانية، وذلك برعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.، تم التأكيد أن المؤتمر سيعقد على أساس مبدأ" الأرض مقابل السلام "وقرارات مجلس الأمن 242و٣٣٨ و٤٢٥ .سار كل من الأردن والفلسطينيون في المفاوضات على حدة ولكن سوريا ولبنان إلتزمتا بوحدة مساريهما التفاوضيين.

و مع مجيء حزب العدالة و التنمية أظهر هذا الحزب اهتماما أكبر بالقضية الفلسطينية بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى، و لعل أهم المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية في هذه الفترة، هي رفض رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" طلبا لرئيس الوزراء الإسرائيلي "أرييل شارون" للقائه في تشرين الثاني/٢٠٠٣ احتجاجا على المجازر التي ارتكبها هذا الأخير في حق الفلسطينين،و استقبل "خالد مشعل" رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في الخارج.

كما رفض "أردوغان" مقابلة "إيهود أولمرت" نائب رئيس الحكومة الإسرائيلي في زيارته لأنقرة على رأس وفد تجاري اقتصادي في ٢٠٠٤/٠٧/١٣و في نفس اليوم استقبل "أردوغان" رئيس الحكومة السوري "ناجي العطري" و صرح "أردوغان" حينها أن:" هناك أطفال يرشقون بالحجارة وإسرائيليون يطلقون الصواريخ فإن كان الأطفال إرهابيين، فكيف نصف من يطلقون النار من المروحيات ، إنها دولة إرهابية".

لقد تحدى "أردوغان" إسرائيل بوصفها بالإرهابية باعتبار أنها هي و كل من يؤيدها كانوا يطلقون هذه الصفة على حركة حماس التي تدافع عن الأرض و تسعى لاسترداد الحقوق الضائعة، و بالتالي كان هذا الوصف بداية لبلورة فهم مغاير لمصطلح الإرهاب بالنسبة للدول الأخرى.

و نددت تركيا على لسان رئيس وزرائها باغتيال الشيخ " أحمد ياسين" زعيم حركة حماس عام ٢٠٠٤م و سحبت سفيرها من إسرائيل.

و في عام ٢٠٠٦ رحبت تركيا بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية و تواصلت معها حيث كانت من أولى الدول التي استقبلت "خالد مشعل" رئيس المكتب السياسي للحركة.[1]

وخلال عام ٢٠٠٧م انتهجت تركيا سياسة متوازنة إزاء الملف العربي – الإسرائيلي، فهي من جانب قامت بالوساطة بين السلطة الفلسطينية و إسرائيل عبر الاجتماع الشهير بين الرئيس الفلسطيني

---

[1] Ibrahim Kalin, ''**Turkey and Middle East :Idology or Geo-Politics** ?'',private view, (Istanbul,2008) ,pp.10-13.

"محمود عباس" و الرئيس الإسرائيلي "شيمون بيريز" بدعوة من الرئيس التركي و السماح "لبيريز" بالتحدث أمام البرلمان التركي، ليكون أول مسؤول إسرائيلي يتحدث في برلمان دولة مسلمة.

و من جانب آخر سعت تركيا للتوسط بين " محمود عباس" وحركة حماس لتسوية الخلافات بينهما ،وقد قام الموقف التركي تجاه حركة حماس على ضرورة ضم الحركة إلى العملية السياسية، و العمل على إقناعها بوقف إطلاق النار و إيجاد تسوية سياسية مع مختلف الفصائل الفلسطينية و قد التقى وزير الخارجية "أحمد داود أغلو" مرتين في سوريا مع "خالد مشعل" ،وجاءت زيارته الثانية نتيجة طلب الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" مد يد المساعدة من "أردوغان'، و هذا يعني أن تركيا قامت بالوساطة بين حماس و الفاعلين الدوليين في وقت حافظت فيه على الاتصالات مع حركة فتح و السلطة الفلسطينية و"محمود عباس"، و كانت مساهمة تركيا في هذه المسألة هي تحفيز حماس على اتخاذ خطوات براغماتية، و ضمان حدوث تقارب بين الفصائل الفلسطينية.

وفي عام ٢٠٠٨م أعاد الموقف القوي لحكومة "أردوغان" من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر ٢٠٠٨/ يناير ٢٠٠٩ تركيا مرة أخرى إلى بؤرة المشهد الإقليمي ،و جاء التحرك التركي تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ليؤثر على الدور التركي الفاعل في الساحة الإقليمية، و كرسالة لأوروبا على أن تركيا يمكنها التواصل بسهولة مع تيار الممانعة في المنطقة، و تنسيق الملفات مع تيار الاعتدال.

و قد تمثل الموقف التركي في انتقاد "أردوغان" السلطة الإسرائيلية تجاه الفلسطينين في قطاع غزة ،و مطالبة الحكومة الإسرائيلية بوقف العدوان و تحقيق وقف إطلاق النار، و فتح المعابر إلى غزة و إرسال المساعدات الإنسانية و الشروع في إجراءات متبادلة لإطلاق سراح الأسرى و المحتجزين إضافة إلى انتقاده تلك السياسة الإسرائيلية في مؤتمر "دافوس" عام ٢٠٠٩ عندما ذكر"شيمون بيريز" بأنه حفيد للعثمانيين الذين احتضنوا اليهود

الهاربين من اسبانيا و مناطق أخرى من العالم، و لم يضطهدوهم على عكس ما تفعل إسرائيل بالفلسطينيين في غزة[1] .

و عندما شنت إسرائيل عدوان آخر قطاع غزة في شهر أفريل عام ٢٠١١م، أدانت تركيا هذا العدوان الإسرائيلي الذي أسفر عن وقوع ضحايا بين المدنيين و طالبة بإنهاء العنف في غزة.

و بالرغم من أن خطاب حزب العدالة و التنمية حيال القضية الفلسطينية جاء منتقدا لسياسة إسرائيل في الضفة الغربية و غزة، لكن هذا لا يعني أن تركيا تعادي إسرائيل، أو أنها على استعداد لاتخاذ إجراءات للضغط عليها ،أو أنها تسعى إلى تغيير أسس العلاقة بينهما يجعل علاقتها الجديدة مع العرب بديلا لعلاقتها بإسرائيل ،بل يمكن القول أن تركيا سعت إلى تحويل علاقتها بإسرائيل من خصم إلى رصيد لها في علاقتها بالمحيط العربي من خلال إبداء الرغبة في ممارسة دور الوسيط بين العرب و إسرائيل و انتهاج سياسة متوازنة تقوم على الانخراط الفعال في سير الأحداث ،وليس أدل على ذلك من استمرار التعاون التركي- الإسرائيلي العسكري المشترك حتى الآن، و الذي يتم من خلال ستين معاهدة سارية المفعول للتعاون المشترك بين البلدين في قضايا الأمن و التعاون العسكري، و التعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب، و في مجال الاستخبارات و التعاون في مجال الصناعات العسكرية و المشروعات العسكرية المشتركة، بما فيها التنسيق العسكري و المناورات العسكرية المشتركة و توريد و نقل السلاح ، حيث تحتل أنقرة المرتبة الثانية في استيراد الأسلحة من إسرائيل بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن مشروع القرن الذي يمد خطوط النفط و الغاز و الكهرباء و المياه من ميناء "حيحان" التركي إلى ميناء "عسقلان" إلى "إيلات" و منها إلى جنوبي آسيا.

---

[1] عبد الله تركماني، **"تركيا الصاعدة في الشرق الأوسط"**، الوقت (جريدة إلكترونية)، العدد ١٠٧٤، ٢٠٠٩/١/٢٩، ص ص ١-٢.

المطلب الثاني
العلاقات التركية الإيرانية

بالنظر إلى تاريخ العلاقة، نجد أن الخط البياني لها كان متعرجا، مر بمحطات ثلاث: صدام العهد الصفوي – العثماني، ثم خصام في العهد الشاهنشاهي – الأتاتوركي،ثم وئام حذر في السنوات الأخيرة، و قد كان محور الصراع بين هاتين الدولتين يتركز على محاولة بسط النفوذ و السيطرة على المنطقة، بالاعتماد على الموقع الجيو-استراتيجي لكل منهما، و ثقلهما الطائفي "الشيعي، السني".

لقد كانت العلاقات الإيرانية – التركية منذ قرون و مازالت علامة أساسية على خرائط الشرق الأوسط، و هي أحد العوامل الأساسية التي تحدد التوازنات في المنطقة[١]، بحيث أنتج التجاور الجغرافي و التنافس التاريخي فضاء وهامشا للتنافس و التعاون في آن واحد، و لذلك تتنافس تركيا مع إيران ،مثلما تتعاون، لكن ضمن شروط موضوعية و قواعد لعب محددة، بحيث تمتزج أدوات التنافس مع محفزات التقارب لتنتج خليطا فريدا من نوعه في العلاقات

الدولية والإقليمية.فقد جاءت الثورة الإسلامية بقيادة الإمام "الخميني" [(*)][٢] في عام١٩٧٩ لتضع حدا نهائيا للطابع التقليدي للعلاقات التركية – الإيرانية، وواجهت الكثير من التحديات منذ ذلك التاريخ،فلم يخف الكثير من الأتراك من مساعي أئمة إيران لتصدير الثورة الإسلامية إلى بلد إسلامي مهم مثل تركيا، كما لم يخف الأئمة الإيرانيون قلقهم من التجربة العلمانية في بلد إسلامي سني مهم مثل تركيا.

وتكتسب العلاقات بين إيران و تركيا أهمية مضاعفة لأنهما ليستا دولتين عاديتين في الجوار الجغرافي للدول العربية ،بل قوتان

---

[١] أحمد داود أغلو، **مرجع سابق**، ص ٤٧٣.

[٢] (*) **روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني** (24سبتمبر 1902 – 3 يونيو1989) ، حكم إيران في الفترة من (١٩٧٩-١٩٨٩) وكان فيلسوفاً ومرجعاً دينياً شيعياً أيضاً .

إقليميتان في الشرق الأوسط، يتجاوز حضورهما الإقليمي الحدود السياسية لكلتيهما.

وعندما نأتي إلى دور كل منهما نجد أن الدور التركي ،وتعبيرا عن طبيعة الدولة التي يمثلها لا يتجاوز كونه دورا إقليميا من خلال التعامل مع دول مباشرة: التفاوض، الوساطة،و التشاور، بهدف خدمة مصالح تركيا الاقتصادية من خلال الاستثمار و تنفيذ المشاريع، والاتفاقيات الاقتصادية،بينما يختلف الدور الإيراني عن ذلك بشكل لافت،إذ هو امتداد لطبيعة الدولة الإيرانية، لا يقوم على أساس على العلاقة مع دول عربية.

ويبدو الصراع على النفوذ بالشرق الأوسط و الرغبة في التمدد الإقليمي قدرا مستمرا للعلاقات الإيرانية – التركية، على الرغم من بعض الفترات التاريخية التي شهدت تقاربا بين البلدين،ولكن دون أن يرقى هذا التقارب أبدا إلى مستوى التحالف الثنائي بين البلدين الجارين،فقد شهدت العلاقات الثنائية في عقد ثمانينات القرن الماضي، فترة من الانتعاش النسبي أثناء الحرب العراقية – الإيرانية، بسبب اضطرار إيران إلى تمرير صادراتها ووارداتها عبر حدودها مع تركيا، والتي تمتد من شمال غربي إيران و جنوب شرق تركيا بطول ٤٩٩ كيلوا متر، و لكن بعد نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفيتي السابق بالترافق مع بزوغ الدول الآسيوية المستقلة عنه في منطقة آسيا الوسطى و بحر قزوين، ظهر صراع إقليمي جديد بين إيران و تركيا على مناطق النفوذ هناك، ومرد ذلك أن هذه المنطقة الجغرافية الممتدة بين كازاخستان شرقا و أذربيجان غربا، و التي تشكل الامتداد الجغرافي والثقافي لكلا البلدين، تزخر بثروات نفطية و غازية هائلة، يعتقد أنها سوف تؤثر في معادلات التوازن في سوق الطاقة العالمية، و ما يعنيه ذلك من توزيع جديد لأوراق اللعب الإستراتيجية إقليما و عالميا.

و دخلت العلاقات التركية – الإيرانية مفترقا حاسما بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، إذ ساهم هذا الاحتلال في تبدل موازين القوى لصالح إيران، بشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر، من جراء بروز الطموحات القومية الكردية و مخاطر امتدادها إلى جنوب شرق الأناضول وغالبيته السكانية الكردية، كما أدى احتلال العراق

إلى إعادة توزيع لموازين القوى الإقليمية عموما و بين إيران و تركيا خصوصا، إذ أن انهيار النظام العراقي السابق و هيمنة حلفاء إيران من الأحزاب السياسية الشيعية على الحكومة و البرلمان العراقيين، وكذلك بروز دور الأكراد في شمال العراق و السلطة المركزية ببغداد، أدت كلها إلى تزايد النفوذ الإيراني في بلاد الرافدين بالترافق مع نشوء تهديدات جديدة للأمن القومي التركي.

مع تولي حزب العدالة و التنمية عام ٢٠٠٢م و سعيه لتحسين العلاقات مع إيران كجزء من سياساته القائمة على حسن الجوار، دخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة مختلفة و جديدة انعكست اقتصاديا و سياسيا وأمنيا على البلدين.

مجالات التعاون التركي – الإيراني:

أمنيا و عسكريا:

كان الموقف التركي و الإيراني موحدا فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني حيث تعاونت كلتا الدولتين خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ تعاونا وثيقا في عمليات عسكرية مشتركة ضد حزب العمال الكردستاني[١].

واعتمدت السياسة التركية إزاء إيران على عدة ركائز: تأمين الطاقة و اعتبار إيران بالنسبة إلى تركيا ممرا ينفذ إلى وسط آسيا وجنوبها و التنسيق في المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية خاصة في ظل وجود ولاءات قبلية وسياسية كردية عبر الحدود التركية – الإيرانية – العراقية: فهناك الأكراد الناطقون باللهجة الكرمانجية وهو أقرب جغرافيا و ثقافيا إلى تركيا منهم إلى إيران، أما الأكراد الناطقون باللهجة السورانية فهم مرتبطون ثقافيا بالأكراد

---

(١) عبير محمد عاطف الغندور، **مرجع سابق**، ص ٣٧٧.

الآخرين الناطقين بالسورانية في إيران و لهم علاقات أوثق تاريخيا بإيران[1].

و اتضح هذا التعاون التركي- الإيراني عام ٢٠٠٤، عندما وقع البلدان على اتفاق تعاوني أمني صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية كما نشطت لجنة الأمن العليا التركية – الإيرانية و التي تأسست عام ١٩٩٨ التي تعتبر إطار أمنيا للتنسيق و التعاون بين البلدين بشأن عدد من القضايا الأمنية من أهمها التعاون ألاستخباراتي ضد حزب العمال الكردستاني في تركيا و حزب الحرية الكردستاني في إيران، و التعاطي مع المسألة الكردية. في عام ٢٠١٠ اعتبرت وثيقة الأمن القومي التركي إيران شريكة في الحفاظ على أمن المنطقة ،و ركزت على سبل تعزيز التعاون معها، و إن كانت الوثيقة شددت على ضرورة إخضاع البرنامج النووي الإيراني للمتابعة الحثيثة،باعتبار أن سعي إيران إلى امتلاك سلاح نووي، و تطويرها للصواريخ من طراز شهاب (٣) التي يصل مداها إلى ١٣٠٠ كيلومتر، و الاستمرار في إنتاج جيل جديد من الصواريخ من طراز شهاب (٤) و شهاب (٥) يهدد الأمن القومي التركي.

اقتصاديا:

و لأن إيران تأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا في إمداد تركيا بالغاز الطبيعي، فقد وقع البلدان عام٢٠٠٧ على اتفاقيتين لنقل الغاز الإيراني بواسطة خط أنابيب إيران – تركيا مرورا باليونان إلى أوروبا، وتسهيل تصدير النفط الإيراني بواسطة خطوط أنابيب إلى ميناء "حيحان" على البحر الأبيض المتوسط، مضمون ذلك أن إيران تقوم بالوفاء باحتياجات تركيا المستقبلية من الغاز و النفط في مواجهة سياسات الطاقة الدولية ،في حين ستكون تركيا هي نقطة العبور للغاز و النفط الإيراني في طريقه إلى أوروبا.

سياسيا:

في عام ٢٠٠٨ جاءت الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" لتركيا، لتكون أول زيارة يقوم بها "نجاد" لدولة عضو

---

(2) Gokhan Cetinsaya, ‘’**Essential Friends and National Enemies : The Historic Roots of Turkish - Iranian Relations**’’, MERIA journal,vol.7.N° : 3,septmbre, 2003.p35.

في حلف الناتو ، و تتمتع بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية[١]

أما فيما يتعلق بالوقف الرسمي التركي من البرنامج النووي الإيراني فقد أيدت تركيا حل مشكلة البرنامج النووي الإيراني سلميا، و قامت بالوساطة بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية حول برنامجها النووي[٢].

وفي جنيف خلال شهر ديسمبر عام ٢٠١٠ نجحت تركيا في تحريك المفاوضات بين إيران و إدارة "أوباما" حول البرنامج النووي الإيراني بعد توقفها لفترة دامت ستة عشر شهر، الأمر الذي يشير إلى أنه رغم مخاوف تركيا من الطموح النووي الإيراني و ما قد يؤدي إليه من خلل في التوازن الإقليمي، فإنها لم تؤيد أطروحات تغيير النظام الإيراني التي أيدتها الولايات المتحدة الأمريكية، و لم توافق فكرة استخدام الخيار العسكري لمعالجة أزمة الملف النووي الإيراني، بل رفضت تطبيق العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على طهران معلنة أنها ستحترم فقط العقوبات التي قررها مجلس الأمن الدولي.[٣]

ورغم زيارة الرئيس "عبد الله غول"في ٢٠١١/٢/١٥ لإيران في إطار سعي تركيا لتعزيز العلاقات السياسية و الاقتصادية بين البلدين ،لكن هذه العلاقات قد توترت في ضوء الأحداث التي شهدتها كل من البحرين و سوريا للمطالبة بإصلاحات سياسية ،ظهر ذلك بوضوح في اتهام تركيا لإيران بقيادة حركة الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية في البحرين بقصد قلب نظام الحكم القائم على خلفية رفض المعارضة الشيعية في البحرين الدخول في حوار مع العاهل البحريني لمناقشة الإصلاحات التي تريدها بناء على تدخل تركيا للتوسط في الأزمة البحرينية، و ظهر أيضا في تحذير تركيا من الدور الإيراني في سوريا المؤيد لسياسة قمع حركات الاحتجاج.

---

(1) Omer Taspinar ,**Turkey's Middle East Politics :Between Neo-Ottomanism and Kamalism,Carniegie papers Carniegie Endowment for international peace**,2008,p28 .

(1) Cengiz Candar, ''**Turkey's constructive role in the us- Iran situation and its domestic impact** ''new Anatolian, june,2006,p 10-12.

(2) Cengiz Candar ,op,cit, p13[3]

المطلب الثالث
العلاقات التركية الإسرائيلية

تاريخيا يعتبر التعاون بين تركيا و إسرائيل امتداد لعلاقات حميمية، ظهرت معالمها في الأربعينيات و تجسدت في النصف الثاني من الخمسينيات. فقد ربطت تركيا علاقاتها مع إسرائيل قبل اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الصهيونية بتاريخ ١١ ماي ١٩٨٤، و أسست لهذه العلاقات منذ اعترافها الواقعي المعلن بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٤٩، ثم بعد ذلك الاعتراف القانوني الكامل في جانفي ١٩٥٠، حيث أعلن الرئيس التركي آنذاك "عصمت إنونو" عن أمله في أن تكون إسرائيل عنصر أمن و استقرار في الشرق الأوسط.

وفي صيف ١٩٥٨ وقعت تركيا و إسرائيل على اتفاقية مشتركة للتعاون الدبلوماسي و العسكري، و تبادل الخبرات و التجارة و التبادل العلمي، فضلا عن ذلك فقد جاء ارتباطهما كونهما دولتان غير عربيتان في الشرق الأوسط، و يتقسمان المصالح في هذه المنطقة الثرية تاريخيا.

بالنسبة للدوافع الإسرائيلية في التعاون مع تركيا هي ضروريات خاصة جدا، فقد كانت تركيا و إيران الدعامة الشمالية للشرق الأوسط، كما أن أهمية تركيا تكمن في كونها دولة مسلمة لها حدود دول عربية و هي الأكثر تشجيعا على عقد مختلف الاتفاقيات العسكرية أين تكون عضوا فعلا، و بحلول عام ١٩٥٤ وقعت تركيا على ثلاث اتفاقيات منفصلة، عضويتها في حلف الأطلسي ،الاتفاق البلقاني مع اليونان و يوغسلافيا و حلف مع باكستان، سنة بعد ذلك تصبح عضوا في تشكيل دفاعي آخر و هو "حلف بغداد".

أما دوافع "أنقرة" فقد كانت مرتبطة أساسا بالظروف الإقليمية المتغيرة و المتميزة بحرب الأعصاب التي شنتها "موسكو" على تركيا، وإلى حد معين الأزمات الاقتصادية التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من الخمسينات. لكن العديد من الاتفاقيات المبرمة في ١٩٥٨ لم تعمر طويلا، كما حدث للعلاقات التجارية و الدبلوماسية كذلك. و نتيجة للانقلاب الذي قامت به الجبهة العسكرية ضد نظام "منذر" في ٢٧ ماي ١٩٦٠ و تهديد الشيوعية للإقليم، وجدت تركيا نفسها غير

قادرة على انتهاج سياسة جديدة في الشرق الأوسط ،تتميز باستقلالية كبيرة في احترام ارتباطها بالغرب، و ضرورة أخذ دور القوة العالمية بعين الاعتبار، خاصة بعد النزاع القبرصي أين تأكدت و اقتنعت بضرورة "تعدد الوجوه في السياسة الخارجية"[١]

و في عام ١٩٧٣ أضافت الأزمة النفطية ضغطا أكبر على توسيع العلاقات التجارية و السياسية مع الدول العربية الغنية بالنفط، ونتيجة للظروف الاقتصادية السيئة تأثرت تركيا سلبا بالزيادة الخيالية للأسعار و الحاجة إلى القدرة الدبلوماسية المؤثرة و المنعة خاصة بعد العملية العسكرية في قبرص،و من تم أدركت تركيا أن سياستها الجديدة في الشرق الأوسط تتوقف على وضع إطار معين لتعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل و بذل مجهودات أكبر لتوطيد العلاقات مع الدول العربية و اتخاذ مواقف أكثر توازنا تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، و تبني سياسة "الحياد الحسن" مما يجعلها قادرة على التعبير عن تضامنها مع الدول العربية و الفلسطينية من جهة،و على توطيد علاقاتها مع إسرائيل من جهة أخرى .وفي جويلية ١٩٧٤ بدأت تركيا تكثف من مجهوداتها بهدف تحسين علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية، وكانت تدعم الحلول العربية أمام الأمم المتحدة، و في الوقت نفسه واجهت حكومة "ديمريل" في الثمانينات ضغوطا داخلية خاصة من طرف الإسلاميين لفض علاقاتها مع إسرائيل،

و بإعلان ٢٨ أوت ١٩٨٠(*) قاضي بإنهاء مهام القنصلية العامة التركية في "تل أبيب" تبنت الحكومة التركية التحركات الضرورية الممكنة للتخفيف من حدة الانتقادات الداخلية و توطيد علاقات أخوية مع الدول العربية و لم يتسبب هذا الموقف في أي ضرر يذكر بالنسبة لعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.[٢]

---

(1) The Washington Institute for Near East policy ,**"Turkey's new world changing dInamics",**(2000),P 05.
www.Washingtoninstute.org/pubs/intro/turkintro:http

(١) نبيلة السالك، **مرجع سابق** ، ٤١.

رغم أن النظام السياسي التركي بحث عن كسب مصداقية الإسلاميين داخليا و خارجيا و تظاهر شكليا بالتقليل من العلاقات مع إسرائيل، و رغم مختلف الإيضاحات الرسمية لهذا القرار،إلا أنه بقي محددا باحتياجات مالية محضة،ففي أوائل الثمانينات قدر المبلغ الإجمالي للصادرات التركية من النفط بحوالي ٢.٢ بليون دولار، بينما وصلت نفقات الوردات النفطية إلى ٢.٦ بليون دولار، و بسبب الأزمة الاقتصادية و بهدف الحصول على النفط الكافي للموسم المقبل، وجدت السلطات التركية نفسها مجبرة على إيجاد شريك من الدول المنتجة للنفط، و كانت العربية السعودية أولى هذه الدول(**)

وتعتبر المصالح السياسية و الاقتصادية لتركيا من الأولويات القصوى للنظام العسكري، لكون البرغماتيين الجدد يؤكدون أكثر على تنمية العلاقات التجارية المهمة مع الدول العربية، و بفضل السياسات الجديدة لدفعة الصادرات المعتمدة من طرف "تورغوت أوزال" وقدرة الشراء العالية للدول المنتجة للنفط، زادت تجارة تركيا مع دول الشرق الأوسط خمسة أضعاف سنة ١٩٨٥ مقدرة بحوالي ٣.١٨٨ بليون دولار، وقفزت نسبة الصادرات التركية إلى البلدان العربية من ١.٨ بالمئة قبل الأزمة النفطية إلى ١٢.٨ في سنة ١٩٨٩.

هذه الصورة الاقتصادية و السياسية وضحت أيضا الفرق بين التوسع الاقتصادي التركي في الشرق الأوسط، و التقليل من العلاقات الاقتصادية و السياسية مع إسرائيل.فبين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ تميزت الصادرات التركية لإسرائيل بانخفاض ملموس إلى مستويات تكاد تكون معدومة، و أمام هذا الوضع رفضت بعض الدول العربية التعامل مع الوجه المتناقض لتركيا، التي تحكمها قاعدة غربية التوجه في السياسة الخارجية، و قررت انتهاج سلوك سياسي و اقتصادي واضح، وكانت النتيجة هبوط قيمة الصادرات التركية لإيران ،العراق

(*) قرار الكينست الإسرائيلي في ١٩٨٠ الذي سن القانون المعلن بأن تل أبيب هي وحد متكاملة و هي العاصمة الحالية لإسرائيل، وقد استقبل برد فعل حاد من طرف الرأي العام التركي.

(**) سلم شيك سعودي إلى تركيا بحوالي ٢٥٠ مليون دولار في نفس اليوم الذي أعلن فيه تقليص العلاقات مع إسرائيل في ٠٢ ديسمبر ١٩٨٠.[٢]

،والعربية السعودية بالنسب التالية: ٤٨ بالمئة، ٤٢ بالمئة، و ١٧ بالمئة على التوالي، أكثر من ذلك فإن رئيس الوزراء " تورغوت أوزال" (١٩٨٩-١٩٩٣) رغب في تمتين العلاقات التركية الأمريكية و خاصة مع الكونغرس ،إضافة إلى أهداف أخرى أرادها من إسرائيل حيث يرد علاقات بلده معها إلى قاعدة الأرباح و الخسائر آخذا بعين الاعتبار تأثير اللوبي الصهيوني في الإدارة الأمريكية.

مجلات التعاون التركية الإسرائيلية:

أمنيا و عسكريا:

يعود تاريخ التعاون الأمني بين تركيا و إسرائيل إلى عام ١٩٥٨ عندما تم الاتفاق على تعاون شامل ما بين المخابرات الإسرائيلية (الموساد)، و المخابرات التركية و الذي تطور إلى اتفاق رسمي ثلاثي باسم (ترايدنت)، أي (الرمح ذي ثلاث شعب) بعد أن انضمت إليهما المخابرات الإيرانية (السافاك)، و قد سمح ذلك الاتفاق للموساد بجمع المعلومات الإستخبارية و تتبع حركات و نشاطات الوفييت في تركيا ودول الجوار الجغرافي و تدريب العملاء السريين الأتراك على أساليب وفنون التجسس المضاد، و كيفية استخدام الأجهزة الإلكترونية مقابل قيام تركيا بتزويد إسرائيل بالمعلومات حول النوايا العربية تجاه إسرائيل[١].

و بدأ خبراء إسرائيليون و أتراك منذ أواخر السبعينات تبادلا غير معلن للمعومات حول أهدافهما المشتركة ضد ما يسمى بـ (الإرهاب)، ولاسيما حول عمليات التدريب التي كانت تجري في لبنان و التي تربط بين منظمة التحرير الفلسطينية و الأرمن و الأكراد و المنظمات لتركية المناهضة للسلطات المركزية التركية.[٢]

في الجانب العسكري وقع الجانبان على برنامج تعاون سري بينهما حول تطور الطائرات التركية من نوع (F4) بكلفة (٤٠٠)

---

[١] يوسي ميلمان ودان رايف، **جواسيس المخابرات الإسرائيلية**، (عمان، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية)، ط١، ١٩٩١، ص ٩٣.

[1] Danhwart A Runtow **Turkey, Americars Foratten Alluy** (Newgo, Rk, P114 ، ١٩٨٧)

مليون دولار عام ١٩٨٦ و كذلك ما نشر عن علاقات مستشار الرئيس التركي (الأسبق) "توركوت أوزال" و صهره "محمد بابيخامان" مع إسرائيل قيامه بزيارات سرية عدة لتل أبيب و عقده صف شراء قطع غيار أجهزة إلكترونية إسرائيلية لطائرات (F16) التركية.

وجاء التعاون التركي الإسرائيلي ذو الطابع الأمني-العسكري اتفاقية شباط/ فبراير ١٩٩٦ و الاتفاقيات اللاحقة التي دخلت حيز التنفيذ في نيسان/أبريل من العام نفسه لتشكل نقلة نوعية متطورة في علاقة الجانبين و يشكل الدعم التقني العسكري والاستخباري الإسرائيلي لتركيا أهمية بالغة لأن تصبح الأخيرة قو عسكرية إقليمية فعالة في المنطقة تخدم الصالح الإسرائيلية الإستراتجية و الإبقاء على الخلل في التوازن الإستراتيجي القائم بين العرب و إسرائيل لصالح الأخيرة، إذ أكد الخبير الإسرائيلي "يحزقال" أحد مخططي السياسة الإسرائيلية في كتابه "إستراتيجية عظمى لإسرائيل" أن التحالف بين تركيا و إسرائيل يمثل ضمانة أكيدة لمنع بروز أي قوة عربية مناهضة لمالح إسرائيل في المستقبل و تتجسم هذه الأهداف في الوقت نفسه مع رغبات تركيا ي مجال تحولها إلى قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة [١]، في حين يقول الباحث التركي "أرسين كلايجوغلو" أن تركيا التي أقامت تعاونا عسكريا و أمنيا مع إسرائيل قد تخلت عن أحد ثوابت سياستها الخارجية التي وضعت منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ و الذي كان ينص على الحفاظ على التوازن الحصين الذي حاولت تركيا أن تتبعه تجاه العرب و إسرائيل، مؤكدا على أن كفة هذا التوازن مالت نحو إسرائيل و أن تركيا في المستقبل ستتبع سياسة دافعية و أمنية وثيقة التنسيق مع إسرائيل لغرض مجابهة ما سماه "لتهديد المشترك"و " الإرهاب" الذي تدعمه كما قال كل من إيران و سوريا و العراق[٢].

---

[١] إبراهيم خليل أحمد، **" الاتفاق العسكري التركي -الإسرائيلي، جذور، طبيعته مخاطر، على الأمن القومي .العربي"**، (مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٦)، ص ٢٨.

[٢] أرسين كلايجوغلو، **السياسة الخارجية التركية و'لأمن الإقليمي و'لتعاون في الشرق الأوسط**، (عمان: في ندوة الحوار العربي التركي، منتدى الفكر العربي ١٨-١٩ آذار /مارس ١٩٩٦) ، ص ٢٠.

و في هذا السياق تم تشكيل "المنتدى الأمني للحوار الإستراتيجي" بين تركيا و إسرائيل و الذي يدعوا إلى إقامة آلية مشتركة لرصد الأخطار التي تهددهما و تحديد سبل مواجهتها و تضمن ذلك تبادل المعلومات الأمنية و الإستراتيجية التي تحصل عليها الأجهزة الأمنية التركية و الإسرائيلية في القضايا الإقليمية، ويمتد نشاط هذا الحوار إلى إقامة أجهزة رصد و تنصت إلكترونية على حدود تركيا م كل من سوريا و العراق وإيران[١]. ورافق ذلك تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين العسكريين و السياسيين بين الطرفين بشكل مكثف منذ اتفاقية شباط ١٩٩٦ التي تمخضت عن توقيع العديد من الاتفاقيات بخصوص تطوير التعاون في مجالات التدريب و تبادل المعلومات و إجراء المناورات العسكرية المشتركة و التصنيع الحربي المشترك و تحديث إسرائيل للطائرات و الدبابات و المعدات العسكرية التركية المختلفة... و من ذلك موافقة الحكومة التركية (السابقة) برئاسة "نجم الدين أربكان" على إبرام اتفاق مع إسرائيل في كانون الأول عام ١٩٩٦ يبلغ قيمته نحو (٦٣٢) مليون دولار يقضي بتطوير و تحديث الأجهزة الإلكترونية و أنظمة الملاحة و الرادار لـ(٦٥) طائرة حربية تركية من قبل شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية.[٢]

لقد أصبحت تركيا في السنوات الأخيرة سوقا مهمة للسلاح الإسرائيلي و قطع الغيار و بعض الخدمات العسكرية الأخرى[٣]، و يقع ذلك ضمن خطة جديدة لتحديث الجيش التركي بكلفة إجمالية تبلغ نحو (٦٧) مليون دولار خلال السنوات السبع القادمة و التي تعد المرحة الأولى ضمن خطة طويلة الأمد أعلنتها القيادة العسكرية

---

(٣) المؤتمر القومي العربي السابع، **حال الأمة العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧)، ص ٨٣.

(١) جلال عبد الله معوض، **عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات**، " شؤون عربية "، كانون الأول /ديسمبر، ١٩٩٦ ، ص ١٢٧.

(٢) عبد الله صالح، **" الاتفاق التركي الإسرائيلي وعملية التسوية والسلام"**، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٥ ، يوليو /تموز ١٩٩٦ ، ص ٨١.

التركية تمتد للعقود الثلاث القادمة تبلغ كلفتها نحو (١٥٠) مليار دولار ،و تأمل إسرائيل أن تكون لها حصة الأسد في هذه الخطة[١].

و في هذا السياق فقد تعاقد الجيش التركي مع شركات إسرائيلية في حقل الإلكترونيات لتزويد الجيش التركي بأنظمة الإنذار المبكر و الإتصالات المتطورة[٢]،فضلا عن العديد من الاتفاقيات العسكرية التي تتضمن تطوير التعاون العسكري بين الجانبين بكافة أشكاله و أنواعه و تزويد إسرائيل لتركيا بمعدات عسكرية متطورة وقيامها بتقديم أنماط التقنية المتقدمة و المهندسين الفنيين إلى تركيا و تزويدها بمعلومات حساسة عن الأسلحة و منظومات الدفاع الجوي السوري.

وبخصوص التعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل أبرم الطرفان في أنقرة في نيسان ١٩٩٧ اتفاق تقدير المخاطر "الذي ينص على أن يتم التقدير المشترك للمخاطر كل ثلاثة أشهر على مستوى الفنيين وكل ستة أشهر على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان ، كما تم عقد اتفاقية أمنية بين كل من تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية نصت على تعاون أجهزة المخابرات في الدول الثلاث لمواجهة ما أسموه" التطرف الديني "والتواؤم مع السياسة الأمريكية في المنطقة إذ تعاني كل من تركيا وإسرائيل من مشكلات أمنية في أكثر من اتجاه، ففي تركيا هناك أولا الحرب المستمرة منذ عام ١٩٨٤ التي لم يقتصر ميدانها على المنطقة الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني الكردية في جنوب شرق تركيا بل امتد إلى كبريات المدن التركية ولاسيما اسطنبول .وهناك العنف المرتبط بعدد كبير من المنظمات (اليسارية) التركية ولاسيما منظمة" اليسار الثوري التي قامت بمعظم العمليات ضد أهداف أمريكية وغربية أبان العدوان

---

(٣) مصطفى طلاس، " **التعاون التركي الإسرائيلي**"، " **مجلة الفكر السياسي**"، العدد الأول، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٩٧، ص ٣٩.

(١) محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات**، (لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧)، ص ٢٦٧.

الثلاثيني على العراق في عام١٩٩١ فضلا عن تصاعد نشاط عمليات عدة منظمات إسلامية متشددة ولاسيما" الحركة الإسلامية" التي قامت باغتيال عناصر بارزة من المثقفين العلمانيين الأتراك .فيما تواجه إسرائيل عمليات منظمات إسلامية فلسطينية ولاسيما منظمتي" حماس " و"الجهاد الإسلامي "فضلا عن" حزب الله" اللبناني وعملياته المستمرة شبه اليومية في المنطقة التي تحتلها إسرائيل في جنوب لبنان.

وتأمل تركيا أن تستفيد من الدعم والخبرة الإسرائيلية في مواجهة هذه الحركات والمنظمات داخل أراضيها مع التأكيد على تماثل التحدي الذي يواجه كل من تركيا وإسرائيل في هذا المجال والذي أسفر عن الدور الكبير الذي لعبته (الموساد) الإسرائيلية في إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستانيى عبد الله أوجلان في نيروبي في ١٥ شباط ١٩٩٩ ونقله إلى تركيا.

وفي تقرير نشره معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط في تموز /يوليو ١٩٩٧ ورد أنه على الرغم من سرية محتويات الاتفاقية الدفاعية بين تركيا وإسرائيل إلا من بين ما تتضمنه بروتوكولاتها للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وأمن الحدود والمخابرات وأن الإسرائيليين والأتراك يتبادلون المعلومات في مجال المخابرات منذ سنوات وأن إسرائيل ساعدت تركيا في تأمين حدودها ضد عمليات حزب العمال الكردستاني الذي ترى تركيا أن له قواعد داخل كل من سوريا والعراق وإيران ومنها قيام إسرائيل بتركيب رادارات ليلية على طائرات (كوبرا) العمودية التي يستخدمها الجيش التركي ضد عناصر حزب العمال الكردستاني ولم تكن إسرائيل بعيدة عن الفكرة التي طرحتها أنقرة لإقامة" حزام "أو" منطقة أمنية "في شمال العراق كجزء من ترتيبات متفق عليها مسبقًا مع الإدارة الأمريكية للإبقاء على الوضع مضطربًا في هذه المنطقة فقد ترددت معلومات في تشرين الأول ١٩٩٧عن" إقامة إسرائيل أجهزة تنصت إلكترونية في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في سوريا وإيران وجمع

المعومات عنها مقابل مساعدة إسرائيل لتركيا في تجهيز المنطقة الأمنية المعلن عنها مؤخرًا في شمال العراق[١].

كما نصت إحدى الاتفاقيات المعقودة بين الجانبين على السماح والدعم التركي لعناصر (الموساد) الإسرائيلي للقيام بعمليات تجسسية على كل من سوريا والعراق وإيران وانطلاقًا من الأراضي التركية .[٢]

التعاون في المجال التجاري الاقتصادي:

نشأت العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وتركيا منذ قيام العلاقات الدبلوماسية بينهما على أثر اعتراف تركيا بإسرائيل عام ١٩٤٩ لكن هذه العلاقات كانت في تصاعد أو انحسار تبعًا للظروف الإقليمية والدولية.

وقد انعكست التطورات السياسية في علاقات الطرفين أواخر الثمانينات على ارتفاع حجم التبادل ١٩٨٨ بنسبة ٤٧ % أي أنها ازدادت من (٣٦٧,٦١) مليون دولار عام- ١٩٨٧. إلى ٦٣٥.٩٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ كما ازداد عدد الشركات الإسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من أربع شركات عام ١٩٨٤ إلى تسع شركات عام ١٩٨٨ استثمرت مبلغًا قدره (١٢٤.١) مليار ليرة تركية منها ٦٥٨ (مليون بالعملات الأجنبية)[٣]

وفي التسعينيات قطع الجانبان شوطًا كبيرًا في اتجاه تمتين علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وقيام مشاريع مشتركة بينهما في مجالات الإنشاء والمقاولات المتعددة الأغراض وأعتبر(ميكاهاريش) وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي (الأسبق) تركيا سوقًا رائجة

---

(١) جلال عبد الله معوض، **عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات**، "**شؤون عربية**"، كانون الأول /ديسمبر، ١٩٩٦، ص ١٣٥.

(٢) مصطفى طلاس، **مرجع سابق**، ص ٤٦-٤٧.

(١) خليل إبراهيم الناصري، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية**، (بغداد: دار الحرية، ١٩٩٠)، ص ١٣٧.

للمبيعات الإسرائيلية[1] مداه في فترة تولي" تانسو تشيلر" لرئاسة الحكومة التركية حيث اصطحبت معها وفدًا تركيا كبيرًا بلغ عدد أعضاؤه نحو(٢٣٠) شخصًا خلال زيارتها لإسرائيل في كانون الثاني ١٩٩٣ ضم وزراء الخارجية والزراعة والطاقة والصناعة والصحة ونحو خمسين شخصية اقتصادية وتجارية ونحو عشرين مواطنًا تركيا من أصل يهودي يمثلون جاليتهم في تركيا تم فيها إقرار العديد من الاتفاقيات التجارية الثقافية مما أدى إلى تضاعف حجم التبادل التجاري بينهما ليصل إلى نحو نصف مليار دولار في عام ١٩٩٦.

وتأمل تركيا من خلال تطوير علاقتها الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل إلى تفادي تفاقم المشكلة الاقتصادية التي تعصف بتركيا بسبب تواصل العمليات العسكرية التركية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني فضلا عن استمرار الحصار المفروض على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي الذي خسرت جراءه تركيا نحو (٣٠) مليار دولار وتزايد الدين الخارجي لتركيا من ٤٩ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى نحو (٩٣) مليار دولار ، وقد انعكس ذلك على ارتفاع العجز في الموازنة التركية إلى نحو (١٢٩) ترليون عام ١٩٩٦ كل ٦٧ ألف ليرة تركية = دولار واحد بأسعار ١٩٩٧ (وإلى زيادة التضخم بنسبة ١٢٠ % وتفاقم أزمة البطالة وانخفاض معدل دخل الفرد من) ٣٠٠٤ (دولار سنويًا إلى ٢١٩٣ دولار سنويًا) وقد أدى ذلك إلى عرقلة جهود تركيا الرامية إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد الأوربي ولاسيما في ظل اتفاق الاتحاد المبرم بين الجانبين في كانون الأول ١٩٩٥ ولهذا وجدت تركيا في علاقاتها مع إسرائيل مدخلا اقتصاديًا قد يساعدها على حل أزمتها الاقتصادية وبلوغ هدفها في دخول الاتحاد الأوربي حيث ترى أن أدائها الاقتصادي قد يتحسن جراء تعاونها مع إسرائيل في مجال السياحة وبيع المياه لإسرائيل وإنشاء

---

[2] Jacob Abadi, **Israel and Turkey, from covert at overt, Relations** "Journal of the center for conflict studies. fall ١٩٩٠ . (University of new brunwick. Canada). P١٢٥.

منطقة التبادل الحر[1] وفي هذا الصدد أعلن المتحدث باسم السفارة الإسرائيلية في أنقرة إتيان نايه بأن تركيا كغيرها من البلدان بحاجة إلى استثمار رأسمال أجنبي وأن إسرائيل مستعدة لذلك وتم تحقيق خطة اقتصادية مهمة بين الجانبين في هذا الاتجاه بتأسيس" مجلس العمل (التركي –الإسرائيلي)[2]"وبسبب كون علاقات كل من تركيا وإسرائيل التجارية تنسجم وتتكامل مع الغرب ولاسيما تركيا،إذ يستحوذ الاتحاد الأوربي على نحو ٨,٤٣ % من صادرات تركيا وعلى نحو ٥٢ % من وارداتها[3] فإنهما (تركيا وإسرائيل) وقعًا في مارس /آذار ١٩٩٦ على اتفاقية للتجارة الحرة وأخرى لتجنب الازدواج الضريبي وثالثة لتشجيع الاستثمارات المشتركة التي تضمنت تخفيض الرسوم الجمركية من٤٠ إلى ١٠% في بدايات سريان مفعولها ثم إلى٤ % مما يؤدي تلقائيًا إلى رفع حجم التبادل التجاري إلى معدلات كبيرة قد تصل إلى نحو ملياري دولار عام ٢٠٠٠.

وهذا الشكل الاقتصادي الجديد يعده الأتراك نواة لسوق حرة مشتركة شرق أوسطية تقف في وجه السوق العربية المشتركة الرافضة لمشروع الشرق أوسطية .كما وقع الطرفان في نيسان

---

(١) محمد جمال مظلوم، " **المياه والصراع في الشرق الأوسط**"، **الباحث العربي**، العدد ٢٢ ، كانون الثاني، /يناير، آذار /مارس ١٩٩٠ ، ص ٢١

– عبد البديع أحمد عباس، " **أزمة المياه من النيل إلى الفرات**"، **السياسة الدولية**، أبريل /نيسان ١٩٩ ، ص ١٤٧.

(١) فؤاد جمة خورشيد ، "**تركيا الموقع الجغرافي والتطلعات الجنوبية**"، (جامعة البصرة: مجلة الخليج العربي، العدد٣-٤ ١٩٩٣)، ص ١٦٥.

(٢) عوني عبد الرحمن السبعاوي، " **أبعاد ومؤثرات مشروع جنوب شرق الأناضول(غاب) في الأمن المائي العربي**"، (مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨١)، ص ٦٥.

١٩٩٧ اتفاق النقل البري على أن يجري تنفيذه في حالة تطبيع العلاقات العربية الصهيونية نظرًا لوقوع سوريا بينهما .ويتيح التعاون لتركيا فرصة زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأمريكا الوسطى عبر إسرائيل التي تربطها بها علاقات تجارية تفضيلية كما يتوقع أن تسعى شركات المنسوجات والملابس الجاهزة الإسرائيلية من هذا الاتفاق في إقامة مشروعات مشتركة مع تركيا لتجنب ارتفاع تكلفة العمل بما يضمن لإسرائيل الحصول على حصتها المقدرة بمليار دولار سنويًا من هذه المنتجات في السوق الأمريكية وتنشط الشركات الإسرائيلية في استثماراتها الاقتصادية داخل تركيا معتمدة على تفوقها التقني وقدراتها التمويلية عن طريقة زيادة صادراتها من الأجهزة الإلكترونية وأجهزة الاتصالات والآلات الزراعية والصناعية إلى تركيا وبالتالي إعادة تصديرها من تركيا إلى الدول العربية والتعاون في مجالات الطاقة وشبكات الري حيث تقوم تركيا ببناء سد(بيره جاك)على نهر الفرات قرب الحدود السورية بمشاركة إسرائيلية بمشاركة إسرائيلية وأمريكية .

وفي الجانب التركي تنشط شركات المقاولات التركية داخل إسرائيل حيث تسهم في بناء مستوطنات اليهود الجدد في الأراضي العربية المحتلة إذ يوجد في إسرائيل ما يربو على الثلاثة آلاف عامل تركي يعملون في إسرائيل كذلك وجود نواد ليلية تركية ومحلات بيع المواد الغذائية فضلا عن وجود نحو (٨٠) ثمانين ألف إسرائيلي من أصل تركي الذي لم يقطعوا علاقاتهم مع تركيا وكانوا جسرًا لتوطيد التعاون بين الطرفين ويقومون بأعمال متبادلة مع اليهود والأتراك الذين لهم تأثير مهم في الاقتصاد التركي عبر شركات كبيرة مثل شركة(بروفيلو) إضافة إلى تزايد عدد السياح الإسرائيليين في تركيا حيث تشير الإحصائيات إلى زيارة نحو نصف مليون سائح إسرائيلي تركيا عام ١٩٩٥ وإنفاقهم ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار في حين لا يقصد إسرائيل من السياح الأتراك أكثر من ٦(آلاف سائح سنويًا)ويظهر أن تركيا قد فضلت تطوير علاقاتها مع إسرائيل التي تعتقد بأنها أكثر أهمية وربحية من علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية، وحيث نرى أن معظم الأتراك يشددون على أهمية العامل

الاقتصادي والتجاري فالخبير التركي في العلاقات الدولية الدكتور(حسن قوني) يؤكد بأن تركيا يمكن أن تكون ميدان عبور مهم لإسرائيل ومجموعات الاستثمار اليهودية الأخرى من أجل الاستثمار في آسيا الوسطى وغيرها كما يمكن لرؤوس الأموال أن تستثمر بأمان فيها وأنه في حالة تركيا في تعاون مع إسرائيل فإن ذلك سيكسب الثقة لأسواق المال الدولية وتطمح إسرائيل أن تتغلغل اقتصاديًا في جمهوريات آسيا الوسطى مستغلة الوجود التركي في هذه الجمهوريات وقيامها باستثمارات كبيرة هناك ولمواجهة ألمانيا التي تحاول الحصول على استثمار نفط أذربيجان وكازاخستان عبر إيران ولأن تدفق النفط الاذربيجاني عبر تركيا إلى البحر المتوسط يحقق الفائدة لتركيا وإسرائيل معًا إذ يوجد في تلك الجمهوريات احتياطي نفطي هائل قدرتها مصادر الطاقة الأمريكية بما يتراوح ما بين ٢٠٠ مليار برميل من الاحتياطي النفطي المؤكد[١] والواقع أن الطرفين لم يدخرا جهدًا في هذا الاتجاه ففي ١٠ كانون الأول ١٩٩٦ انعقد في اسطنبول اجتماع موسع شاركت فيه نحو(٣٤) شركة إسرائيلية ونحو(٧٠) شركة تركية بحضور ممثلين عن وزارات الصناعة والتجارة الخارجية الإسرائيلية والتركية للبحث في مسألة إقامة مشاريع مشتركة في الجمهوريات الآسيوية ذات الأصول التركية.

ويأتي هذا في سياق التخطيط الإسرائيلي لتأسيس شراكة مع تركيا في مجال الاستثمارات في آسيا الوسطى حيث سيضمن الإسرائيليون وصولا أكثر سهولة إلى الجمهوريات ذات الأصول التركية عبر رجال الأعمال الأتراك[٢] وفي الوقت الذي أعلن فيه رسميًا عن قيام تركيا وإسرائيل بإجراء مناورات عسكرية مشتركة في٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧ صدر إعلان عن زيادة رئيس الوزراء الإسرائيلي (الأسبق)" بنيامين نتنياهو "إلى جمهورية أذربيجان ذات الأصول التركية والغنية بمواردها النفطية) وعلى أثر

---

(١) طلال محمود كداوي، " **الأبعاد الاقتصادية للاتفاق العسكري التركي -الصهيوني**"، (بغداد: بيت الحكمة، دراسات سياسية، العدد الثاني، ١٩٩٩)، ص ٣٨،

(١) محمود نور الدين، **مرجع سابق**، ص ٣٧٥.

تلك الزيارة أعلن" نتنياهو" عن استبدال صفقة الغاز المتفق عليها بين إسرائيل وروسيا الاتحادية باتفاقيات تبرم بين إسرائيل وجمهورية أذربيجان مع جمهوريات آسيا الوسطى.

المطلب الرابع
الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط و التكامل مع السياسة الأمريكية

اتسمت العلاقات التركية- الأمريكية بشئ من الثبات، إذ جمعت بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد إعلان مبدأ "ترومان" و سياسة الاحتواء الأمريكية ،وانطلقت الولايات المتحدة في علاقاتها مع تركيا، من تصور استراتيجي مفاده الاستفادة من الدور الجيواستراتيجي، لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، و قد أقيمت على الأراضي التركية قواعد عسكرية عديدة، ومحطات تنصت ،فيما حظيت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية و عسكرية ضخمة من الو.م.أ، إلى درجة أن قواتها البرية قد تلقت الحصة الكبرى من بين قوات حلف شمال الأطلسي.

و رغم أن العلاقات بينهما مرت أحيانا بفترات توتر ،لاسيما في أعقاب تفجر الأزمة القبرصية عام ١٩٧٤م، إلا أنها كانت ترتقي دوما إلى حالة أعمق و أمتن، خاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي و الاقتصادي بين البلدين في ١٩٨٠/٠١/١٠م،[1] و التي أعطت لتركيا دورا متميزا على الصعيد العسكري و الاستراتيجي في المنطقة، فقد جاءت هذه الاتفاقية بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، و الاجتياح السوفيتي لأفغانستان، و استفادت تركيا من هذه الاتفاقية بالحصول على ترسانة عسكرية ضخمة من الدول الغربية، و زيادة المساعدات المخصصة لها، و قد وصلت المساعدات السنوية لها من الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥ إلى ٩٣٤ م دولار بعد أن كانت في عام ١٩٨٠ بحدود ٤٠٠ م دولار.

وعلى الرغم من أن الكثيرين قد توقعوا اضمحلال أهمية تركيا، و دورها في الإستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ، إلا أن التوقعات لم تكن صحيحة تماما، ففي

---

(1) Kamal Kirisci ."**Turkey and the United States: Ambivalant Allies**", Middle East Rewiew of International Affairs, vol N =°04, December, 1991, p 21 [1]

إطار المتغيرات الدولية و إعادة الو.م.أ رسم إستراتيجيتها العالمية، برز دور تركيا كبلد مفتاح بحكم موقعها الجيوسياسي الحيوي بين آسيا و أوروبا و قدرتها على القيام بأدوار مؤثرة في البلقان ، آسيا الوسطى ، القوقاز، الشرق الأوسط في مواجهة خصوم واشنطن ،و يعتقد بعض كبار صانعي السياسة في الخارجية الأمريكية أو في البيت الأبيض، أن أهمية تركيا للو.م.أ قد ازدادت بسبب الترتيبات الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ،فقد كتب المحللان السياسيان "جاكوب هيلبرون" و "مايكل لينـد" في صحيفة "أنترناشيونال هيرالد تريبيون" أن الإمبراطورية الأمريكية الجديدة تمتد منذ الآن، من أوروبا الشرقية إلى الخليج عبر يوغسلافيا السابقة، و جزء كبير من منطقة النفوذ هذه كانت تابعة فيما سبق للإمبراطورية العثمانية، و تسكنها شعوب مسلمة، ناهيك عن الجمهوريات المسلمة الناطقة بالتركية في القوقاز وآسيا الوسطى ،حيث تتمتع أنقرة بقدر من النفوذ ، و يتوقع أن تصبح أحد أعمدة "الإمبراطورية الإسلامية" للولايات المتحدة الأمريكية.[١]

وفي نفس السياق ، يظهر تفوق تركيا في استراتيجيات للو،م،أ لما بعد الحرب الباردة في عبارات **"مارتن إنديك"** مدير شؤون الشرق الأدنى و جنوب آسيا في مجلس الأمن القومي، حيث يقول:"إن تركيا دولة علمانية ،ديمقراطية، إسلامية و قوة عسكرية و اقتصادية ذات موقع استراتيجي ،و حليف للولايات المتحدة منذ وقت طويل ، و أحد أبرز تحدياتنا أن نجد طريقة لاستخدام أفضل لهذه العوامل، بغية تحقيق أهدافنا.[٢]

ووفقا لذلك ظهرت العديد من المقالات و التحاليل و التقارير الرسمية و الغير رسمية، حول الدر المحوري لتركيا في الإستراتيجية العالمية للو.م.أ و م أبرزها التقرير الرسمي الصادر عن البنتاغون عام ١٩٩٥م و الذي ورد فيه، أن تركيا اليوم في ملتقى الطرق بالنسبة

---

(١) إريك رولو، "**تركيا ما بعد أتاتورك**" ترجمة: بدر الرفاعي ، الثقافة العالمية، العدد ٧٩، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، نوفمبر، ١٩٩٦)، ص ١٧٢.

(٢) سلار أوسي و يوسف إبراهيم الجمهاني، **تركيا و أمريكا**، ط١، (دمشق: دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع، ٢٠٠٠)، ص٢٣.

لمعظم القضايا، ذات أهميتها نابعة من محورية دورها في سياساتها في الشرق الأوسط، البلقان...إلخ.

وقد صنفت الإستراتيجية الأمريكية تركيا، كدولة محورية لاعتبارات تتعلق بوقعها الجيوسياسي و حيوية للمصالح الأمريكية، التي تعد مصالح ثابتة في السياسة الخارجية الأمريكية، مما يقلل احتمالات تراجع مصلحة الو.م.أ في الشراكة مع تركيا.

و كما أن مراهنة الو.م.أ على تركيا، هي نتاج تحديات محتملة كما هي نتاج فرص و إمكانيات متاحة، فإن تركيا بدورها تراهن عل تلك التحديات و الفرص، لضمان مكانتها و دورها في الإستراتيجية الأمريكية، و تحاول أن تقدم نفسها كلاعب محوري في التنمية الاقتصادية و الاستقرار الإقليميين، في مناطق كالبلقان، آسيا الوسطى و الشرق الأوسط.

كما تراهن على نموذجها البديل، و قد تعزز هذا الطرح بعد نهاية الحرب الباردة في كل من واشنطن و أنقرة،خاصة فيما يتعلق بالقوقاز، آسيا الوسطى و البلقان ، و بدورها تراهن الو.م.أ على تركيا، للعب دور إيجابي على مستوى التنمية الاقتصادية، و الاستقرار الإقليميين، بخلق مناطق للتعاون الاقتصادي و الإقليمي، تشمل كل المناطق المحورية للمصالح الأمريكية، و التي تتسم بالاضطراب أو التي تشهد نزاعات داخلية أو الإقليمية.

و في هذا الصدد وصف "ديك تشيني" وزير الدفاع الأمريكي –بعد حرب الخليج الثانية –تركيا بأنها :"جزيرة مستقرة في مناطق غير مستقرة، لا تشمل الشرق الأوسط فقط، بل أيضا القوقاز و البلقان، و هي المناطق الحيوية و الحساسة للمصالح الأمريكية في عصر ما بعد الحرب الباردة.

و على الرغم من أن الأهداف الإقليمية العامة لكل من الو.م.أ و تركيا متطابقة إلى حد ما، إذا ما تم التحدث عن السلام و الاستقرار، و التنمية الاقتصادية، في البلقان و الشرق الأوسط و أوراسيا بالعبارات نفسها، إلا أن الاختلاف يكمن في مقاربات كل منهما، كما أن تصور تركيا لدورها الجديد، لا يتوافق إلى حد كبير مع التصور الأمريكي حول الدور الذي تستطيع أن تلعبه في مناطق مختلفة، **إلا**

أنها لا تستطيع الخروج عن هذا الدور الذي حددته الو.م.أ بفعل عاملين:

-قصور القدرات الاقتصادية التركية.

-قدرة الو.م.أ على الهيمنة على تركيا،نظرا للعلاقات المتميزة بينهما.

و هذا ما أشار إليه " جوناتان راندل" عندما قال: "إن تركيا غير قادرة على تأمين الكميات الكبيرة من الاستثمار، الذي تسعى إليه تلك المناطق، كما أنها لا تريد إثارة أزمة مع الو.م.أ بهذا الشأن.

بالنسبة للبلقان، فإن السياسة التركية و الأمريكية متطابقتان إلى حد ما، كما أن مصالح و أهداف كل منهما متقاربة، و قد حاولت تركيا من جانبها أن تثبت التزامها و تكاملها مع حليفتها، من خلال لجوءها إلى أسلوب الأمن الجماعي في إدارة أزمات البلقان (البوسنة و الهرسك و كوسوفو)، و حرصها على التكامل مع السياسة الأمريكية و سياسات الناطو، من خلال البروز كلاعب فاعل ،في تحقيق الأمن في هذه المنطقة و إسهامها في الجهود الأممية و العمليات العسكرية التي شنها الناطو.[1]

أما بالنسبة للشرق الأوسط، فإن إصرار الرئيس التركي الراحل "تورغت أوزال" على إقحام تركيا في حرب الخليج الثانية، وتقديم كل التسهيلات لقوات التحالف، من خلال استخدام قواعدها الجوية "أنجرليك"،"باطمان" و "ماس"، لتوجيه ضربات ضد الأهداف العراقية ،ثم المشاركة في تطبيق الحظر الاقتصادي على العراق، على الرغم من الخسائر التي تكبدها الاقتصاد التركي، و التي بلغت حوالي ٣٠ مليون دولار، نتيجة لغلق الأنبوب الذي ينقل النفط العراقي عبر الأراضي التركية إلى البحر الأبيض المتوسط، و معارضة الجبهة الداخلية التركية، بما فيها المؤسسة العسكرية لهذا الموقف الأوزالي، إلا أن أوزال كان يدرك أهمية هذه الخطوة، للتأكيد على استمرار أهمية تركيا للمصالح الحيوية للو.م.أ في الشرق الأوسط، و في مناطق أخرى – على عكس ما توقع البعض- و فعلا استطاع "أوزال" أن يبلغ مرماه، عندما صرح الرئيس الأمريكي "جورج بوش"

(1) Kirisci, Op , cit, p 21.

في١٩٩١/٠٢/١٧ بأن: "تركيا رغم مشاكلها الاقتصادية قد تنهض بدور فاعل في نظام ما بعد حرب الخليج.

و انطلاقا من الصور الذي وضعته الإستراتيجية الأمريكية لنظام ما بعد حرب الخليج الثانية، حظيت تركيا بدور جديد في إطار ما عرف بالنظام "الشرق أوسطي الجديد"، الذي لا يقتصر على منطقة الشرق الأوسط المتعارف عليها، بل يمتد ليشمل منطقة آسيا الوسطى، التي أصبحت وفق هذا الطرح جزءا من الشرق الأوسط الجديد .

و هذا ما يشير إليه "مارتن انديك" عندما يقول مع انتهاء الحرب الباردة، يلزم إعادة تحديد المنطقة، و بالرغم من وقوع الدول الإسلامية لآسيا الوسطى، المنبثقة حديثا على أطراف حدود الشرق الأوسط، فإنه من الضروري أن تدخل هذه الدول ضمن استراتيجياتنا للمنطقة، و حالما تقوم بذلك، نستطيع أن ندرك أن ندرك أن الدور المتزايد الأهمية لتركيا في حساباتنا الإقليمية، و ستلعب الآن تركيا دورا مهما ليس في آسيا الوسطى فحسب، بل أيضا في الشرق الأوسط ... إن لتركيا شأن خطير بالنسبة لجهودنا في احتواء نظام صدام حسين...[١]

ووفق هذا الطرح فإن الو.م.أ تعول كثيرا على دور تركيا، كقوة ردع في الشرق الأوسط ضمن إستراتيجية الاحتواء المزدوج للعراق، و إيران، كبديل عن إستراتيجية "التوازن" التي تم تبنيها خلال الثمانينات، و تتمثل في بناء نظام مستقر ثلاثي الأقطاب تلعب تركيا فيه بفعل قدرتها العسكرية و جوارها الجغرافي، دورا متميزا في هذه الإستراتيجية.

وتسعى تركيا لاستغلال هذا الطرح، الذي يساعدها على ترويج مصالحها الاقتصادية، و حماية أمنها القومي، و في هذا الصدد تعد العلاقات الثنائية بين تركيا و إسرائيل، تطورا مهما و إيجابيا من وجهة نظر الو.م.أ، حيث تشكل مدخلا مهما لتحقيق أهداف متعددة للسياسة الخارجية الأمريكية، من خلال تعزيز أمن حليفتين محوريين،

---

[١] نبيل محمد سليم، **دور تركيا في الترتيبات الأمنية الأمريكية للشرق الأوسط**، **قضايا سياسية**، العدد ٢، صيف ٢٠٠٠، ص ٥٣.

و فتح آفاق التعاون الإقليمي الثلاثي و المتعدد الأطراف، كما أن هذا التحالف يشكل وسيلة ضغط على سوريا، العراق و إيران، ومن شأن تدعيم قدرة الو.م.أ، على التعامل مع قضايا معينة، تتعلق بمنع انتشار الأسلحة الباليستية (التي تتهم سوريا، العراق و إيران بترويجها).

واحتواء ظاهرة الإرهاب،خاصة إذا ما تم التوصل إلى حل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي.[1]

أما فيما يتعلق بمنطقة آسيا الوسطى و القوقاز، فإن ظهور هذا المجال الحيوي الجديد، بما يمنحه من آفاق واعدة، خاصة بشأن تنويع المصادر الطاقوية للو.م.أ و الغرب عامة، و تحريره من تبعيته لنفط الخليج، كل ذلك في أسهم زيادة أهمية تركيا في الإستراتيجية الأمريكية و الغربية،خاصة أن دول المنطقة تملك علاقات تاريخية، عرقية و ثقافية عميقة الجذور مع تركيا، و تأمل الو.م.أ في أن تقتدي هذه الدول بالنموذج التركي العلماني، و ليس بالصيغة الإيرانية لنظام الحكم الإسلامي، و هذا ما يؤكده تقرير إستراتيجية الأمن القومي الصادر عام ١٩٩٧ ،و الذي جاء فيه:"أن المصالح الأمريكية تخدم على نحو جيد،بوجود دولة تركية ديمقراطية، علمانية مستقرة و ذات توجه غربي".

كما أن نمو العلاقات التركية بدول آسيا الوسطى، و إن يكن بالشكل الذي تصوره غداة الحرب الباردة،إلا أنه سيجعل من تركيا موازنا مهما للنفوذ الروسي و الإيراني في المنطقة، ووفق هذا الطرح ،فإن تركيا ستعمل كحاجز يقف أمام أي تقدم روسي محتمل، فهي القوة الوحيدة الموثوق بها في هذا الفراغ الجيوسياسي، الذي خلفه الاتحاد السوفيتي، و التي تملك القدرات لموازنة أو إعاقة التحركات الروسية، وسواء نجحت روسيا في لعب دور "الشقيق الأكبر" في الجمهوريات السوفياتية السابقة، أو استمر التمزق الجيوساسي، فإن دور تركيا يبقى عامل موازنة و إعاقة لأية سياسة روسية عدوانية.

وعلى الرغم من حرص الساسة الأتراك، على التكامل مع السياسة الأمريكية و العمل ضمن إطارها، إلا أن تضارب المصالح بين البلدين، قد ينجم عنه في بعض الأحيان، اختلاف في رؤية كل

---

(1) Kirisci, Op , cit, p 22

منهما للسياسات الواجب إتباعها في مناطق متعددة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تكثر محاور الخلاف في سياسات كل من البلدين، حول قضايا متعددة، على رأسها السياسة الأمريكية نحو العراق، إيران و فيما يتعلق بشمال العراق الذي يشكل لب هذا الخلاف، خاصة بعد دعم الو.م.أ لقيام دولة فيدرالية تضم أكراد العراق و تأييدها للحل السياسي لقضية أكراد تركيا موقفا مغايرا للسياسة الأمريكية نحو العراق، قوامه رفع الحظر الاقتصادي و احترام الوحدة الترابية و سيادة العراق، و في حين تسعى الو.م.أ لتقوية الطرف الكردي هناك،كوسيلة لإضعاف نظام صدام حسين، و الضغط عليه،فإن تركيا بالمقابل ،تسعى و بكل الوسائل لإيجاد جبهة كردية ضعيفة، و تعمل على منع إنشاء وحدة كردية فعلية، لكن في نفس الوقت تنسق مع الفصائل الكردية العراقية،حتى لا يؤدي الخلاف بينهما إلى خلق فراغ سياسي، قد يستغله "حزب العمال الكردي" لصالحه.

وانطلاقا من حقيقة أن التحالفات تقوم على تبادل المصالح،فإن الو.م.أ تدعم شرعية محاربة تركيا لـ "الإرهاب"،الذي يقوم به حزب العمال الكردي، تحت دعوى أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تمارس بصورة منتظمة، و تشيد بالإجراءات التي تكفل الديمقراطية، مثل تعديل المادة الثامنة، و ما ترتب عليه من إطلاق سراح بعض السجناء السياسيين.[1]

كما أن تركيا تحرص على توطيد علاقاتها بـ الو.م.أ، بغية الحصول على مساعدتها في مواجهة المشكلات المختلفة، و للضغط على العواصم الأوروبية، للتخفيف من حدة معارضتها لعضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي، و هذا ما يفسر الحملة الشرسة التي شنتها الحكومة الأمريكية على أعضاء الإتحاد الأوروبي، لتسمح لتركيا بالانضمام ليس فقط للاتحاد الجمركي، و إنما للحصول على العضوية الكاملة.

أما بالنسبة لاحتلال الجيش التركي للقطاع الشمالي من قبرص منذ عام ١٩٧٤م، و تحديها لقرارات الأمم المتحدة،فإن واشنطن تبدي

---

[1] إريك رولو، مرجع سابق، ص ١٧٣.

تفهما للموقف التركي، وتدعو اليونانيين و الأتراك، إلى التحلي بالاعتدال و التمسك بالوسائل السلمية عبر المفاوضات الثنائية.

و إذا ما تساءلنا عن الأسباب التي تدفع الحكومة الأمريكية، إلى تغيير لهجتها تجاه حليفتها في بعض الأوقات و الامتناع عن تزويدها بالمساعدات خاصة العسكرية منها، فإن العامل الرئيسي الذي يكمن وراء ذلك، هو الصعوبة التي تجدها الحكومة الأمريكية في الدفاع الصريح عن تركيا أمام أعضاء الكونغرس، الذين يمتعضون من السياسات التركية تجاه الأكراد، و انتهاكها لحقوق الإنسان واستخدام الأسلحة الأمريكية في تلك العمليات العسكرية التي تشنها القوات التركية، ضد المتمردين الأكراد، كذلك الشأن بالنسبة إلى موقف الكونغرس من قضايا كثيرة، كقضية قبرص، الخلافات اليونانية التركية، المسألة الأرمينية....إلخ.(١)

كما أن الاستياء التركي من هذا الموقف، نابع أساسا من فشل الساسة الأتراك، في تقدير دور الكونغرس و المجتمع المدني في عملية صنع القرار الخارجي في الو.م.أ ، و غالبا ما لا يدرك هؤلاء الساسة،أن الجهاز التنفيذي، بشأن قضايا كبيع الأسلحة و حقوق الإنسان، و هذا ما يسبب عدم قدرة السلطة التنفيذية على الوقوف ضد القرارات التي تنتقد السياسة التركية أو تعمل ضد المصالح الوطنية لتركيا.(٢)

و ربما يعود ذلك أيضا إلى افتقار تركيا لجماعة ضغط (لوبي) قوية في الكونغرس الأمريكي،تمكنها من مواجهة جماعات الضغط الأخرى المعارضة للمصالح التركية، و على رأسها جماعتي الضغط القويتين اليونانية و الأرمينية، و هذا ما دفع العديد إلى الاعتقاد بأن من أهم الدوافع الكامنة وراء تعزيز علاقات تركيا بإسرائيل، هو اعتقاد تركيا بأن هذا الإجراء سيدفع اللوبي اليهودي، إلى الدفاع و العمل لصالح تركيا، و إن كان هذا الطرح غير واقعي و مبالغ فيه.

---

(1) Kirisci, Op , cit, p25.[1]

(٢) سلار أوسي و يوسف إبراهيم الجهماني، **تركيا و أمريكا**، ط١، (دمشق:دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع، ٢٠٠٠)، ص٢٣.

و خلاصة القول، أنه و على الرغم من نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أنه مازالت توجد أسس متينة للشراكة بين الو.م.أ و تركيا، فالموقع الجيوسياسي لتركيا و نظامها العلماني الغربي التوجه، يمكن أن يكونا دعامتين أساسيتين للشراكة الإستراتيجية، كما أن حاجة تركيا لدعم الو.م.أ في قضايا متعددة، يفسر حرصها على التكامل مع السياسة الأمريكية على أكثر من صعيد و محور، زيادة على ذلك فإن السوق التركي و نفط آسيا الوسطى و الشرق الأوسط، يجعلان من تركيا محل جذب للحكومة و الشركات الأمريكية، مما يسهم في تنويع مجالات العلاقات الثنائية بين البلدين و عدم الاقتصار فقط على المجال العسكري والاستراتيجي، بالإضافة إلى أن نصف قرن من الشراكة الإستراتيجية من خلال الناطو، توفر تجربة هامة للعمل المشترك، و في الواقع فإن العلاقات التركية الأمريكية، هي علاقات إستراتيجية محورية، و مرشحة للمزيد من التطور بسبب أهمية كل طرف للآخر في تحقيق تطلعاته، حيث تتقاطع المصالح و المواقف بشأن العديد من القضايا الحيوية لمصلحة كل من الطرفين.

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر تركيا نموذجا يحتذي به للتنمية و الاستقرار في الشرق الأوسط الجديد و ذلك باعتبارها قوة اقتصادية كبيرة في المنطقة بالإضافة إلى ما تشهده تركيا من انفتاح ديمقراطي و استقرار سياسي و موقع جغرافي استراتيجي فإن كل هذا يخولها للعب دور إقليمي مهم و مثير للاهتمام خاصة مع رغبة تركيا في دور محوري في المنطقة و محاولتها تقديم نفسها كبديل مناسب و وسيط مستقل و نزهيه لحل الخلافات و الصراعات في المنطقة، فسعت تركيا مثلا إلى لعب دور الوسيط في منطقة الشرق الأوسط مثل الوساطة بين إسرائيل- وسوريا، و الوساطة بين الغرب –و إيران فيما يخص أزمة طهران.

و قد ارتكزت السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية على بعض المبادئ الراسخة التي تطورت على مر السنين، و حملت تطورات التسعينات معها تحديات جديدة تفرض انحرافات عن بعض هذه المبادئ، ما جعلها تنتهج سياسة البعد الواحد و أسست مبادئ جديدة لهذه السياسة ،فأصبحت تركيا متدخلة في تطورات شمال العراق في أعقاب حرب الخليج الأولى و خرجت خلاله عن أهم مبدأ في سياستها الخارجية القاضي بـ "عدم التدخل في السياسات الداخلية للدول العربية".

و هذا التوجه ذو البعد الواحد في السياسة الخارجية كان نتيجة تراكمات بناء الدولة التركية منذ عام ١٩٢٣م ، و التي أراد لها مؤسسها "كمال أتاتورك" أن تكون دولة غربية، لذلك واصل القادة الأتراك سعيهم للانضمام للاتحاد الأوروبي،و انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي سنة١٩٥٢ لتكون خطوة أولى و الباب التي تدخل من خلاله إلى النادي الغربي الأوروبي.

ولكن في ظل التحولات التي عرفها العالم بعد أحداث ٢٠٠١/٠٩/١١م، أعادت تركيا حسابات سياستها الخارجية و توجهت إلى الانفتاح فيها ضمن سياسة خارجية متعددة الأبعاد و ذلك لما لديها من محددات اقتصادية و اجتماعية و طبيعية و حضارية تسمح لها بلعب دور إقليمي فعال في مناطق الجوار.

انتهجت تركيا في سياستها الخارجية الجديدة مبادئ أساسية كانت كقطيعة لسياسة البعد الواحد و أهم هذه المبادئ: مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن، مبدأ الدولة المحورية، مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار ،مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد، مبدأ الدبلوماسية المتناغمة و مبدأ تطوير الأسلوب الدبلوماسي، كما اعتمدت على عدة وسائل لتحقيق أهدافها مثل:القوة الناعمة، المؤسسات الإقليمية، قوات حفظ السلام، الانفتاح الاقتصادي و الثقافي.

و تحاول تركيا من خلال سياستها الخارجية المتعددة الأبعاد الجديدة أن تقف على مسافة واحدة من كل الأطراف و أن لا تقيم أي تحالفات تضر بمصالحها أو علاقاتها مع أطراف أخرى، و هذا ما نشهده في علاقاتها مع الدول العربية و إسرائيل و الغرب، حيث تسعى تركيا إلى الموازنة في علاقتها مع كل الأطراف و التحرك ببراغماتية وفق ما يخدم مصالحها القومية.